



معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية
رقم (108)

تطوير التعليم العالى فى مصر
من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة

أ.د. محمد عبد العزيز عيد

مارس 1997

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٠٨)

**تطوير التعليم العالى فى مصر
من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة**

مارس ١٩٩٧

تطوير التعليم العالي في مصر

من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

يسعدنى أن أقدم اليم للمكتبة العربية هذه الدراسة والتي تحمل عنوان "تطوير التعليم العالى فى مصر من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة" وذلك الأهمية القصوى التى تأخذها الجامعات اليوم، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين.

وتقع هذه الدراسة فى خمسة فصول، الأول يحمل عنوان "إتجاهات تطوير التعليم العالى" وهو يتناول فى مقدمته أهمية الجامعة فى إعداد القوى البشرية، وفشل الجامعة فى هذا الإعداد، ومظاهر هذا الفشل مما يستدعى سرعة إعادة النظر فى أوضاعها ومحاولة تشخيص مشاكلها والتخطيط لإستعادتها لمكانتها فى قيادة المجتمع، ثم يتناول بعد ذلك مشكلات الجامعة والتعليم العالى ويجمعها فى أربعة محاور، وهى مشكلة التمويل، ومشكلة المكتبات، وضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج، وأخيراً إستراتيجيات التدريس غير المناسبة، ونقص الإمكانيات، وسوء الإدارة، ويضع بعد ذلك إستراتيجيات للإصلاح تلخص فى العمل على المواجهة السليمة لتلك المشاكل حيث ناقشها تحت أربعة عناوين وهى التمايز والتمويل والحكومة، حيث يجب أن يتغير دورها، وأخيراً جاءت السياسات.

أما الفصل الثانى فيحمل عنوان "واقع التعليم العالى"، وهو يناقش واقع الجامعات اليوم والسبيل لمواجهة هذا الواقع للعمل على تخطى ما فيه من عقبات، وللقيام بذلك كان من الضرورى التركيز على إحصائيات التعليم العالى لمعرفة هذا الواقع، ولذلك إستعرض هذا الفصل تطور أعداد الطلاب فى الجامعات المصرية، مؤكداً على إتجاه التطور فى كل من الكليات النظرية والكليات العملية، ونظراً لظهور تفاوت كبير فيما بين النوعين، أجرت الدراسة مقارنة فيما بين الكليات النظرية والكليات العملية من حيث عدد الطلاب، وناقشت بعد ذلك تطور أعداد خريجي الجامعات، وأعضاء هيئة التدريس.

وجاء الفصل الثالث وهو يحمل عنوان "تقويم لتطور القوة الشرائية للتمويل الحكومى لمنظومة الجامعات المصرية" ليجرى تقويماً دقيقاً ومفصلاً للقوة الشرائية للتمويل الحكومى، حيث يضع فى البداية صورة لتطور ميزانية الجامعات، وبلى ذلك عرض مسهب للتمايز والتماثل فى نصيب كل جامعة من إجمالى ميزانية الجامعات، وذلك تمهيداً لإجراء تقويم مقارن لمدى حصانة الباب الأول والثانى والثالث للميزانية على مستوى الجامعة، ويتبع ذلك مناقشة للإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعى، ومتوسط التكلفة السنوية للطلاب، فيناقش الإزاحة والإحلال فى منظومة التعليم الجامعى من حيث تطور أعداد الطلاب والخريجين وفعالية المنظومة الجامعية إزاحة وتحليلاً، وأخيراً وقبل تقديم الخلاصة والتوصيات يدرس متوسط

تكلفة الطالب الجامعي من إجمالي الميزانية وتطور نصيبه من تكلفة إثابة عنصر التعليم الجامعي ، ومن تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية، وفي النهاية تطور نصيب المخصص للطلاب من ميزانية الإنفاق الجارى.

أما الفصل الرابع وهو بعنوان " تطور التعليم الجامعي والعالي _ دراسة عن المعاهد الخاصة " فيناقش المعاهد الخاصة ، ووضعها في التعليم الجامعي والعالي حيث ركز على ظهور بوادر التطوير ، ووضع المعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعي ، وإستلزم ذلك ضرورة عرض لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين والمقبولين والمعيرين بها ، والعوامل التي أدت للتوسع في إنشاء المعاهد الخاصة ، أخيراً بعض الإنتقادات للمعاهد الخاصة.

وحتى تأتى الدراسة متكاملة ، جاء الفصل الخامس والأخير بعنوان " مستقبل التعليم العالي وسوق العمل " حيث إستعرض أهداف وسياسة التعليم العالي في مصر ، ودلالات تطور أعداد الخريجين خلال السنوات الأولى من الخطة الأخيرة ، وأكد في الختام على الأوضاع المتغيرة لسوق العمل في مصر.

والله أسأل أن تكون هذه الدراسة لبنة في المساعدة على تطوير وتحديث التعليم العالي في مصر

والله من وراء القصد يهتدي السبيل ،،،،

رئيس فريق البحث

ا. د. محمد عبد العزيز عيد

هيئة البحث

رئيساً	الأستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز عيد
عضواً	الأستاذ الدكتور / وفيق أشرف حسونة
عضواً	الأستاذ الدكتور / لطف الله إمام صالح
عضواً	الدكتور / شنودة سمعان شنودة
عضواً	الدكتورة / زينات محمد محمد طبالة
عضواً	الدكتور / محمد نصر فريد

أعضاء من الخارج

مستشاراً	الأستاذ الدكتور / حسن شحاته
مساعد	الأستاذ / شحاته سليمان محمد

المحتويات

رقم الصفحة

٢	تقديم
٥	هيئة البحث
٦	المحتويات
٨	فهرس الجداول

الفصل الأول : إتجاهات تطوير التعليم العالي (إعداد : ا. د. محمد عبد العزيز عيد)

١٥	مقدمة
١٦	مشكلات الجامعة والتعليم العالي
١٦	تمويل
١٩	المكتبات
٢١	ضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج
٢٢	إستراتيجيات التدريس والإمكانات والإدارة
٢٢	إستراتيجيات للإصلاح الجامعي
٢٣	أولاً : التمايز
٢٥	ثانياً : التمويل
٢٦	ثالثاً : الحكومة
٢٧	رابعاً : السياسات
٣٠	المراجع

الفصل الثاني : واقع التعليم الجامعي (إعداد : د. زينات طبالة)

٣٣	تمهيد
٧٠	تطور إعداد طلاب الجامعات
٧٢	الكليات النظرية
٧٣	الكليات العملية
٧٣	مقارنة فيما بين الكليات النظرية والكليات العملية من حيث عدد الطلاب
٨٤	تطور أعداد خريجي الجامعات
٩٠	أعداد أعضاء هيئة التدريس

الفصل الثالث : تقويم لتطور القوة الشرائية للتمويل الحكومي لمنظومة الجامعات

٩٥	المصرية (إعداد : د. لطف الله إمام صالح)
٩٧	مقدمة عامة
١٠١	القسم الأول: رؤية إجمالية لتطويزانية الجامعات
١٠١	أولاً: إجمالى الميزانية الحكومية للجامعات والإنفاق العام للدولة.....
	ثانياً: تطور التركيب الهيكلى لميزانية الجامعات على مستوى إجماليات
١٠٨	أبوابها
	القسم الثانى: التمايز والتماثل فى نصيب كل جامعة من إجمالى ميزانية
١١٣	الجامعات
١١٣	أولاً: التباين بين إجمالى ميزانيات الجامعات
١١٤	ثانياً: التمايز والتماثل الزمنى فى ميزانية كل جامعة على حدة
	ثالثاً: التمايز والتماثل بين تطور ميزانية كل جامعة فى مجازاة عوامل
١١٥	التضخم
	القسم الثالث : تقويم مقارن لمدى حصانة كل باب من أبواب الميزانية وعلى
١١٨	مستوى كل جامعة
١١٨	أولاً: الباب الأول للميزانية
١٢٥	ثانياً: الباب الثانى للميزانية
١٣٤	ثالثاً: الباب الثالث للميزانية
	القسم الرابع : الإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعى ومتوسط التكلفة
١٥١	السوية للطلاب
١٥١	أولاً: الإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعى
١٥١	١. تطور الطلاب
١٥٢	٢. تطور الخريجين
١٥٦	٣. فعالية المنظومة الجامعية إزاحة وإحلالاً
	ثانياً : متوسط تكلفة الطالب من التمويل الحكومى لمنظومة التعليم
١٦١	الجامعى
١٦١	١. متوسط تكلفة الطالب الجامعى من إجمالى الميزانية...
	٢. تطور نصيب الطالب الجامعى من تكلفة إثابة عنصر العمل
١٦٣	الجامعى
	٣. تطور نصيب الطالب الجامعى من تكلفة شراء المستلزمات
١٦٦	السلعية والخدمية
	٤. تطور نصيب المخصص الختالى للجامعى من ميزانية الإنفاق
١٧١	الجارى (باب اول + باب ثانى)

١٧٥	 الخلاصة والتوصيات
١٧٩	 المراجع

الفصل الرابع : تطور التعليم الجامعى والعالى - دراسة عن المعاهد الخاصة (إعداد:

١٨٢	 د. شنود سمعان شنودة)
١٨٣	 ١. البداية: حقائق وبعض بوادر التطوير
١٨٤	 ١. التعليم الجامعى
١٨٥	 ب. فى مجال التعليم العالى
١٨٥	 ج. البعثات والإشراف المشترك والإتفاقيات الثقافية
١٨٥	 ٢. المعاهد الخاصة : أ. خريطة التعليم الجامعى والعالى
١٨٥	 ١. الكليات الجامعية
١٨٥	 ٢. المعاهد العالية والحكومية
١٨٥	 ٣. المعاهد المتوسطة الحكومية
١٩٠	 ٣. لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين المقبولين والمقيدين
١٩٠	 ١. المعاهد الخاصة العالية
١٩٣	 ٢. المعاهد الخاصة المتوسطة
١٩٨	 ٤. عوامل وأسباب التوسع غير المخطط فى إنشاء المعاهد الخاصة
٢٠١	 ٥. بعض الإنتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة
٢٠٤	 ٦. خاتمة وتوصيات

الفصل الخامس : مستقبل التعليم العالى وسوق العمل (إعداد : د. محمد نصر فريد) ..

٢٠٧	 مقدمة
٢٠٧	 أهداف سياسة التعليم العالى فى مصر
	 دلالات تطور أعداد الخريجين خلال السنوات الأولى من الخطة الخمسية (٩٢/ ٩١
٢٠٨	 -٩٦/ ١٩٩٧)
٢١٣	 الأوضاع المتغيرة لسوق العمل فى مصر
٢١٦	 المراجع

فهرس الجداول

الفصل الأول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٢٠	المقتنيات بمكتبة جامعة القاهرة (ماعد الفرع) ٩٤ / ٩٥	١

الفصل الثاني

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٣٩	توزيع أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات المختلفة في ج.ع.م. ٩٤ / ٩٥	١
٤١	توزيع أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي والمعاهد التابعة لوزارة التربية	٢
٤٣	كليات ومعاهد جامعة القاهرة	٣
٤٥	كليات ومعاهد جامعة عين شمس	٤
٤٦	كليات ومعاهد جامعة الإسكندرية	٥
٤٨	كليات ومعاهد جامعة أسيوط	٦
٤٩	كليات ومعاهد جامعة طنطا	٧
٥١	كليات ومعاهد جامعة الزقازيق	٨
٥٢	كليات ومعاهد جامعة المنصورة	٩
٥٤	كليات ومعاهد جامعة المنيا	١٠
٥٥	كليات ومعاهد جامعة المنوفية	١١
٥٦	كليات ومعاهد جامعة قناة السويس	١٢
٥٧	كليات ومعاهد جامعة حلوان	١٣
٥٩	كليات ومعاهد جامعة جنوب الوادى	١٤
٦٠	كليات تابعة لوزارة التعليم العالي	١٥
٦٢	المعاهد العالية التكنولوجية (لشعبة العلوم فقط) مدة الدراسة بها خمس سنوات	١٦
٦٣	المعاهد العالية الخاصة (مدة الدراسة بها أربع سنوات فأكثر)	١٧
٦٦	المعاهد الفنية الصناعية والتجارية (مدة الدراسة بها سنتان)	١٨
٦٨	المعاهد الخاصة المتوسطة (مدة الدراسة بها سنتان)	١٩
٦٩	الجامعة العمالية (مدة الدراسة بها سنتان)	٢٠
٦٩	المعاهد المتوسطة للخدمة الإجتماعية - الفنية للأثار - الفنية للفنادق (مدة الدراسة بها سنتان)	٢١

٢٢	بيان باعداد الطلاب بجامعة مصر العربية	٦٩
٢٣	عدد الطلبة بالكليات النظرية في ج.ع.م.	٧١
٢٤	عدد الطلبة بالكليات العملية في ج.ع.م.	٧٥
٢٥	عدد الكليات التي تقبل طلاب القسم العلمي فقط على مستوى الجامعات المختلفة	٧٦
٢٦	عدد الكليات التي تقبل طلاب القسم الأدبي والعلمي على مستوى الجامعات المختلفة	٧٨
٢٧	توزيع نسب المتعطلين على التخصصات المختلفة في عام ١٩٩٣	٧٩
٢٨	نسبة بطالة خريجي الجامعات إلى إجمالي حجم البطالة بالمحافظات المختلفة	٨٠
٢٩	توزيع البطالة من الخريجين في المحافظات التي تم بها الحصر (٢١ محافظة طبقاً للمؤهل الدراسي) (ديسمبر ١٩٩٣)	٨٢
٣٠	تطور خريجي الجامعات	٨٣
٣١	تطور خريجي الجامعات من الكليات والنظرية	٨٥
٣٢	تطور خريجي الجامعات (الكليات النظرية)	٨٦
٣٣	تطور خريجي الجامعات (الكليات العملية)	٨٨
٣٤	بيان بأعضاء هيئة التدريس والمعاونون لهم بالكليات والمعاهد المختلفة ٩٤/٩٤	٨٩
٣٥	بيان بأعضاء هيئة التدريس والمعاونون لهم بالكليات والمعاهد المختلفة ٩٥/٩٤	٩١

الفصل الثالث ٩٣

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	تطور إجمالي ميزانية كل جامعة من الجامعات المصرية وكذلك تطور إجمالي الإنفاق العام للدولة خلال الفترة من ٨٠/١٩٨١ إلى ٩٤/١٩٩٥ (القيمة بالآلاف جنيه)	١٠٢
٢	تطور التوزيع النسبي لإجمالي ميزانية كل جامعة إلى إجمالي ميزانية الجامعات المصرية وتطور التوزيع النسبي لإجمالي ميزانية الجامعات إلى إجمالي الإنفاق العام للدولة خلال الفترة من ٨٠/١٩٨١ إلى ٩٤/١٩٩٥	١٠٣
٣	الرقم القياسي لإجمالي ميزانية كل جامعة من الجامعات المصرية وكذلك الرقم القياسي لإجمالي الإنفاق العام للدولة خلال الفترة من ٨٠/١٩٨١ إلى ٩٤/١٩٩٥ (باعتبار ٨٠/١٩٨١ سنة الأساس = ١٠٠)	١٠٧
٤	تطور الرقم القياسي لتكلفة المعيشة (٨٦/١٩٨٧ = ١٠٠)	١٠٩
٥	تطور توزيع أبواب ميزانية الجامعات المصرية خلال الفترة من ٨٠/١٩٨١ إلى ٩٤/١٩٩٥ (القيمة بالآلاف جنيه)	١١٠

٦	تطور التوزيع النسبي لكل باب من ابواب ميزانية الجامعات مقارناً بإجمالي ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤
٧	بيان بتطور ميزانية الباب الأول لكل جامعة من الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالآلف جنيه)
٨	تطور التوزيع النسبي للباب الأول من ميزانية كل جامعة منسوباً إلى إجمالي الباب الأول من ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤
٩	تطور الرقم القياسي للباب الأول من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس = ١٠٠)
١٠	بيان بتطور ميزانية الباب الثاني لكل جامعة من الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالآلف جنيه)
١١	تطور التوزيع النسبي للباب الثاني من ميزانية كل جامعة منسوباً إلى إجمالي الباب الأول من ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤
١٢	تطور الرقم القياسي للباب الثاني من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس = ١٠٠)
١٣	بيان بتطور ميزانية الباب الثالث لكل جامعة من الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالآلف جنيه)
١٤	تطور التوزيع النسبي للباب الثالث من ميزانية كل جامعة منسوباً إلى إجمالي الباب الأول من ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤
١٥	تطور الرقم القياسي للباب الثالث من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس = ١٠٠)
١٦	بيان بتطور ميزانية الباب الرابع لكل جامعة من الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالآلف جنيه)
١٧	تطور التوزيع النسبي للباب الرابع من ميزانية كل جامعة منسوباً إلى إجمالي الباب الأول من ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤
١٨	تطور الرقم القياسي للباب الرابع من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس = ١٠٠)
١٩	تطور ميزانية الإنفاق الجارى للجامعات (باب أول + باب ثانى) خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالآلف جنيه)
٢٠	تطور التوزيع النسبي لميزانية الإنفاق الجارى للجامعات (باب أول + باب ثانى) منسوباً إلى إجمالي الإنفاق الجارى خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٦/٩٥
٢١	تطور الرقم القياسي لميزانية الإنفاق الجارى للجامعات (باب أول + باب ثانى) خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس = ١٠٠)

١٥٣	تطور أعداد الطلاب بالجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣	٢٢
١٥٤	تطور التوزيع النسبي للطلاب بالجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣	٢٣
١٥٥	تطور الرقم القياسي لأعداد الطلاب بالجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٠٠ = ١٩٨٦/٨٥)	٢٤
١٥٦	تطور أعداد خريجي الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣	٢٥
١٥٨	التطور النسبي في أعداد خريجي الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣	٢٦
١٥٩	تطور الرقم القياسي لأعداد خريجي الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٠٠ = ١٩٨٦/٨٥)	٢٧
١٦٠	تطور النسبة المئوية لخريجي كل جامعة إلى عدد الطلبة بها خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣	٢٨
١٦٢	تطور متوسط النصيب السنوي للطلاب الجامعي من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (القيمة بالجنيه)	٢٩
١٦٤	تطور الرقم القياسي لمتوسط النصيب السنوي للطلاب الجامعي من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٠٠ = ١٩٨٦/٨٥)	٣٠
١٦٥	تطور متوسط النصيب السنوي للطلاب الجامعي من ميزانية الباب الأول لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (القيمة بالجنيه)	٣١
١٦٧	تطور الرقم القياسي لمتوسط النصيب السنوي للطلاب الجامعي من ميزانية الباب الأول لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٠٠ = ١٩٨٦/٨٥)	٣٢
١٦٨	تطور متوسط النصيب السنوي للطلاب الجامعي من ميزانية الباب الثاني لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (القيمة بالجنيه)	٣٣
١٧٠	تطور الرقم القياسي لمتوسط النصيب السنوي للطلاب الجامعي من ميزانية الباب الثاني لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٠٠ = ١٩٨٦/٨٥)	٣٤
١٧٢	تطور متوسط النصيب السنوي للطلاب الجامعي من ميزانية الإنفاق الجارى (باب أول + باب ثانى) لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (القيمة بالجنيه)	٣٥
١٧٤	تطور الرقم القياسي لمتوسط النصيب السنوي للطلاب الجامعي من ميزانية الإنفاق الجارى (باب أول + باب ثانى) لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٠٠ = ١٩٨٦/٨٥)	٣٦
١٧٧	مصفوفة التطور في القيم النقدية لبنود أبواب ميزانية المنظومة الجامعية بالتطور في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنا به في عام ١٩٨٦/٨٥ ٣,٢ =	٣٧

الفصل الرابع

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٧٨	عدد كل من الطلبة المقبولين وكذا المقيدون في كل من التعليم الجامعي والمعاهد العليا	١
١٨٨	عدد المقبولين بالجامعات (الأقرب ألف) وتوزيعاتهم على الكليات العملية والنظرية بالعام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٤	٢
١٨٩	عدد المقبولين بالكليات العملية (الأقرب ألف) ونسبتهم إلى جملة المقيدون لجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة (الرسمية والخاصة) لأقرب ألف عام ١٩٩٥/١٩٩٤	٣
١٩١	عدد المقبولين بالمعاهد الفنية الخاصة (العالية والمتوسطة) لأقرب ألف ونسبتهم إلى كل من المقبولين بالمعاهد العالية (الرسمية والخاصة) وكذا إلى جملة المقبولين بالجامعات والتعليم العالي (الرسمي والفني)	٤
١٩٢	الطلاب المستجدون والمقيدون بالكليات والمعاهد التابعة والخاضعة لإشراف وزارة التعليم عام ١٩٩٥/١٩٩٤	٥
١٩٤	الطلاب المستجدون والمقيدون بالكليات التابعة والخاضعة لإشراف وزارة التعليم عام ١٩٩٥/١٩٩٤	٦
١٩٥	نسبة الطلاب المستجدون والمقيدون بالكليات والمعاهد التابعة والخاضعة عام ١٩٩٤/١٩٩٥	٧
١٩٦	أعداد المقبولين بالجامعات المصرية (بالآلاف - لأقرب ألف) في عام ١٩٩٥/١٩٩٤	٨
١٩٧	أعداد ونسب الطلاب المقبولين عام ١٩٩٥/٩٤ لكل من الجامعات المصرية والمعاهد الحكومية (عالية ومتوسطة) والمعاهد الحكومية (عالية ومتوسطة) والمعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة)	٩
٢٠٣	عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (مدرسون ومعيدون) بجامعات مصر (الأقرب ألف) عام ١٩٩٥/١٩٩٤	١٠

الفصل الخامس

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٢١١	تطور أعداد الخريجين من كليات الجامعات من عام ١٩٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٤/٩٣	١
٢١٢	تطور الأهمية النسبية للكليات العملية فيما بين عامي ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٤/٩٣	٢

الفصل الأول

إتجاهات تطوير التعليم العالي

إعداد

ا. د. محمد عبد العزيز عبيد

مقدمة

مشكلات الجامعة والتعليم العالي

التمويل

المكتبات

ضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج

إستراتيجيات التدريس والإمكانيات والإدارة

أستراتيجيات للإصلاح الجامعي

أولاً: التمايز

ثانياً: التمويل

ثالثاً : الحكومة

رابعاً : السياسات

إتجاهات تطوير العالى

بقلم

١. د. محمد عبد العزيز عيد

مقدمة

يعتبر إعداد القوى البشرية من الوظائف الأساسية للجامعة والمساهمة العليا. حيث أن التقدم التقنى قد أصبح هو القوة الرئيسية الدافعة التى تكمن خلف التقدم فى الإنتاجية ، وحيث أن مؤسسات التعليم العالى تقع عليها المسؤولية الرئيسية فى تدريب العاملين المهنيين فى الدولة ، ويتضمن ذلك المديرون والعلماء والمهندسون والأطباء والمدرسون والفنيون الذين يشاركون فى التنمية ونشر التجديدات فى الإقتصاد، وبالتالي فرسالة الجامعة تهدف إلى تثقيف العقل وتنمية ملكة البحث العلمى ، وتنمية المعرفة بشتى ألوانها، وتربية الأجيال وتقويم شخصياتهم التى تهىء للبلاد القيادة الفكرية، وخدمة المجتمع فى شتى المجالات "(فرج ص ١٥).

ولقد بدأ التعليم الجامعى فى مصر منذ زمن بعيد ، فلقد وضعت نواة جامعة القاهرة فى عام ١٩٠٨ ، ونشأت بعد ذلك جامعة الإسكندرية فى عام ١٩٤٢ وتوالى بعد ذلك إنشاء الجامعات بسرعة كبيرة ، ومن الممكن القول أن التعليم الجامعى فى مصر قد ساعد فى رفع المستوى الإجتماعى والإقتصادى والثقافى والحضارى للبلاد بصفة خاصة ، وللدول العربية بشكل عام ، ومع ذلك فإن الجامعة قد فشلت فى الإرتفاع بالمجتمع المصرى للمستوى المنشود من التطور ، والتحديث ، والوصول به لعصر الإنفجار المعرفى ، والمساهمة فى الثورة التكنولوجية التى وصل لها العالم الغربى المتقدم ، إذ ما زالت مصر تعتبر من دول العالم النامى ، الذى يستورد التكنولوجيا التى يسمح له بها .

ومما يؤكد فشل الجامعة فى تحقيق العديد من أهدافها ظهور مشكلة البطالة بشكل حاد فيما بين خريجها ، إن الجدل والمناقشات لم تتوقف " منذ أن أعلنت بيانات تعداد السكان لعام

١٩٨٦ حول مشكلة البطالة فى مصر حيث أظهرت بيانات التعداد وجود بطالة تقرب ١٢٪ من إجمالى قوة العمل فى البلاد وهو ما يوازى ٢,٣ مليون شخص من القادرين على العمل والراغبين فيه وأظهر التحليل الهيكلى للبطالة فى البلاد أن ٢٨,٨٪ من حملة المؤهلات المتوسطة من المتعطلين فى ليلة التعداد ، وكذلك ٢٧,٢٪ من حملة المؤهلات فوق المتوسطة والجامعية، ويذكر تقرير البنك الدولى أن نسبة البطالة فى مصر فيما بين خريجي الجامعات قد ارتفع من ٩,٦٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٦٪ عام ١٩٨٦ بالرغم من الممارسات الحكومية فى إمتصاص جميع الخريجين فى القطاع الحكومى. والواقع " أن عدم المزاوجة الكفنة فيما بين المقررات التعليمية المقدمة للطلاب الملتحقين ومتطلبات سوق العمل ، يعكس النوعية الرديئة للخريجين المتوفرين " (نبيلة غنيم ص ١٥، ١٦ محسن ص ١٠-١١). ويزيد من الأمر سوءاً أن التحول لإقتصاديات السوق سيؤدى إلى تخفيضات كبيرة لعدد الوظائف فى المشاريع المملوكة للدولة وزيادة سريعة فى البطالة. (البنك الدولى ، ص ١٦)، كما أن حصص توزيع الطلاب على المجالات الدراسية المختلفة كما تحددها الحكومة غالباً ما تكون علاقتها ضعيفة بمتطلبات السوق أو الإستعدادات الفردية، كما أن تأثير البحوث الجامعية على الإقتصاد ضئيل للغاية ، ويرجع ذلك إلى أنه يندر أن تجرى الجامعات بحوثها من أجل التطبيقات العملية، مما يعكس انخفاض المستوى التقليدى للتفاعل فيما بين الصناعة والجامعة.

ويزيد من حدة المشكلة دعم الحكومة للدراسات الجامعية ، مما ساعد على جعل التعليم العالى جذاباً من الناحية الإقتصادية ، حتى عندما لا تكون الوظائف متوفرة فى الإقتصاد الأوسع عقب التخرج ، وبصاحب ذلك ظاهرة إزىاد الطلب على التعليم الجامعى والتي ترجع لعدة أسباب من أهمها:

١. الزيادة المستمرة والمتزايدة فى عدد السكان.
٢. زيادة إقبال المرأة على التعليم وعلى ممارسة الأعمال المهنية الرفيعة.
٣. إرتفاع مستوى المعيشة بشكل ملحوظ فى كثير من بلدان العالم ، وسعى الحكومات والسلطات للنهوض بشعوبها وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم.
٤. تطلع الشباب والأجيال الصاعدة إلى التعليم العالى بإعتباره الطريق الطبيعى والمضمون لتحقيق مستويات أفضل إقتصادياً وإجتماعياً.

هذه الأسباب وغيرها قد أدت إلى زيادة الطلب على التعليم الجامعى على المستوى العالمى ، ولقد اضطرت كثير من الجامعات تحت هذا الضغط المتزايد إلى إستيعاب أعداد كبيرة من الطلاب تفوق الإمكانيات المتاحة لها حتى اطلق على جامعة اليوم الأعداد الكبيرة.

وبالتالى فإن هذه الجامعات قد أسهمت فى تحقيق ديمقراطية التعليم ، من حيث إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الراغبين فى التعليم الجامعى ، ولكن ذلك كان على حساب العملية التعليمية من الناحية الكيفية ، وجاءت النتائج فى الجانب الكمى فى الكثير من الحالات تفوق كل التوقعات وهذا معناه أن الكم أتى على حساب الكيف فى التعليم.

يتضح مما سبق أن جامعاتنا اليوم تحتاج لإعادة النظر فى أوضاعها ، ومحاولة تشخيص مشاكلها ، والتخطيط لإستعادة مكانتها لقيادة المجتمع ، والنهوض به ، وهذا ما سنحاول القيام به فى هذا الفصل ، ولنبدأ بمحاولة التعرف على أهم مشاكل الجامعة والتعليم العالى.

مشكلات الجامعة والتعليم العالى

تعانى الجامعات فى مصر وفى معظم الدول النامية من العديد من المشكلات التى تقف حجرة عثرة فى تمكينها من تحقيق أهدافها ومن أهم هذه المشكلات ما يلى:

• التمويل

يعتبر ضعف التمويل المخصص للبحوث ، والإعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومى من الأسباب الرئيسية فى فشل جامعاتنا فى تحقيق أهدافها ، ويؤكد ذلك " أن ما تنفقه اليابان على البحث العلمى يصل إلى ٢,٨ ٪ من الدخل القومى ، وأمريكا ٢,٤٧ ٪ ، وكوريا ٢,٢ ٪ ، وإسرائيل ٣ ٪ ،... ، يقول رئيس أكاديمية البحث العلمى أن المنفق على البحث العلمى فى مصر عام ٩٤/٩٣ وصل إلى ٦٣٨ مليون جنيه أى بنسبة ٠,٤٥ ٪ من الناتج (١٤٠ مليار) وفى العام التالى زادت النسبة إلى ٠,٤٨ ٪ وفى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ ارتفعت إلى ٠,٧٥ أى بمتوسط ٠,٥٦ ٪ ، وأننا مطالبون حتى لا نتخلف عن ركب التحدى والعبور إلى القرن القادم بأن نضاعف على الأقل ما

ننقله على البحث العلمى فى مصر ، فلا يكفى بأى حال أن ننفق ٠,٥٦ ٪ من جملة الناتج القومى على البحث العلمى أى أقل بكثير من ١٪.

والمطلوب كما يعبر عنه رئيس الأكاديمية رفع نسبة الإنفاق على البحث العلمى ليصل إلى ١٪ من إجمالى الدخل القومى على الأقل ، وألا تزيد نسبة الأجور والمرتبات عن ٢٠٪ بدلاً من ٢٦٪ الآن ، حيث لم تزد النسبة المخصصة للبحوث على ٦٠ مليون جنيه بنسبة ١٣٪ .
(رفاعى ص ١٣٢)

كذلك أدى ضعف التمويل اللازم للجامعات إلى عدم قدرة الجامعة على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس مما أدى لتدهور نوعية التدريس بشدة فى مؤسسات هذه المرحلة ، إذ أن الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس يكرسون معظم أوقاتهم للأعمال الخارجية من أجل الحصول على دخل إضافى ، كما أن مديرو مؤسسات التعليم العالى يركزون بصورة متزايدة على مواجهة حاجات التشغيل المباشرة ويهملون متطلبات الصيانة للمباني والتجهيزات ، كما ضاعف من النقص فى الموارد الإستخدام غير الكفء للعديد من الخدمات ، فالكثير من مكاتب الجامعة على سبيل المثال ، تغلق أبوابها عند الظهيرة أو فى المساء والعطلات الأسبوعية ، كما أن إرتفاع معدلات التسرب والإعادة ، وإنخفاض معدلات التخرج ترفع من تكلفة الخريج ، كما أن جزءاً كبيراً من ميزانية التعليم العالى مخصصة لإنفاق لا تعليمى مثال ذلك دعم المنح الطلابية ، والخدمات المدعومة للطلاب كالكتاب الجامعى ، وتقديم المعونات المالية ، وإمداد الطلبة بالأطعمة والملابس ، والتأمين عليهم ، وتقديم الرعاية النفسية لهم ، وتوفير التسهيلات لوسائل المواصلات ، وتقديم خدمات خاصة للأكفيا والمعوقين ، وينص القانون رقم ٢٦٥ على إنشاء صندوق للرعاية الإجتماعية للطلبة فى كل جامعة ، ويقضى أيضاً بأن يكون هذا الصندوق شئ كل كلية . ويعتبر ذلك إستثماراً غير كفء ، وإنفاق إجتماعى غير إرتدادى ، لأن معظم التلاميذ الملتحقين بالتعليم العالى يأتون بنسبة كبيرة من الطرف الأعلى لتوزيع الدخل "(حافظ فرج ص ٣٤ ، نبيلة غنيم ص ٩).

كذلك أدى ضعف التمويل لعدم تفرغ الطلبة للدراسات العليا ، وغياب البرامج المقننة للإتصال بالجامعات ومراكز البحوث العالمية وعقد الإتفاقات وتبادل الأساتذة.

• المكتبات

يعتبر سوء حالة المكتبات وعدم تحديثها من الأسباب الهامة في تدهور الأداء الجامعي ، فالجامعة تتكون من طالب وأستاذ ومنهج ومكتبة ومعمل ، ولذلك فإن عدم تحديث المكتبة بمناهج يواكب التطورات الحديثة من ثورة المعلومات يعتبر عقبة خطيرة تعيق الجامعة من تأدية وظيفتها ، ويثبت سوء حالة مكتبات الجامعات المثال التالي :

"يبين الجدول رقم (١) مقتنيات مكتبة جامعة القاهرة من الكتب والرسائل والدوريات ومنه يتضح أن المقتنيات من الكتب تقترب من المليون إلا أن الفحص المبدئي لهذه المجموعات يكشف عن قدم معظمها ، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تاريخ نشر أغلب المجموعات في المكتبة المركزية يعود إلى ما قبل السبعينات من هذا القرن ونسبة تصل إلى حوالي ٩٢٪ ، وبين التقرير السنوي للمكتبة المركزية للعام ١٩٩٥/٩٤ أن إجمالي الكتب المسجلة خلال هذا العام هو ١٥٢٦ كتاباً " ومنه يتضح أن نسبة النمو السنوي للمجموعات أقل من ١٪ بكثير ، وفيما يتعلق بالدوريات ، فإن المكتبة المركزية قد جددت الاشتراكات في ١٥٤٢ من الدوريات العلمية الأجنبية لكليات الجامعة ومعاهدها ، كما جددت الاشتراكات في ١٠٣ من الدوريات العلمية المحلية للمكتبة المركزية والمكتبات الفرعية ، ورغم قلة عدد الدوريات المشترك فيها بصفة عامة ، إلا أن المكتبات تعاني من التأخر في وصول أعداد الدوريات بسبب التأخر في دفع الاشتراكات للمورد المحلي الذي يتولى مهمة إحضار الدوريات للمكتبات ، ولا تتوفر بالمكتبات إمكانيات الحصول على الأشكال أو الوسائط الحديثة لمصادر المعلومات مثل المواد السمعية والبصرية والأقراص المدمجة وما إلى ذلك ، رغم أهمية مثل هذه الأشكال أو الوسائط في الوقت الحاضر. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد سياسة واضحة ومكتوبة لبناء وتنمية المجموعات وهي السياسة التي يتحدد من خلالها الأسس التي ينبغي إتباعها في الاختيار وتحديد المصادر وتقييم المجموعات وتنقيتها، فإذا إنتقلنا للعمليات الفنية من فهرسة وتصنيف ، فإننا نلاحظ التنوع الكبير فيما يتعلق بقواعد الوصف ونظم التصنيف من مكتبة لأخرى بل وداخل المكتبة الواحدة في بعض الأحيان، وقد أثر النقص في القوى العاملة المتخصصة والمدرية على إعداد الفهارس التي تغطي المقتنيات ، والتي يرجع إليها الباحثون للتعرف على مصادر المعلومات اللازمة ، والغريب أن بعض المكتبات ما يزال يتبع أنظمة عتيقة في العمليات الفنية أصبحت غير مقبولة منذ عشرات السنين " (عبد الهادي ، ص ١٥٢)

جدول رقم (١) - المقتنيات بمكتبات جامعة القاهرة (ما عدا الفروع) ١٩٩٥ / ٩٤

المصدر: دليل مكتبات جامعة القاهرة ١٩٩٥ / ٩٤

المكتبة	كتب عربية	كتب إفرنجي	رسائل ماجستير	رسائل دكتوراه	دوريات عربية	دوريات إفرنجي
المكتبة المركزية	١٠٠٩١٩	١٨٣٤٣٨	٤٦٦١	٨٩٥١	٦٢	١٩٤
مكتبة كلية الآداب	٢٠٩٠٤	٢٢٥٤٣	٩١٧	٥٩٨	١٠٠	٤٩
مكتبة كلية الحقوق	٨٦٣٦٦	٦٠٨٥٩	٢٤	١٠٣٧	٤٩	١٥٠
مكتبة كلية الاقتصاد	٨٢٣٤	١٣٢١٨	٦٢٥	٤١٧	٣٥	٩٨
مكتبة كلية التجارة	٢٢٨٤	١٩٠٠٠	٧٦٦	٢٩١	١٥	٣١
مكتبة كلية العلوم	٥٤٤٨٣	٣٠٥٣٥	٣٢٠٩	١٧٤٤	٨	٢٤٠
مكتبة كلية الطب	-	٥٥٣٥١	١٢١٥٥	٤٠١٥	-	٢٥٠
مكتبة كلية طب الاسنان	١٠٧٣	٧٦٤٩	١٣٨٤	٥٤٢	-	٨٦
مكتبة كلية الصيدلة	١٣٩	٨٦٧٧	١٣٩٦	٤٠٨	٤	٦١٠
مكتبة كلية الهندسة	٢٣٣٠	٣١٥٤٧	٣٥٨٠	١٤٠٤	-	٢٠٠
مكتبة كلية الزراعة	١٣٥٢٩	٣٢٥٩٣	٢٨٠٦	١٤٩٦	٦٥	٢١٠
مكتبة كلية الطب البيطري	٣١٦	١٨٥١٤	١٢٨٨	٧٩٧	-	١٨٩
مكتبة كلية دار العلوم	٣٦٠٠٠	٣٥٠٠	٦١٢	٣٦٧	١٥٢	١٧
مكتبة كلية الإعلام	٦٣٨٨	٣٦٨٢	٢٨٤	١٦٧	١٤	١١

٢٢	٦٩	٧٨	١٧٣	٦٩٤٧	٢٣٧٤	مكتبة كلية الآثار
٦٣	-	٦٥	١٠٧	٦٥٦٨	٣١	مكتبة المعهد العسالى للتدريب
١٨	-	٨٥	٢٢٠	٢٨٧٥	٨١٣	مكتبة كلية العلاج الطبيعى
١٠	٨	٣٠	٤٠	٤٥٥٧	١٤٠٩	مكتبة معهد التخطيط العمرانى
١٤٤	٦٠	٩٧	٣٤٤	١٣٧١٢	١٨٦٢	مكتبة معهد الدراسات الإحصائية
١٠٧	٢	١٣٨	٤١	٣٦٤٠	-	مكتبة المعهد القومى للأورام
١٥٩	١٣٦	١١١	٢٩٨	٤٩٥٥	٢٧٣٥	مكتبة معهد الدراسات الأفريقية
٤٨	٢٣	١٤٠	٢١٧	٢٥٥٨	٨٣٨١	مكتبة معهد الدراسات التربوية
٢٩١٦	٢٢٩٥١	٢٢٩٥١	٣٥١٢٠	٥٣٥٩١٨	٣٥٠٥٧٠	المجموع

ضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج

لا يوجد إرتباط قوى قى مصر فيما بين الشركات الصناعية والجامعة ، وبالتالى فان البحث العلمى لا يوجه لخدمة الإقتصاد القومى ، إذ لا تعمل الجامعات على التطور التكنولوجى الذى يرجع بفائدة مباشرة على الأنشطة الإقتصادية التى تقوم بها هذه المؤسسات ، ومن بين الأسباب لذلك أن الصناعة قد تطورت فى مصر بدرجة سبقت بها ما تقوم به الجامعات بحيث أصبح من الصعب على رجال الأعمال المجازفة بأموالهم ومطالبة الجامعة بمحاولة حل ما يواجهونه من مشكلات.

• إستراتيجيات التدريس و الإمكانيات والإدارة

بالرغم من الزيادة الرهيبة في اعداد الطلاب الذين إلتحقوا بالجامعة ، فإن الجامعة ظلت على إستراتيجيتها في التدريس ، فاستخدمت الطرق المناسبة للتدريس للأعداد الصغيرة ، في الوقت الذى تتطلب فيه العمل على التدريس للأعداد الكبيرة ، ولم تحاول ، لضعف إمكانياتها أن تستخدم التكنولوجيا المناسبة ، والأدوات والأجهزة الحديثة التى تمكنها من العمل على مجابهة المواقف الجديدة ، كما ظلت تستخدم نفس الأساليب الإدارية السابقة .

لقد ادت الأسباب السابقة وغيرها لتدهور مخرجات الجامعة والمعاهد العليا مما يهدد بعدم القدرة على مواجهة الدولة للقرن الحادى والعشرين بثروة بشرية قادرة على دعم إقتصادها، وتطوير منتجاتها، ومنافسة غيرها من الدول . فى ظل نظام عالمى البقاء فيه للأقوى ، والمسلح بالعلم والمعرفة ، والقادر على إثبات ذاته ، فهل تستطيع الجامعة أن تغير من نفسها ، وتصلح من عيوبها، لتستأنف المسيرة التى تمكنها من النجاح؟

إستراتيجيات للإصلاح الجامعى

من المؤكد أنه مالم يتم تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين أداء التعليم الجامعى، فإن هذا يعنى دخولنا للقرن الحادى والعشرين غير معدين بدرجة كافية للتنافس فى خضم الإقتصاد العالمى، ونقدم فيما يلى بعض الإستراتيجيات التى يمكن إستخدامها من اجل الإصلاح والتى يمكن الأخذ بها:

١. التمايز

• تشجيع تمايز اكثر لمؤسسات التعليم العالى .

٢. التمويل

تنويع مصادر التمويل.

٣. الحكومة

• تعريف جديد لدور الحكومة فى التعليم العالى

٤. السياسات

- تصميم السياسات من أجل إعطاء الأولوية للعدالة والاهداف النوعية.
- ولتناول كل من هذه الإستراتيجيات بشيء من التفصيل

أولاً: التمايز

يجب العمل على دعم إنشاء العديد من المعاهد ذات البرامج المتباينة ، والبرامج القصيرة ، والتوسع في إنشاء الجامعات المفتوحة ، وجامعات التلفاز للتعليم عن بعد، ومعاهد البولتكنيك ، ومقررات المراسلة ، والعمل على تشجيع التعليم الخاص لإستكمال الشبكة الحكومية للتعليم بإنشاء المعاهد المهنية والمراكز التقنية والجامعات الخاصة ، بالإضافة لتقسيم الجامعات الكبيرة الى العديد من الجامعات الصغيرة. فالجامعات المفتوحة تستطيع بطبيعتها المتميزة بالمرونة وباستخدام وسائل الإتصال التكنولوجية ، أن تواجه بعض مشكلات التعليم الجامعي التقليدية، وتتخطى دائرة المكان الجغرافي الثابت وحواجز السن للراغبين في مواصلة التعليم الجامعي في شكله المستحدث الي كل راغب تآدر وبتكاليف قد تصل الى ثلث تكاليف الجامعة التقليدية، وذلك إذا أخذنا في الإعتبار عدد التلاميذ بالنسبة للمدرس ، ففي تايلاند على سبيل المثال نجد أن متوسط النسبة هو ٨:١ ففي بعض الجامعات الحكومية المختارة ، وذلك بالمقارنة بنسبة ٧٤٥ : ١ في الجامعات المفتوحة. (رجاء واميرة ص ٦٧)

كذلك أثبتت العديد من الدراسات فائدة وجدوى المعاهد غير الجامعية ، فلقد ذكر تقرير البنك الدولي ما يلي:

"إن العديد من المعاهد غير الجامعية توفر فرصا تدريبية تستجيب بشكل مرن لمطالب سوق العمل أكثر من عوامل العرض ، ففي البرازيل ، على سبيل المثال نجد أن مراكز التكنولوجيا الخاصة بخدمات التدريب الصناعي تدير برامج متعددة الأنظمة في العديد من المجالات التقنية ، وعندما تحولت بولندا نحو إقتصاديات السوق ، خصصت الحكومة خمس معاهد تكنولوجية للدورات القصيرة مفترضة أن هذه المعاهد يحتمل أن تكون أكثر قدرة من الجامعات التقليدية في إنتاج وتنمية القوى العاملة الماهرة المطلوبة لإقتصاديات السوق، وفي سنغافورة ، نجد أن توقعات العمالة لخريجي البولتكنيك جيدة للغاية لدرجة أن العديد من

الطلبة الموهوبين يبحثون عن الإلتحاق بالبوليتكنيك، أُنموجها مهنيًا أكثر من البرامج الأكاديمية المعتادة التي تقدمها الجامعات."

ويضيف تقرير البنك الدولي:

" ومع ذلك ، فهناك مخاطرتين يجب أخذهما في الإعتبار عند إنشاء المعاهد غير الجامعية، الأولى ، عندما تدرك هذه المعاهد وأن تكون حقيقة من الدرجة الثانية حيث تكون هناك مخاطرة بتدمير التلاميذ كما حدث في الدول التي تعاني معاهدها التكنولوجية الحكومية من نقص التمويل ومن كونها معاهد منتهية، أى أن الطريق لإستكمال الدراسة غير موجود، كما قد تعتبر أماكن لإيواء الطلبة الزائدين، ففي مصر ، والتي بها أكبر أنظمة للتعليم العالي في العالم النامي، نجد أن الحكومة قد واجهت قضية الطلب الإجتماعي على التعليم بالحد من الوصول لجامعاتها الثلاثة عشر ، وإعداد شبكة من المعاهد الفنية ذات العاملين لخريجي المدارس الثانوية غير المؤهلين للإلتحاق بالجامعات، ولقد إتسعت هذه المعاهد الفنية سريعاً خلال الخمسة عشر عاماً الماضية ، وأصبح يلتحق بها الآن حوالي ٤٠٪ من خريجي المدارس الثانوية ، في حين أن الموارد المالية والبشرية والمادية التي تتطلبها للمحافظة على جودة برؤمها غير متوفرة ، وكنتيجة لذلك فإن نوعية التعليم بها منخفضة للغاية . كما أن سريحيها لا يتمكنون من الحصول على وظائف جيدة."

كما أن "هناك مخاطرة حدوث "الإنحراف الأكاديمي" المرتبط بنمو المعاهد غير الجامعية، وهناك العديد من الأمثلة على تلك المعاهد التي تحولت عن مهمتها الأكاديمية الأصلية وأصبحت تدريجياً جامعات كبيرة ، أى أنها ألغت هدفها من توفير فرص تعليمية بديلة، ففي مصر على سبيل المثال : أفتتحت جامعة حلوان عام ١٩٢٥ من تجميع عدة معاهد فنية إذ أنه فيما بين عامي ١٩٦٨ ، ١٩٢٥ كانت برامج المعهد العالي للتكنولوجيا بحلول قائمة على اساس النموذج الألماني ، وكان يحصل دعم من جمهورية ألمانيا الفيدرالية ، ولكن عدم حصوله على الإعتراف الأكاديمي والمهني من المجلس الأعلى للجامعات وثقابة المهندسين المصريين شكل ضغطاً عليه لكي يحول نفسه إلى مؤسسة جامعية مكتملة."

اما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي الخاص، فإنه يزيد من الفرص التعليمية بتكلفة ضئيلة أو بتكلفة حكومية غير مباشرة، ومع ذلك فإن التعليم الخاص يمكن أن يؤدي لمضاعفة

الظلم ، إذا تحول التلاميذ من الأغنياء من المدارس الثانوية الممتازة للإلتحاق بالجامعات الحكومية المجانية ذات المستوى الرفيع ، واضطر التلاميذ الفقراء للإلتحاق بالمعاهد الخاصة ذات المصروفات والنوعية الرديئة ، ولذلك يجب أن تكون هناك مشاركة في تكلفة الجامعات الحكومية من تلاميذها حتى لا يتضاعف الظلم الواقع على الفقراء.

ويجب أن نضع في الإعتبار ضرورة توفر الإطار القانوني الذي يكفل تقديم التعليم الجيد في تلك المؤسسات الخاصة عن طريق الإجازة والتقويم والإعتراف والشهادات وما إلى ذلك ، بالإضافة لضرورة تقديم العون المادي لها من الحكومة والذي يأخذ صوراً مختلفة ، كالهبات المالية والمساعدات الفنية وتقديم أعضاء هيئات التدريس أو التبرع بالأرض والإعفاءات الجمركية وكفالة القروض وغير ذلك من طرق التشجيع وضمان الجودة لحدوث تعليم جيد بتكلفة حكومية أقل.

ثانياً: التمويل

يجب العمل على زيادة الإنفاق على التعليم الجامعي بإعتباره من أهم وأفضل أنواع الإستثمار حيث أنه يعمل على تنمية الثروة البشرية والتي تعتبر بحق أئمن وأندر عوامل الإنتاج في العالم المعاصر ومن هنا يجب أن تدعم الدولة والحكومة الجامعات وتوفر لها الإمكانيات اللازمة والضرورية لتحقيق أهدافها. كما يلزم زيادة الإنفاق على البحث العلمي وذلك من منطلق أهمية البحث العلمي ودوره الهام في نهضة المجتمع.

كما يجب العمل على إشراك تلاميذ الجامعة في نفقات تعليمهم وذلك عن طريق فرض المصروفات ، وخاصة وأن معظم تلاميذ الجامعة يكونون من الفئات القادرة ، ومن الممكن تقديم المنح للطلبة غير القادرين والمؤهلين ، سواء للدراسة الجامعية أو الدراسات العليا، كما يجب العمل على التقليل من الإنفاق في غير الأوجه التعليمية كالغذية والإسكان.

كذلك يمكن للجامعات قبول المنح والهبات من المؤسسات والصناعات المختلفة، ومن الممكن للصناعات المختلفة تقديم القروض للطلبة نظير تعهدهم بالعمل لديها فيما بعد التخرج لسداد تلك القروض. ومن الممكن للحكومة المساعدة في زيادة قيمة المنح والهبات وذلك بخصمها من الوعاء الضريبي أو نسبة منها .

وعلى الجامعات والمعاهد العليا المختلفة العمل على المشاركة فى الأنشطة المولدة للإيرادات ، سواء أكانت عن طريق تقديم المقررات التدريبية القصيرة ، أو تقديم الإستشارات ، أو عمل دراسات الجدوى ، أو إجراء البحوث المطلوبة للصناعات والمؤسسات المختلفة. فمن الممكن على سبيل المثال إعتبار بعض الأقسام العلمية فى بعض الكليات وحدات إنتاجية ، فيمكن لكليات الزراعة على سبيل المثال أن تستغل طبيعة دراستها فى مزيد من الإنتاج من خلال مزارعها ومعاملها مما يمثل مصدراً لتوفير الموارد المالية.

وأياً كانت مصادر الدخل التى ستحصل عليها الجامعات والمعاهد العليا، فيجب أن يكون من حق الجامعة أو المؤسسة التى حصلت عليها ، أن تستخدمها فى الإرتفاع بمستوى تجهيزاتها ، وإشراك اساتذتها فى المؤتمرات العلمية المختلفة ، والتوسع فى إجازات التفرغ العلمى لهم ، وإعطائهم المكافآت المجزية ، وذلك من أجل حفزهم على بذل المزيد من الجهد والإرتفاع بمستواهم المهنى. وتمكينهم من الحياة المادية الكريمة ، وتمكينهم من التفرغ لوظيفتهم التعليمية والبحثية، وتوفير وسائل الإتصال وجمع المعلومات ، وتزويدهم بما يحقق اليسر والسهولة فى جمع المادة العلمية. أى أنه من اللازم إعطاء الجامعات حرية أكبر فى التصرف فى شئونها المالية ومسايرة الإتجاهات العالمية الحديثة حتى تستطيع النهوض برسالتها بكفاءة وتحقيق هذا الأمر يلتقى على الجامعات مسؤولية أكبر فى الإلتزام بتنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها."

وعموماً فإن الدعم الحكومى لا غنى عنه ، ولكن يجب ان يوزع على الجامعات تبعاً لخطة معينة ، كان يكون مرتبطاً بمدخلاتها من عدد الملتحقين بها ونوعية الدراسات التى تقدمها حيث تعطى اوزان لكل نوعية تعكس الكلفة ، وقد يبنى الدعم على أساس المخرجات، أى على اساس قدرة المؤسسة فى إنتاج الخريجين.

ثالثاً : الحكومة

من الواجب أن يعاد تحديد دور الحكومة فى التعليم العالى بحيث يقتصر دورها على وضع السياسة العامة التى تساعد بها المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة ، ونظراً لمساهماتها

المالية ، فإنها تستطيع إستثارة التنافس فيما بينهما من أجل مواجهة الحاجات القومية للتدريب والبحوث

ولحدوث ذلك يجب أن تقوم الحكومة بالتخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي فى الدولة بصرف النظر عن تبعية المؤسسات لوزارة التعليم العالي او القطاع الخاص أو وزارة المواصلات او الزراعة او القوى العاملة اوغير ذلك من الجهات ، إذ أن مسؤولية التخطيط للحاجات القومية من البحوث والتدريب ونقل التكنولوجيا وتطويرها يجب ان تخطط بشكل استراتيجي ، وان يشارك فى هذا التخطيط ممثلين للجهات التعليمية المختلفة من المديرين والأساتذة والطلبة ومن خارج النظام التعليمي من رجال الصناعة والتجارة والمفكرين وقد تكون هذه الهيئة شبه حكومية أو مستقلة تماماً ، وعليها تقع مسؤولية تقدير اولويات الإلتحاق والإستثمار فى المستقبل.

ويمكن للحكومة من خلال توزيع الإعانات والقروض التحكم فى اعداد الخريجين لسوق العمل ، وعموما فإن الخبرة تدل على عدم وجود حاجة لتدخل الحكومة إلا فى حالات محدودة للغاية ، كالحاجة للمدرسين وأخصائيات التمريض ، او فى حالة بعض العلوم التطبيقية مرتفعة الكلفة ، وفيما عدا ذلك يترك الأمر لآليات السوق.

كذلك تستطيع الحكومة الإرتفاع بالمستوى التعليمي فى مختلف مؤسسات التعليم العالي بتحديد مستويات الإلتحاق ، وإعداد الإختبارات المقننة، والإرتفاع بالمستوى التعليمي فى المدارس الثانوية، وتشجيع النقابات المهنية على تحديد مستويات جيدة لممارسة المهن ، بتحليلها للمهارات المطلوبة لمختلف المهن، وغير ذلك الكثير.

ولقد وجد أن من العوامل الهامة فى تحسين الأداء فى التعليم الجامعي أن تتمتع الجامعات والمعاهد العليا بالإستقلال الذاتى وخاصة فى النواحي المالية، وأن يسمح لها بالتصرف بحرية فيما تجمعه من الاموال ، كما يجب ان يكون لديها القدرة على إعادة توزيع الموارد داخليا .

وعموماً فإن ما سبق لايعنى عدم خضوع المؤسسات للمساءلة ، بل العكس هو الصحيح ، وذلك من اجل متابعة نوعية ونواتج تدريب وبحوث هذه المؤسسات ومدى مناسبة البرامج التى تقدمها ، وواجه إستخدامها للدعم المالى الذى تحصل عليه .

رابعاً : السياسات

إذا ما تحققت الإصلاحات السالفة من حدوث التمايز المطلوب فيما بين المؤسسات التعليمية ، ونوعت من مصار تمويلها ، ونالت القدر المناسب من الإستقلال ، وقدمت لها الحكومة المساعدات اللازمة ، يجب أن تعطى الحرية التامة فى إختيار تلاميذها بحيث يكونون معدون إعداداً جيداً ، مما يزيد الأمل فى تحقيقها لاهدافها ، إذ أن نوعية التلاميذ تؤثر على نوعية التدريب وكفاءته الداخلية .

وتعتبر هيئة التدريس المؤهلة تأهيلاً جيداً هى حجر الزاوية فى نجاح مؤسسات التعليم العالى ، كذلك تعتبر المرتبات من العوامل الهامة فى جذب النوعيات الممتازة للعمل الأكاديمى والبقاء فيه ، والإلتزام بالعمل فى تلك المؤسسات وعدم البحث عن مصادر أخرى للدخل ، كما يجب ايضا العمل على تقديم مغريات أخرى لاعضاء هيئة التدريس مثال ذلك ، المكافآت المالية والمهنية .

والجامعة تحتاج فى إدارة شئونها إلى إدارة سليمة وبكفاءة حتى تنهض برسالتها وتحقق أهدافها ، والإدارة السليمة فى أى مؤسسة هى الإدارة العلمية التى يتوافر فيها جميع الوظائف والعمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وإشراف وتقييم ورقابة ، ومن هنا فإن الجامعة عليها أن تلتزم فى إدارة شئونها بتطبيق المبادئ العلمية السليمة لعلم الإدارة .

كما ينبغى حسن إختيار القيادات التى يتوافر فيها مقومات القدوة الصالحة وتكون نماذج رائدة للسلوك المثالى ، فتوافر القدوة هو الضمان الأول لتدعيم القيم والمفاهيم الخلقية وبناء مجتمع جامعى سليم تشب من خلاله الأجيال الصاعدة وقد تشربت القيم الخلقية المحمودة .

ويجب ايضا الإهتمام بتوفير الاجهزة والادوات والمواد المستهلكة للمعامل ، كما يجب توفير الصيانة للمباني والمعدات، وتجهيز المكتبات بمصادر المعلومات المختلفة بتزويدها بالجديد من الدوريات والكتب واساليب ومعدات الميكنة والإتصال بالعالم الخارجى، وزيادة عدد ساعات العمل بالمكتبة لإتاحة فرصة أطول للإطلاع وربط المكتبات بشبكات المعلومات العالمية، واعداد كل ما يلزم لنجاح العملية التربوية .

كذلك يعتبر الإنفتاح على العالم الخارجى ، وتبادل الأساتذة ، والزيارات للمراكز العلمية ، والبعثات الخارجية من السياسات الهامة فى الإرتفاع بالمستوى العلمى للعاملين فى مؤسسات التعليم العالى.

المراجع

أحمد، حافظ فرج. التعليم الجامعى : واقعہ وقضاياہ اتجاهات تطویرہ . القاهرة : الصدر لخدمات الطباعة (سيسكو) ، ١٩٨٢

البنك الدولي. التعليم العالى : قضايا وبدائل للإصلاح ، دراسة للبنك الدولي ، ترجمة نبيلة غنيم وآخرون ، ومراجعة محمد عبد العزيز عيد ، معهد التخطيط القومى (تحت الطبع)

عدنان مصطفى "مسألة الجامعات العربية : منظور القبور الحية " عالم الفكر، المجلد ٢٤- العدد ٢، ١، سبتمبر- اكتوبر، ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ١٥-٣٤ .

محسن توفيق . تخطيط التعليم العالى (الجزء الأول) فى دول التخطيط الإقتصادى المركزى . جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى ، ١٩٩٠ .

محسن توفيق . تخطيط التعليم العالى (الجزء الثانى) تخطيط التعليم العالى فى دول السوق الحر ، ١٩٩٠ جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالى ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى ، ١٩٩٠ .

محسن توفيق ، محمد نعمان نوفل . مستقبل التعليم العالى وسوق العمل ، دراسة مستقبلية لتغيرات الطلب على خريجي مؤسسات التعليم العالى من الملتحقين به عام ١٩٩٢/١٩٩١ . جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالى، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى. ١٩٩٢

سليم ، رجاء إبراهيم وأميرة محمد إبراهيم. التعليم العالى فى الصحافة المصرية عام ١٩٩٠ . جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالى، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى. ١٩٩١

العمرى، نصر احمد. "تطوير الدراسات العليا وتحديات القرن الحادى العشرين" ص ٢٥٩-٢٦٦، فى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا، ٢٣ - ٢٤ ابريل ١٩٩٦، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

رفاعى، محمد كمال محمد. "تمويل البحث العلمى" ص ١٣٥-١٤١ فى كتاب مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا، ٢٣ - ٢٤ ابريل ١٩٩٦ - جامعة القاهرة ١٩٩٦

عبد الهادى، محمد فتحى "نحو تطوير مكتبات جامعة القاهرة" ص ١٤٢-١٥٨ فى "مؤتمر جامعة القاهرة، لتطوير الدراسات العليا" من ٢٣-٢٤ ابريل ١٩٩٦. جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

الفصل الثاني

واقع التعليم الجامعي

إعداد

د. زينب طيارة

تمهيد

واقع الجامعات

تطور إعداد طلاب الجامعات

الكليات النظرية

الكليات العملية

مقارنة فيما بين الكليات النظرية والكليات العملية من حيث عدد الطلاب

تطور أعداد خريجي الجامعات

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

تمهيد :

إن الجامعات والمعاهد العليا هي المسئولة بالدرجة الأولى عن تكوين جيل من الخريجين يخدم النهضة الحضارية ، وكلما ارتفعت نسبة خريجي الجامعات الى إجمالي السكان دل ذلك على تقدم الأمة • هذا من ناحية الكم •

أما من ناحية الكيف فكلما استطاع التعليم الجامعي تخريج أفراد ذوي مهارة وخبرات يحتاجها سوق العمل كلما استطاع إشباع متطلبات التنمية الحقيقية •

ويسود اتجاه عالمي بأن نسبة خريجي الجامعات الى إجمالي السكان تتراوح بين ١٪ الى ١,٥ ٪ • أما في جمهورية مصر العربية فلم تصل بعد الى الحد الأدنى من هذه النسب ، لذا لابد من تطوير التعليم الجامعي والتشجيع عليه حتى تقارب هذه النسب مع الأخذ في الاعتبار أن جزء من خريجي جامعاتنا يتجه الى العمل بالأسواق الخارجية ، كما أن هناك جزء من خريجي جامعاتنا من بلاد عربية شقيقة

وعن الكيف فإن رسالة الجامعات في العالم المعاصر تشمل * ١ :

- التربية والتعليم وتكوين جيل المواطنين الجامعيين •
- البحث العلمي لتقدم العلم والمعرفة •
- دور الجامعات القيادي في مجال الفكر والقيادة الفكرية على المستويين الوطني والعالمي •
- ربط الجامعات بمشاكل البيئة واتسعى الى خدمة المجتمع والبيئة المحلية •

كل جامعة في نطاق عملها •

وإذا كانت الجامعات تسعى الى تحقيق التربية والتعليم وتكوين جيل المواطنين الجامعيين ، وتهتم بالبحث العلمي وتشجعه لتقدم العلم والمعرفة ، إلا أن دورها في توجيه الفكر يعد دورا محدودا نظرا لعدم تفرغ الأساتذة بشكل مصريج للعملية التعليمية بالانساقفة الى ارتفاع أعداد الطلاب بالجامعات بمعدلات أسرع من ارتفاع عدد الأساتذة بها •

* المجالس القومية المتخصصة ، مشروع اصلاح جذري للتعليم في مصر ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٤٣ ، نوفمبر ١٩٩٢

وبإنشاء الجامعات الإقليمية تزايد الاتجاه الى ربط الجامعة بالبيئة الى حد ما وإن كان في حاجة الى مزيد من هذا الربط وإلى مزيد من السعى الى تجميع كليات الجامعة الواحدة في نطاق جغرافي متقارب يمكن من أن يكون للجامعة هويتها الخاصة وينعكس أثر البيئة المحلية عليها .

وقد ظهر في الفترة الأخيرة ضعف نوعية خريجي الجامعات وعدم قدرتهم على مواكبة التغيرات العالمية المتطورة في المعرفة والتكنولوجيا مما أدى الى زيادة مطردة في عدد عاطلين عن العمل بسبب زيادة عدد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة لسوق العمل أو لأن بعض التخصصات مطلوبة لسوق العمل ولكن لم يتلق الدارس منهم التدريب الجيد أثناء الدراسة .

وحيث أن التعليم كل متكامل يبدأ منذ مرحلة التعليم الأساسي حتى التعليم الجامعي (بل يبدأ من مرحلة ما قبل التعليم الأساسي) لذلك يفضل عند مناقشة واقع التعليم الجامعي التعرف على صورة التعليم قبل الجامعي ومدى ما يحققه من خصائص وصفات للفرد المتعلم .

وفيما يلي سنستعرض أهم أهداف التعليم كما يراها مجموعة من الخبراء العرب* الذين أجمعوا عليها ونحاول تحديد وضع التعليم في مصر قياساً بهذه الأهداف لتعرف على خصائص مداخلات التعليم الجامعي .

- ١ - تنمية الجسم والوجدان .
- ٢ - غرس الاعتزاز بالعروبة والأمن والوطن .
- ٣ - غرس الإيمان بالله ورسله والقيم الروحية والافسانية .
- ٤ - تدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية .
- ٥ - غرس قيم وممارسات العمل والإنتاج والإتقان .
- ٦ - إعداد الإنسان للمستقبل وسرعة الإستجابة للتغير .
- ٧ - إعداد الإنسان القادر على صنع المستقبل : الابتكار والابداع والتخطيط والتنظيم .

* سعد الدين ابراهيم ، "تعليم الأمة العربية " في القرن الحادى والعشرين - الكارثة أو الأمل - معهد التخطيط القومى ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ٥٣ .

- ٨ - الإسهام فى تحقيق التنمية الشاملة وسد الفجوة التكنولوجية وتجاوزها .
- ٩ - تنمية التفكير المنهجي العقلانى .

وعند مناقشة هذه الأهداف التسعة للتعرف على مدى ماتحقق منها ومستوى تحقيق كل منها يتضح لنا مايلى :-

يجعلنا النظام التعليمى مدفوعين الى إهمال تنمية الجسم والوجدان نظرا لكثرة المناهج وصعوبتها مما يجهد التلميذ ويصرف أوقاتهم بالدرجة الأولى الى المذاكرة والحفظ والتلقين وإهمال النشاط الرياضى وتنمية المشاعر والأحاسيس من خلال تعلم الفنون والآداب وممارسة الأنشطة والهوايات بشكل عملى وليس على الورق .

أما عن غرس الإيمان بالله ورسوله والقسم الإنسانية فبحسب الحاجة الى ممارسة حقيقية للسلوك الطيب الحميد وليس فقط بالدراسة النظرية لبعض مسموع وقواعد الدين .

أما غرس الاعتزاز بالعروبة والأمن والوطن والوحدة فكل هذه القيم هى ثمار لما يجنى الفرد فى مجتمعه بتوفر حاجاته الأساسية بالإضافة الى تنميته جسمانيا ووجدانيا . فلا ينتظر من شخص ليست لديه أى قيم دينية ولا مشاعر وجدانية ويستقر الى تحقيق حاجاته الأساسية أن تنمو لديه مشاعر حب الوطن والاعتزاز به ، فلا بد أولا من تنمية هذا الانسان بطريقة صحية جسديا ونفسيا حتى نطلب منه أن يشارك فى مجتمعه مشاركة سياسية واجتماعية وأن يقبل على عمله بحبه ويتحلى فيه ، ويجيده فإذا كان التعليم مسئولا عن المستوى الذى يحققه الإنسان العامل فى عمله ، فتنمية القيم داخل هذا الإنسان مسئولة عن احترامه لعمله وتقديره وحبه له وقفائيه فى أداء هذا العمل .

ومع وجودنا فى مجتمع متغير سريع التغير يصبح على الإنسان مسؤولية التكيف السريع مع المستقبل ويتم ذلك بتدريب الفرد على التفكير المنهجي وتدريبه على التعلم الذاتى واكتساب المعارف الجديدة بحيث يطور نفسه بنفسه وبسرعة لمواجهة كل جديد .

وحتى يكون الإنسان قادرا على صنع المستقبل فيجب أن يتميز بالقدرة على الابداع والابتكار وهذا لن يتحقق بالتعليم التقليدى الذى يمثل التلقين به الجزء الأكبر

بل لابد أن يشارك المتعلم فى مناقشة مايلقى عليه بالنقد والظهم والاقناع والاقتناع فى ظل التفكير المنهجى العلمى .

وأن يهتم الفرد بتعلم العلوم والرياضيات واللغات لأنها مواد المستقبل كما يجب أن ينمى فى الفرد أهمية ربط تنمية المجتمع بتنميته الشخصية لأنه جزء من مجتمع موارده محدودة فما لم يسهم الفرد فى جهود التنمية فإنه يسوم فى استمرار تخلف مجتمعه .

وعلى عاتق النظام التعليمى يقع عبء توطيق التكنولوجيا من خلال غرس الثقة فى النفس لمن يتعلمون وتحميلهم مسئولية رفع المستوى التكنولوجى فى المجتمع أولا بسد الفجوة بينه وبين العالم المتقدم ثم انطلاقه نحو الابداع والتطوير .
ولكن كيف تتحقق هذه الأهداف ؟

- هل تتحقق فى ظل الاقبال المتزايد على الدراسات الانسانية والانكماش المستمر فى الاقبال على الدراسات العملية ؟
- هل تتحقق فى ظل ارتفاع نصيب من يعلم بأعداد المتعلمين ؟
- هل تتحقق فى ظل وجود أعداد كبيرة وتكدس فى كل مؤسسة تعليمية ؟
- وهل يتحقق فى ظل توزيع الطلبة على الكليات بناء على دمجهم ؟
- وما موقف النظام الحديث للثانوية العامة فى هذا الاشتباك ؟
- هل يستطيع التعليم الخاص المساهمة الفعالة فى تحقيق نظام تعليمى جيد ؟
- كيف السبيل الى ذلك ؟ وماهى الضوابط اللازمة لهذه العملية ؟

وهناك العديد من التساؤلات المطروحة والتي تمثل الإجابة عليها تشريح دقيق لواقع التعليم من ناحية والمستهدف له من ناحية أخرى . وقبل أن نستعرض الواقع الفعلى للنظام التعليمى فى مرحلته التالية نود أن نشير الى أن الخبراء العرب^٣ وعددهم مائة خبير ومفكر عربى أجمعوا على أن العقبة الرئيسية فى إعادة بناء النظام التعليمى العربى على أسس جيدة ليست هى المال المطلوب لهذه المهمة الحيوية فقط وإنما تتمثل العقبة أساسا فى التفكير التجزيئى المتعدد عند أصحاب القرار ، فلحل المشاكل القائمة لابد من وجود مواجهة شاملة بحيث لا يتم معالجة مشكلة ما إلا

فى ضوء كل المشاكل وكل الأوضاع السائدة بحيث تؤتى المواجهة ثمارها ، وحيث أن الخبراء أجمعوا على خمسة محاور تركز عليها استراتيجيتهم المقترحة لتعليم الأمة العربية ، فنجدنا أحوج مانكون لهذه الاستراتيجية عند محاولة تطوير التعليم الجامعى الذى لاينفصل عن المجتمع ولاينفصل عن مرائس التعليم السابقة له وأيضا عن ظروف سوق العمل •

وتتمثل هذه المحاور فى :-

- ١ - الشجرة التعليمية •
- ٢ - تعليم كيفية التعلم •
- ٣ - الجسور التعليمية وتعددية نقاط العبور •
- ٤ - توزيع الأعباء بين المجتمع المدنى والدولة •
- ٥ - فك الارتباط بين الشهادة "والوظيفة" •

وحيث ينظر للنظام التعليمى على أنه شجرة تعليمية لها أساس واحد ثابت وبها العديد من الفروع انما يستهدف ذلك التركيز على أهمية مرحلة التعليم الأساسى ثم الإنطلاق بعد ذلك فى فروع مختلفة يمكن الوصول إليها بأى طريق وفوق أى مرحلة وهو مايعنيه المحور الثالث الخاص بالجسور التعليمية وتعددية نقاط العبور ، ومن ثم يستطيع الطالب الذى وصل الى مرحلة تعليمية ، وتوقف لسبب ، ان يعاود الالتحاق بالعملية التعليمية بمعنى أن تتعدد نقاط الدخول والصعود على أفرع الشجرة التعليمية، كما يعنى إمكانية الانتقال عبر جسور تعليمية من تخصص الى آخر ، ومن مهنة الى أخرى ، ويكون معيار الدخول والعبور على هذه الجسور هو الاختبارات المقننة لقياس القدرة على متابعة نوع التعليم الذى يريد الفرد الإلتحاق به •

ومن المحاور الرئيسية التى نحن أحوج مانكون اليها ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين المحور الثانى الخاص بتعليم كيفية التعلم حتى يتاح للفرد إمكانية تعليمه تعليما ذاتيا فيتطور ويطور نفسه باستمرار حتى يواكب مايحيط به من تغيرات سريعة ويلبى الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل •

بالإضافة الى ماتقدم ، فإن المحورين الرابع والخامس يوضحان أهمية دور المؤسسات الخاصة فى العملية التعليمية ودور التعليم غير النظامى مما يتفق مع فكر "الخصخصة" ومتطلباتها وهذا يعنى أن المجتمع لايد وأن يتحمل جزء كبير من تكاليف

التعليم وأيضا من مسؤولياته ، وبصفة خاصة المؤسسات الاقتصادية الهادفة الى الريح والتي تحتاج الى مهارات معينة من الطاقات البشرية المعروضة عليها للعمل ، مما يحتم مساهمتها في تنمية هذه الطاقات ومن ثم يكون من مصلحتها الإهتمام بشتون التعليم ومراقبة سيره حتى تضمن حسن استثمار مواردها من ناحية ومن ناحية أخرى توفير الطاقات البشرية اللازمة لها بكل المواصفات المطلوبة من حيث التعليم والتدريب والمهارة .

واقع الجامعات

يوجد في جمهورية مصر العربية ١٢ جامعة (الى جانب جامعة الأزهر) تخدم الطلاب في المرحلة العمرية من ١٨ الى ٢٢ سنة . ويمثل جملة المقيدين بالتعليم العالي والجامعى حوالى ١٢٪ من إجمالى عدد السكان فى هذه الشريحة العمرية حيث يبلغ عدد السكان ٦٦٣٩٠٠٠ وعدد المقيدين بالتعليم العالي والجامعى ٨٦٤٢٥٥ طالب وطالبة عام ٩٥/٩٤ موزعين بين المعاهد والجامعات حيث الأخيرة موزعه طبقا للجدول رقم (١) الذى يوضح أن :-

جامعة القاهرة بها أكبر نسبة من أعداد الطلاب بالمقارنة بالجامعات الأخرى حيث تصل هذه النسبة الى حوالى ١٩٪ من طلاب الجامعات .
- وأن جامعة عين شمس بها حوالى ١٥٪ من إجمالى طلاب الجامعات .
- وتساوى بعد ذلك جامعتى الزقازيق والاسكندرية حيث بكل منهما حوالى ١٢٪
- أما جامعتى المنيا وقناة السويس فيوجد بكل منهما اقل من ٣٪ ومن ثم تحتلان أدنى القائمة من حيث ترتيب الجامعات طبقا لعدد طلابها "

أما عن المعاهد التابعة لوزارة التربية والتعليم فيبلغ عدد الطلاب بها ٢٦٤٥٤٨ طالب وطالبة تمثل حوالى ٤٤٪ من إجمالى عدد الطلاب بالجامعات ، وينقسم هذا العدد بين :-

- ١- المعاهد العليا وكلليات التربية النوعية ورياض الأطفال وبها نسبة ٦١٪ تقريبا من هذا العدد (١٦٠١٧٤) .
- ٢ - بينما يوجد فى المعاهد المتوسطة ٣٣٪ (١٠٤٣٧٤)

الجدول رقم (١)
توزيع أعداد الطلاب المتقدين بالجامعات
المختلفة فى ج.م.ع
٩٥/٩٤

الجامعة	العدد	النسبة
جامعة القاهرة	١١٣٢٢٧	%١٨,٩٤
جامعة عين شمس	٨٧٢٨٢	%١٤,٦٠
جامعة الاسكندرية	٧٢٥٩٩	%١٢,١٤
جامعة أسيوط	٢٩٨١٠	%٤,٩٩
جامعة طنطا	٥١٧٤٨	%٨,٦٦
جامعة المنصورة	٥٠٧٢١	%٨,٤٨
جامعة الزقازيق	٧٣٦٩٤	%١٢,٣٧
جامعة المنيا	١٦٦١٥	%٢,٧٨
جامعة المنوفية	٢٧١٢٠	%٤,٥٤
جامعة قناة السويس	١٦٧٠٤	%٢,٧٩
جامعة حلوان	٣١٥٩٥	%٥,٢٩
جامعة جنوب الوادى	٢٦٦٩٢	%٤,٤٦
الإجمالى	٥٩٧٨٠٧	%١٠٠

وفيما يلي الجدول رقم (٢) الذي يوضح توزيع هذه الأعداد بين النوعيات المختلفة من المعاهد حيث نجد أن :

- المعاهد الخاصة تحتل مرتبة كبيرة بين المعاهد حيث يمثل أعداد الطلاب بالمعاهد العليا الخاصة حوالى ٤٨٪ من إجمالى الطلاب بالمعاهد .
- وكذلك طلاب المعاهد الخاصة المتوسطة حوالى ٦٪ .

ومن هنا يظهر بداية دور المجتمع المدنى (متمثلا فى المعاهد الخاصة) فى تحمل أعباء التعليم .

- وعلى ذلك يمكن توضيح توزيع الطلاب فى التعليم العالى والجامعى كما يلى :-
- يوجد بالجامعات (عدا جامعة الأزهر) ٥٩٧٨٠٧ طالب وطالبة
- وبالمعاهد العليا وكلليات التربية النوعية ١٦٠١٧٤ طالب وطالبة
- ورياض الأطفال
- وبالمعاهد الفنية المتوسطة ١٠٤٣٧٤ طالب وطالبة

وهذا يعنى أن نسبة ٦٩,٣٢٪ من الطلاب المقيدون بالتعليم العالى والجامعى مقيدون بالجامعات (ماعدا جامعة الأزهر) .
وأن نسبة ١٨,٥٧٪ من الطلاب مقيدون بالمعاهد العليا وكلليات التربية النوعية ورياض الأطفال .

وعلى ذلك تكون نسبة من هم مقيدون بالمعاهد الفنية المتوسطة ١٢,١٪ من إجمالى طلاب التعليم العالى والجامعى .

جدول رقم (٢)

توزيع أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى
والمعاهد التابعة لوزارة التربية والتعليم

النسبة	العدد	الكلية / المعهد
%١١,٨٢	٣١٢٥٩	كليات التربية النوعية ورياض الأطفال
%١,٢٢	٣٢٣٥	كليات ومعاهد عليا تابعة لوزارة التربية والتعليم (١)
%٤٧,٥١	١٢٥٦٨٠	المعاهد العليا الخاصة
%٦٠,٥٥	١٦٠١٧٤	إجمالي المعاهد العليا وكليات التربية النوعية ورياض الأطفال
%١٥,٩٥	٤٢١٩٨	المعاهد الفنية التجارية
%١١,٢٨	٢٩٨٣٢	المعاهد الفنية الصناعية
%٦,٥٣	١٧٢٨٨	معاهد متوسطة تابعة لوزارة التعليم العالى (٢)
%٥,٦٩	١٥٠٥٦	المعاهد الخاصة المتوسطة
%٣٩,٤٥	١٠٤٣٧٤	إجمالي المعاهد المتوسطة
%١٠٠	٢٦٤٥٤٨	إجمالي الجمهورية

• تشمل كليات التعليم الصناعى ومعهد التكنولوجيا ببنها ومعهد الطاقة بأسوان

• يتضمن معهد الخدمة الاجتماعية المتوسطة بقنا وكذلك مجموعة المعاهد الفنية الصحية

وفيما يلي استعراض لكليات الجامعات المختلفة في ج.م.ع مع توضيح مايقبل منها الحاصلين على الثانوية العامة علمي (*) ومايقبل منها الحاصلين على الثانوية العامه علمي أو أدبي (**).

حيث نلاحظ أن :

(جدول رقم ٣)	جامعة القاهرة بها ٤٣ كلية وفرع
(جدول رقم ٤)	جامعة عين شمس بها ٢١ كلية وفرع
(جدول رقم ٥)	جامعة الاسكندرية بها ٢٣ كلية وفرع
(جدول رقم ٦)	جامعة أسيوط بها ٢١ كلية وفرع
(جدول رقم ٧)	جامعة طنطا بها ٢٥ كلية وفرع
(جدول رقم ٨)	جامعة الزقازيق بها ٣٢ كلية وفرع
(جدول رقم ٩)	جامعة المنصورة بها ٢٤ كلية وفرع
(جدول رقم ١٠)	جامعة المنيا بها ١٦ كلية وفرع
(جدول رقم ١١)	جامعة المنوفية بها ١٧ كلية وفرع
(جدول رقم ١٢)	جامعة قناة السويس بها ٢٢ كلية وفرع
(جدول رقم ١٣)	جامعة حلوان بها ٢٧ كلية وفرع
(جدول رقم ١٤)	جامعة جنوب الوادي بها ٢٠ كلية وفرع

كما تهتم كليات تربية نوعية تابعة لوزارة

(جدول رقم ١٥)	التعليم العالي
	وعدد اثنين من المعاهد التكنولوجية
(جدول رقم ١٦)	مدة الدراسة بها خمس سنوات
	وعدد ٤٦ معهد عالي خاص مدة الدراسة
(جدول رقم ١٧)	بها اربع سنوات فأكثر
(جدول رقم ١٨)	وعدد ٤٥ معهد فني مدة الدراسة بها سنتان
(جدول رقم ١٩)	وعدد ١٧ معهد خاص متوسط
	وعدد ٢ شعبية بالجامعة العمالية
(جدول رقم ٢٠)	مدة الدراسة بها سنتان
	وعدد ٦ معاهد متوسطة مدة الدراسة
(جدول رقم ٢١)	بها سنتان

جدول رقم (٢)
كليات ومعاهد جامعة القاهرة

١	كلية الطب	*
٢	كلية طب الفم والأسنان	*
٣	كلية الصيدلة	*
٤	كلية العلاج الطبيعي	*
٥	كلية الهندسة	*
٦	كلية الهندسة بالفيوم	*
٧	كلية التخطيط العمراني	*
٨	كلية الطب البيطري	*
٩	كلية الطب البيطري بني سويف	*
١٠	كلية العلوم	*
١١	كلية العلوم بني سويف	*
١٢	كلية الزراعة	*
١٣	كلية الزراعة بالفيوم	*
١٤	المعهد العالي للتمريض	*
١٥	فرع كلية الصيدلة بني سويف	*
١٦	كلية العلوم بالفيوم	*
١٧	كلية الطب بني سويف	*
١٨	فرع كلية الطب بالفيوم	*
١٩	نظام التعليم المفتوح (تكنولوجيا استصلاح الأراضي كلية الزراعة)	*
٢٠	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	**

تابع جدول رقم (٣) كليات ومعاهد جامعة القاهرة

**	كلية التجارة	٢١
**	كلية التجارة (انتساب موجه)	٢٢
**	كلية الآثار	٢٣
**	كلية الاعلام	٢٤
**	كلية الآداب	٢٥
**	كلية الآداب (انتساب موجه)	٢٦
**	كلية دار العلوم	٢٧
**	كلية الدراسات العربية والاسلامية بالفيوم	٢٨
**	كلية التربية بالفيوم	٢٩
**	كلية التجارة بنى سويف (انتساب موجه)	٣٠
**	كلية الحقوق	٣١
**	كلية الحقوق بنى سويف	٣٢
**	كلية الحقوق بنى سويف (انتساب موجه)	٣٣
**	كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم	٣٤
**	كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم (انتساب موجه)	٣٥
**	كلية الآداب بنى سويف	٣٦
**	كلية الآداب بنى سويف (انتساب موجه)	٣٧
**	كلية التربية بالفيوم (شعبة التعليم الابتدائى)	٣٨
**	كلية التربية بنى سويف	٣٩
**	كلية التربية بنى سويف (شعبة التعليم الابتدائى)	٤٠
**	كلية السياحة والفنادق بالفيوم	٤١
**	فرع كلية الآثار بالفيوم	٤٢
**	نظام التعليم المفتوح (تخصص المعاملات المالية والتجارية كلية التجارة)	٤٣

جدول رقم (٤)
كليات ومعاهد جامعة عين شمس

١	كلية الطب	*
٢	كلية الصيدلة	*
٣	كلية الهندسة	*
٤	كلية طب الأسنان	*
٥	كلية العلوم	*
٦	كلية الزراعة	*
٧	المعهد العالى للتمريض	*
٨	كلية التجارة	**
٩	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٠	كلية البنات للآداب والعلوم والتربية (علم)	**
١١	انتساب موجه (أدبى فقط)	*
١٢	كلية البنات للآداب والعلوم والتربية (تربوى)	**
١٣	كلية التربية	**
١٤	كلية الألسن	**
١٥	كلية الآداب	**
١٦	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
١٧	كلية الحقوق	**
١٨	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
١٩	كلية التربية (شعبة تعليم أساسى)	**
٢٠	كلية البنات للآداب والعلوم والتربية شعبة طفولة (طالبات فقط)	**
٢١	كلية البنات للآداب والعلوم والتربية شعبة التعليم الابتدائى	**

جدول رقم (٥)
كليات ومناهج جامعة الاسكندرية

١	كلية الطب	*
٢	كلية طب الأسنان	*
٣	كلية الصيدلة	*
٤	كلية الهندسة	*
٥	كلية الفنون الجميلة (قسم عمارة)	*
٦	كلية الطب البيطرى	*
٧	كلية العلوم	*
٨	كلية الزراعة	*
٩	كلية الزراعة سياباباشا	*
١٠	كلية الزراعة بدمنهور	*
١١	كلية التربية (شعبة تقنيات صناعية)	*
١٢	كلية التمريض	*
١٣	كلية التجارة	**
١٤	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٥	كلية التجارة بدمنهور	**
١٦	كلية التجارة بدمنهور (انتساب موجه)	**
١٧	كلية الآداب	**
١٨	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
١٩	كلية الآداب بدمنهور	**
٢٠	كلية الآداب بدمنهور (انتساب موجه)	**

تابع جدول رقم (٥)
كليات ومعاهد جامعة الاسكندرية

٢١	كلية الحقوق	**
٢٢	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
٢٣	كلية التربية	**
٢٤	كلية التربية بدمنهوور	**
٢٥	كلية السياحه والفنادق	**
٢٦	كلية التربية (شعبة تعليم ابتدائى)	**
٢٧	كلية التربية بدمنهوور (شعبة تعليم ابتدائى)	**
٢٨	كلية التربية بمرسى مطروح (شعبة تعليم ابتدائى)	**
٢٩	كلية الفنون الجميلة (قسم فنون)	**
٣٠	كلية التربية الرياضيه للبنين	**
٣١	كلية التربية الرياضيه للبنات	**
٣٢	كلية التربية بدمنهوور (شعبة - طفولة - طالبات فقط)	**
٣٣	نظام التعليم المفتوح تخصص المال والأعمال - كلية التجارة	**

جدول رقم (٦)
كليات ومعاهد جامعة أسيوط

١	كلية الطب	*
٢	كلية الصيدلة	٨
٣	كلية الهندسة	*
٤	كلية الطب البيطرى	*
٥	كلية العلوم	*
٦	كلية الزراعة	*
٧	المعهد العالى للتمريض	*
٨	كلية التجارة	**
٩	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٠	كلية التربية	**
١١	كلية التربية (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٢	كلية التربية (شعبة تعليم الضنون)	**
١٣	كلية التربية (شعبة طفولة) (طالبات فقط)	**
١٤	كلية الحقوق	**
١٥	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
١٦	كلية التربية الرياضية للبنين	**
١٧	كلية التربية بالوادى الجديد	**
١٨	كلية التربية بالوادى الجديد (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٩	كلية الخدمة الاجتماعية	**
٢٠	كلية الخدمة الاجتماعية (انتساب موجه)	**
٢١	نظام التعليم المفتوح (تخصص اقتصاديات إدارة المشروعات) كلية التجارة	**

جدول رقم (٧)
كليات ومعاهد جامعة طنطا

١	كلية الطب	*
٢	كلية طب الأسنان	*
٣	كلية الصيدلة	*
٤	كلية الهندسة	*
٥	كلية الطب البيطرى بكفر الشيخ	*
٦	كلية العلوم	*
٧	كلية الزراعة	*
٨	كلية الزراعة بكفر الشيخ	*
٩	المعهد العالى للتمريض	*
١٠	كلية التجارة	**
١١	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٢	كلية التربية	**
١٣	كلية التربية بكفر الشيخ	**
١٤	كلية الآداب	**
١٥	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
١٦	كلية الحقوق	**
١٧	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
١٨	كلية التربية الرياضية (طلبة وطالبات)	**
١٩	كلية التربية (شعبة التعليم الابتدائى)	**
٢٠	كلية التربية بكفر الشيخ (شعبة التعليم الابتدائى)	**

تأني جدول رقم (٧)

كليات ومعاهد جامعة طنطا

٢١	كلية التربية (شعبة الطفولة) (طالبات فقط)	**
٢٢	فرع كلية الآداب بكفر الشيخ	**
٢٣	فرع كلية الآداب (انتساب موجه) بكفر الشيخ	**
٢٤	فرع كلية التجارة بكفر الشيخ	**
٢٥	فرع كلية التجارة بكفر الشيخ (انتساب موجه)	**

جدول رقم (٨)
كليات ومعاهد جامعة الزقازيق

١	كلية الطب	*
٢	كلية الطب بينها	*
٣	كلية الصيدلة	*
٤	كلية الهندسة	*
٥	كلية الهندسة بشبرا (فرع بينها)	*
٦	كلية الطب البيطري	*
٧	كلية الطب البيطري بينها	*
٨	كلية العلوم	*
٩	كلية العلوم بينها	*
١٠	كلية الزراعة	*
١١	كلية العلوم الزراعية بمشتهر (شعبة عامه)	*
١٢	كلية العلوم الزراعية بمشتهر (شعبة الزراعة والتربية)	*
١٣	المعهد العالي للتمريض	*
١٤	المعهد العالي للتمريض بينها	*
١٥	كلية التجارة	**
١٦	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٧	كلية التجارة بينها	**
١٨	كلية التجارة بينها (انتساب موجه)	**
١٩	كلية التربية	**
٢٠	كلية التربية بينها	**

جدول رقم (٩)
كليات ومعاهد جامعة المنصورة

١	كلية الطب	*
٢	كلية طب الأسنان	*
٣	كلية الصيدلة	*
٤	كلية الهندسة	*
٥	كلية العلوم	*
٦	كلية العلوم بدمياط	*
٧	كلية الزراعة	*
٨	كلية الطب البيطري	*
٩	المعهد العالي للتمريض	*
١٠	كلية التجارة	**
١١	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٢	كلية التربية	**
١٣	كلية التربية (بدمياط)	**
١٤	كلية الحقوق	**
١٥	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
١٦	كلية الآداب	**
١٧	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
١٨	كلية التربية (شعبة تعليم ابتدائي)	**
١٩	كلية التربية بدمياط (شعبة التعليم الابتدائي)	**
٢٠	كلية التربية (شعبة الطفولة) (طالبات فقط)	**
٢١	كلية التربية بدمياط (شعبة طفولة) (طالبات فقط)	**
٢٢	كلية التجارة بدمياط	**
٢٣	كلية التجارة بدمياط (انتساب موجه)	**
٢٤	كلية التربية الرياضية (للبنين)	**

تابع جدول رقم (٩)
كليات ومعاهد جامعة الزقازيق

٢١	كلية الآداب	**
٢٢	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
٢٣	كلية الآداب بينها	**
٢٤	كلية الآداب بينها (انتساب موجه)	**
٢٥	كلية الحقوق	**
٢٦	كلية الحقوق (إنتساب موجه)	**
٢٧	كلية الحقوق بينها	**
٢٨	كلية الحقوق بينها (انتساب موجه)	**
٢٩	كلية التربية الرياضية	
٣٠	كلية التربية الرياضية للبنات	
٣١	كلية التربية (شعبة التعليم الابتدائي)	
٣٢	كلية التربية بينها (شعبة التعليم الابتدائي)	

جدول رقم (١٠)
جامعة المنيا

١	كلية الطب	*
٢	كلية الهندسة والتكنولوجيا	*
٣	كلية الفنون الجميلة قسم (النجارة)	*
٤	كلية العلوم	*
٥	كلية الزراعة	*
٦	كلية الآداب	**
٧	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
٨	كلية التربية	**
٩	كلية التربية (شعبة تربيه فنية)	**
١٠	كلية التربية (شعبة الطفولة) (طالبات)	**
١١	كلية التربية الرياضية للبنين والبنات	**
١٢	كلية الدراسات العربية	**
١٣	كلية الدراسات العربية (انتساب موجه)	**
١٤	كلية الفنون الجميلة (قسم فنون)	**
١٥	كلية الآداب (شعبة ارشاد سياحي)	**
١٦	كلية التربية شعبة التعليم الابتدائي	**

جدول رقم (١١)
كليات ومعاهد جامعة المنوفية

١	كلية الطب	*
٢	كلية الهندسة والتكنولوجيا	*
٣	كلية الهندسة الالكترونية بمنوف	*
٤	كلية العلوم	*
٥	كلية الزراعة	*
٦	كلية الاقتصاد المنزلى	*
٧	المعهد العالى للتمريض	*
٨	كلية الآداب	**
٩	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
١٠	كلية التجارة	**
١١	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٢	كلية الحقوق	**
١٣	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
١٤	كلية التربية	**
١٥	كلية التربية (شعبة التعليم الابتدائى)	**
١٦	كلية التربية الرياضية بمدينة السادات (طلبة وطالبات)	**
١٧	كلية التربية (شعبة دراسات الطفولة)	**

جدول رقم (١٢)
كليات ومعاهد قناة السويس

١	كلية الطب بالاسماعيلية	*
٢	كلية الصيدلة الاسماعيلية	*
٣	كلية الهندسة والتكنولوجيا (بيورسعيد)	*
٤	كلية هندسة البترول والتعدين السويس	*
٥	كلية الطب البيطرى الاسماعيلية	*
٦	كلية العلوم بالاسماعيلية	*
٧	كلية الزراعة بالاسماعيلية	*
٨	كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش	*
٩	كلية التربية بالاسماعيلية (شعبة الاقتصاد المنزلى طالبات فقط)	*
١٠	المعهد العالى للتمريض ببيورسعيد	*
١١	كلية التجارة ببيورسعيد	**
١٢	كلية التجارة ببيورسعيد (انتساب موجه)	**
١٣	كلية التربية للتعليم الاساسى ببيورسعيد	**
١٤	كلية التربية الاسماعيلية (شعبة الطفولة) طالبات فقط	**
١٥	كلية التربية بالاسماعيلية (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٦	كلية التربية بالسويس	**
١٧	كلية التربية بالسويس (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٨	كلية التربية بالعريش	**
١٩	كلية التربية بالعريش (شعبة التعليم الابتدائى)	**
٢٠	فرع كلية التجارة بالاسماعيلية	**
٢١	فرع كلية التجارة بالاسماعيلية (انتساب موجه)	**
٢٢	كلية السياحة والفنادق بالاسماعيلية	**

جدول رقم (١٣)
كليات ومعاهد جامعة حلوان

١	كلية الفنون الجميلة بالزمالك (قسم عمارة)	*
٢	كلية الهندسة والتكنولوجيا بحلوان	*
٣	كلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية	*
٤	كلية الفنون التطبيقية	*
٥	كلية الصيدلة	*
٦	كلية العلوم	*
٧	كلية الاقتصاد المنزلى	*
٨	كلية التجارة وإدارة الأعمال	**
٩	كلية التجارة وإدارة الأعمال (انتساب موجه)	**
١٠	كلية التجارة وإدارة الأعمال (شعبة بريد) (طلبة فقط)	**
١١	كلية التجارة وإدارة الأعمال (شعبة بريد) (انتساب موجه) (طلبة فقط)	**
١٢	كلية الخدمة الاجتماعية	**
١٣	كلية الخدمة الاجتماعية (انتساب موجه)	**
١٤	كلية الفنون الجميلة (قسم فنون)	**
١٥	كلية التربية	**
١٦	كلية التربية (شعبة رياض الأطفال) (طالبات فقط)	**
١٧	كلية التربية (شعبة مكتبات ووسائل تعليمية)	**
١٨	كلية التربية (شعبة تعليم ابتدائي)	**
١٩	كلية التربية الفنية	**
٢٠	كلية التربية الرياضية للبنين	**

تابع جدول رقم (١٢)
كليات ومعاهد جامعة حلوان

٢١	كلية التربية الرياضية للبنات	*
٢٢	كلية التربية الموسيقية	**
٢٣	كلية السياحة والفنادق	**
٢٤	كلية الآداب	**
٢٥	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
٢٦	كلية الحقوق	**
٢٧	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**

جدول رقم (١٤)
جامعة جنوب الوادي

١	كلية الطب بسوهاج	*
٢	كلية العلوم بسوهاج	*
٣	كلية العلوم بقنا	*
٤	كلية العلوم بأسوان	*
٥	كلية الهندسة والتكنولوجيا بأسوان	*
٦	كلية الآداب بقنا	**
٧	كلية الآداب بقنا (انتساب موجه)	**
٨	كلية التربية بقنا	**
٩	كلية التربية بقنا (شعبة تعليم ابتدائي)	**
١٠	كلية الآداب بسوهاج	**
١١	كلية الآداب بسوهاج (انتساب موجه)	**
١٢	كلية التربية بسوهاج	**
١٣	كلية التربية بسوهاج (شعبة تعليم ابتدائي)	**
١٤	كلية التربية بسوهاج (شعبة تربية الطفل)	**
١٥	كلية التجارة بسوهاج	**
١٦	كلية التجارة بسوهاج (انتساب موجه)	**
١٧	كلية التربية بأسوان	**
١٨	كلية التربية بأسوان (شعبة تعليم ابتدائي)	**
١٩	كلية الخدمة الاجتماعية بأسوان	**
٢٠	كلية الخدمة الاجتماعية بأسوان (انتساب موجه)	**

جدول رقم (١٥)
كليات تابعة لوزارة التعليم العالى

١	كلية التربية الاسكندرية (طالبات فقط)	*
٢	كلية رياض الأطفال بالدقى	**
٣	كلية رياض الأطفال بالاسكندرية	**
٤	كلية التربية النوعية بالعباسية	**
٥	كلية التربية النوعية بالعباسية (شعبة التربية الفنية)	**
٦	كلية التربية النوعية بالعباسية (شعبة التربية الموسيقية)	**
٧	كلية التربية النوعية بالدقى بالجيزة	**
٨	كلية التربية النوعية بالدقى بالجيزة (شعبة التربية الفنية)	**
٩	كلية التربية النوعية بالدقى بالجيزة (شعبة التربية الموسيقية)	**
١٠	كلية التربية النوعية بالضيوم (طالبات فقط)	**
١١	كلية التربية النوعية بالضيوم (شعبة التربية الفنية)	**
١٢	كلية التربية النوعية بالاسكندرية (شعبة التربية الفنية)	**
١٣	كلية التربية النوعية بالاسكندرية (شعبة التربية الموسيقية)	**
١٤	كلية التربية النوعية بأسسيوط	**
١٥	كلية التربية النوعية بأسسيوط (شعبة التربية الفنية)	**
١٦	كلية التربية النوعية بأسسيوط (شعبة التربية الموسيقية)	**
١٧	كلية التربية النوعية بقنا	**
١٨	كلية التربية النوعية بقنا (شعبة التربية الفنية)	**
١٩	كلية التربية النوعية بقنا (شعبة التربية الموسيقية)	**
٢٠	كلية التربية النوعية بطنطا	

تابع جدول رقم (١٥)
كليات تابعة لوزارة التعليم العالي

٢١	كلية التربية النوعية بطنطا (شعبة التربية الفنية)	**
٢٢	كلية التربية النوعية بطنطا (شعبة التربية الموسيقية)	**
٢٣	كلية التربية النوعية بكفر الشيخ	**
٢٤	كلية التربية النوعية بكفر الشيخ (شعبة التربية الفنية)	**
٢٥	كلية التربية النوعية بكفر الشيخ (شعبة التربية الموسيقية)	**
٢٦	كلية التربية النوعية بالمنصورة	**
٢٧	كلية التربية النوعية بالمنصورة (شعبة التربية الفنية)	**
٢٨	كلية التربية النوعية بالمنصورة (شعبة التربية الموسيقية)	**
٢٩	كلية التربية النوعية بميت غمر	**
٣٠	كلية التربية النوعية بميت غمر (شعبة التربية الفنية)	**
٣١	كلية التربية النوعية بميت غمر (شعبة التربية الموسيقية)	**
٣٢	كلية التربية النوعية بمنية النصر	**
٣٣	كلية التربية النوعية بمنية النصر (شعبة التربية الفنية)	**
٣٤	كلية التربية النوعية بمنية النصر (شعبة التربية الموسيقية)	**
٣٥	كلية التربية النوعية بدمياط	**
٣٦	كلية التربية النوعية بدمياط (شعبة التربية الفنية)	**
٣٧	كلية التربية النوعية بدمياط (شعبة تربية رياضية)	**
٣٨	كلية التربية النوعية بالقازيق	**
٣٩	كلية التربية النوعية بالقازيق (شعبة التربية الفنية)	**
٤٠	كلية التربية الفنية بالقازيق (شعبة التربية الموسيقية)	**

تابع جدول رقم (١٥)
الكليات التابعة لوزارة التعليم العالي

٤١	كلية التربية النوعية بينها	**
٤٢	كلية التربية النوعية بينها (شعبة التربية الفنية)	**
٤٣	كلية التربية النوعية بينها (شعبة التربية الموسيقية)	**
٤٤	كلية التربية النوعية بالمنيا	**
٤٥	كلية التربية النوعية بالمنيا (شعبة التربية الفنية)	**
٤٦	كلية التربية النوعية بالمنيا (شعبة التربية الموسيقية)	**
٤٧	كلية التربية النوعية بأشمون	**
٤٨	كلية التربية النوعية بأشمون (شعبة التربية الفنية)	**
٤٩	كلية التربية النوعية بأشمون (شعبة التربية الموسيقية)	**
٥٠	كلية التربية النوعية ببورسعيد	**
٥١	كلية التربية النوعية (شعبة التربية الفنية)	**
٥٢	كلية التربية النوعية ببورسعيد (شعبة التربية الموسيقية)	**

جدول رقم (١٦)
المعاهد العالية التكنولوجية (لشعبة العلوم فقط)
مدة الدراسة بها خمس سنوات

١	المعهد العالي للتكنولوجيا بينها	*
٢	المعهد العالي للطاقة بأسوان	*

جدول رقم (١٧)
المعاهد العالية الخاصة
(مدة الدراسة بها أربع سنوات فأكثر)

١	المعهد العالي للتعاون الزراعى بالقاهرة	*
٢	المعهد العالي للتعاون والارشاد الزراعى بسيوط	*
٣	المعهد التكنولوجى العالى بمدينة العاشر من رمضان (شعبة الهندسة والتكنولوجيا)	*
٤	المعهد العالى للهندسة المعمارية بمدينة السادس من أكتوبر (شعبة الهندسة المعمارية)	*
٥	المعهد العالى لتكنولوجيا البصريات بمصر الجديدة	*
٦	المعهد العالى للهندسة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر	*
٧	المعهد العالى للفنون التطبيقية بمدينة ٦ أكتوبر	*
٨	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة	**
٩	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية	**
١٠	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ	**
١١	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بأسوان	**
١٢	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببورسعيد	**
١٣	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بدمياط	**
١٤	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بسوهاج	**
١٥	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببها	**
١٦	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالمنصورة	**
١٧	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالسادس من أكتوبر	**
١٨	المعهد العالى للدراسات التعاونية الإدارية بالمنيرة	**
١٩	المعهد العالى بمدينة العاشر من رمضان (شعبة ادارة الأعمال التكنولوجية والمعلومات)	**

تابع جدول رقم (١٧)
المعاهد العليا الخاصة
(مدة الدراسة بها أربع سنوات فأكثر)

٢٠	المعهد العالى للهندسة المعمارية بمدينة السادس من أكتوبر (شعبة إدارة الأعمال)	**
٢١	المعهد العالى للعلوم الإدارية بمدينة ٦ أكتوبر	**
٢٢	المعهد العالى لإقتصاد البيئة بمدينة ٦ أكتوبر	**
٢٣	المعهد العالى للإعلام وفنون الاتصال بمدينة ٦ أكتوبر	**
٢٤	المعهد العالى للسياحة والفنادق بمدينة ٦ أكتوبر	**
٢٥	المعهد المصرى العالى للسياحة والفنادق بمصر الجديدة	**
٢٦	معهد الألسن العالى بمدينة نصر (شعبة السياحة والفنادق)	**
٢٧	معهد الدراسات النوعية بمصر الجديدة (شعبة السياحة والفنادق)	**
٢٨	معهد سيناء العالى للسياحة والفنادق برأس سدر	**
٢٩	المعهد العالى للسياحة والفنادق بالاسكندرية	**
٣٠	المعهد العالى للدراسات النوعية بالجيزة (قسم السياحة)	**
٣١	المعهد الفنى التجارى بالعباسية (شعبة الحاسبات الآلية)	**
٣٢	معهد الدراسات النوعية بمصر الجديدة (شعبة الحاسبات الآلية)	**
٣٣	المعهد العالى للدراسات التكنولوجية المتخصصة بطريق مصر الاسماعيلية (شعبة المعلومات والحاسبات)	**
٣٤	معهد الألسن العالى بمدينة نصر (شعبة الحاسب الآلى)	**
٣٥	المعهد العالى لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الادارة بالمطادى	**
٣٦	المعهد العالى لعلوم الحاسب ونظم المعلومات بمدينة ٦ أكتوبر	**
٣٧	المعهد العالى للغات بمصر الجديدة	**
٣٨	معهد المعارف العالى للغات والترجمة بالزيتون	**

تابع جدول رقم (٣٧)
المعاهد العليا الخاصة
(مدة الدراسة بها أربع سنوات فأكثر)

٢٩	المعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة قسم اللغات	**
٤٠	المعهد العالي للغات بالسادس من أكتوبر	**
٤١	المعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة (قسم ادارة الأعمال والاقتصاد)	**
٤٢	المعهد العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة بطريق مصر الاسماعيلية (شعبة ادارة الأعمال)	**
٤٣	المعهد العالي للدراسات المتطورة بالهرم (شعبة تجارة ومحاسبة)	**
٤٤	المعهد العالي للدراسات المتطورة بالهرم (شعبة حاسب آلي)	**
٤٥	المعهد العالي للعلوم والادارة بمدينة نصر (شعبة ادارة أعمال ونظم معلومات)	**
٤٦	المعهد العالي للعلوم والادارة بمدينة نصر (شعبة حاسب آلي)	**

ملاحظة :

تقبل هذه المعاهد شعبة العلوم والآداب ومايعادلها من الشهادات الفنية .

جدول رقم (١٨)
المعاهد الفنية الصناعية والتجارية
(مدة الدراسة بها سنتان)

١	المعهد الفني الصناعي بالمطرية	*
٢	المعهد الفني الصناعي بشارع الصحافة	*
٣	المعهد الفني الصناعي بكامب شراز بالاستدرية	*
٤	المعهد الفني الصناعي بسوهاج	*
٥	المعهد الفني الصناعي بقنا	*
٦	المعهد الفني الصناعي بالمحلة الكبرى	*
٧	المعهد الفني الصناعي بالزقازيق	*
٨	المعهد الفني الصناعي بأسوان	*
٩	المعهد الفني الصناعي ببنها	*
١٠	المعهد الفني الصناعي بقويسنا	*
١١	المعهد الفني الصناعي ببورسعيد	*
١٢	المعهد الفني الصناعي ببئر العبد بشمال سيناء	*
١٣	المعهد الفني للبصريات بالمطرية	*
١٤	المعهد الفني للتليفزيون بدار السلام	*
١٥	المعهد الفني لصناعة مواد البناء بأسمنت حنوان (طلبة فقط)	*
١٦	المعهد الفني الصناعي بشبرا	*
١٧	المعهد الفني للرى والصرف والمساحة واستصلاح الأراضى بالجيزة	*
١٨	المعهد الفني للرى والصرف والمساحة بأسسيوط (طلبة فقط)	*
١٩	المعهد الفني للرى والصرف والمساحة (بقنا كلية فقط)	*
٢٠	المعهد الفني الصناعي بنجع حمادى (طلبة فقط)	*

تابع جدول رقم (١٨)
المعاهد الفنية الصناعية والتجارية
(مدة الدراسة بها سنتان)

٢١	المعهد الفنى الصناعى للمنشآت البحرية واقتصاديات النقل البحرى ببورسعيد	*
٢٢	المعهد الفنى لتكنولوجيا صناعة الاسئلة بالقاهرة	*
٢٣	المعهد الفنى التجارى بالروضة	**
٢٤	المعهد الفنى التجارى بشبرا	**
٢٥	المعهد الفنى التجارى بالمطرية	**
٢٦	المعهد الفنى التجارى بطنطا	**
٢٧	المعهد الفنى التجارى بالاسكندرية	**
٢٨	المعهد الفنى التجارى بقويسنا	**
٢٩	المعهد الفنى التجارى ببنها	**
٣٠	المعهد الفنى التجارى بالمنصورة	**
٣١	المعهد الفنى التجارى بقنا	**
٣٢	المعهد الفنى التجارى ببورسعيد	**
٣٣	المعهد الفنى التجارى ببني سويف	**
٣٤	المعهد الفنى التجارى بالقنايق	**
٣٥	المعهد الفنى التجارى بأسيوط	**
٣٦	المعهد الفنى التجارى بأسوان	**
٣٧	المعهد الفنى التجارى بدمهور	**
٣٨	المعهد الفنى التجارى بسوهاج	**
٣٩	المعهد الفنى انتجارى بالمحلة الكبرى	**
٤٠	المعهد الفنى التجارى بالعريش	**

تابع جدول رقم (١٨)
المعاهد الفنية الصناعية والتجارية
(مدة الدراسة بها سنتان)

٤١	المعهد التجارى بدمياط	**
٤٢	المعهد الفنى التجارى بالاسكندرية (شعبة كمبيوتر)	**
٤٣	المعهد الفنى التجارى بأسيوط (شعبة كمبيوتر)	**
٤٤	المعهد الفنى التجارى بقنا (شعبة كمبيوتر)	**
٤٥	المعهد الفنى التجارى ببورسعيد (شعبة كمبيوتر)	**

جدول رقم (١٩)
المعاهد الخاصة المتوسط
(مدة الدراسة بها سنتان)

١	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية للفتيات بجاردت سيتى	**
٢	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية للفتيات بالاسكندرية	**
٣	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بسوهاج	**
٤	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بأسوان	**
٥	المعهد المتوسط لخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ	**
٦	المعهد الفنى التجارى بالعباسية (شعبة مالية)	**
٧	معهد الادارة والسكرتارية للفتيات بجاردن سيتى	**
٨	معهد الدراسات النوعية بمصر الجديدة (شعبة الادارة والسكرتارية)	**
٩	معهد الادارة والسكرتارية بكلية البنات بالعباسية (شعبة الادارة والسكرتارية)	**
١٠	معهد السكرتارية بكلية رمسيس للفتيات بالماهرة	**
١١	المعهد الفنى التجارى للحاسب الآلى بالسويس	**
١٢	معهد الادارة والسكرتارية بكلية البنات بالعباسية (شعبة الحاسبات الآلية)	**

جدول رقم (٢٠)
الجامعة العمالية
(مدة الدراسة بها سنتان)

١	شعبة التكنولوجيا	*
٢	شعبة العلاقات الصناعية	**

جدول رقم (٢١)
المعاهد المتوسطة للخدمة الاجتماعية
الفنية للآثار
الفنية للفنادق
(مدة الدراسة بها سنتان)

١	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بقنا	**
٢	المعهد الفني لترميم الآثار بقنا	**
٣	المعهد الفني للفنادق بالقاهرة	**
٤	المعهد الفني للفنادق بالاسكندرية	**
٥	المعهد الفني للفنادق بقنا	**
٦	المعهد الفني للفنادق ببورسعيد	**

تطور أعداد طلاب الجامعات

تطور عدد الطلاب بالجامعات من ٥٠٠٢٨٣ وطالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ الى ٥٩٧٨٠٧ عام ٩٥/٩٤ (بدون جامعة الأزهر) جدول رقم (٢٢) واحتلت جامعة القاهرة المرتبة الأولى بين الجامعات من حيث عدد الطلاب على مدار هذه الفترة الزمنية بين عام ٨٩/٨٨ ، ٩٥/٩٤ كما شهدت تزايداً في أعداد الطلاب بها خلال هذه الفترة حيث كان بها ٩٥٠٤٦ طالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ وصل الى ١١٣٢٢٧ طالب وطالبة عام ٩٥/٩٤ أى بزيادة قدرها ١٩٪ .

كما احتفظت جامعة عين شمس طوال هذه الفترة بالمرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب بها مع تزايد قدره حوالى ٢٪ حيث تزايد عدد الطلاب من ٨٥٨٤١ طالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ الى ٨٧٢٨٢ طالب وطالبة عام ٩٥/٩٤ .

أما جامعة الاسكندرية فقد احتلت المرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب فى عامى ٨٩/٨٨ ، ٩٠/٨٩ ثم تغير الوضع فاحتلت المرتبة الرابعة ابتداءً من عام ٩١/٩٠ حتى عام ٩٥/٩٤ ، فنجد عدد الطلاب بها ٦٧٩٤٤ طالب وطالبة عام ٩٩/٨٨ وصل الى ٧٢٥٩٩ عام ٩٥/٩٤ .

أى بزيادة قدرها ٧٪

وتتبادل جامعة الزقازيق الوضع مع الاسكندرية . فبينما احتلت الزقازيق المرتبة الرابعة عام ٨٩/٨٨ ، ٩٠/٨٩ ، نجدها تحتل المرتبة الثالثة منذ عام ٩١/٩٠ حتى عام ٩٥/٩٤ فقد وصل عدد الطلاب بها ٦٠٨٢٢ طالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ ووصل الى ٧٣٦٩٤ طالب وطالبة عام ٩٩/٩٤ .

أى بزيادة قدرها ٢١٪

جدول رقم (٢٢)
بيان بأعداد الطلاب
بجامعات جمهورية مصر العربية

٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	
١١٣٢٢٧	١٠٧٣٣٦	٨٩٣٧٧	٩٢٩٣٤	٩٢٩٩٥	٩٣٩٤١	٩٥٠٤٦	جامعة القاهرة
٨٧٢٨٢	٧٨٩٤٥	٧٤٤١٣	٦٨٧٩١	٧٤٢٤٤	٨٢٦٨٩	٨٥٨٤١	جامعة عين شمس
٧٢٥٩٩	٦٢٠٩٢	٥٧٢٩٥	٥٦٦٨١	٦١٤٩٠	٦٧٩١٦	٦٧٩٤٤	جامعة الاسكندرية
٢٩٨١٠	٥٠٠٣٨	٣٦٦٧٢	٤٠٢٢١	٤٠٧٩٩	٤١٦١٨	٤٣٠٣٤	جامعة أسيوط
*	٩٠٢٧٧	٨٤٧١٨	٨٢٤٩٧	٧٩٧٣٤	٨١١٠٨	٨٦٧٥٠	جامعة الأزهر
٥١٧٤٨	٤٤٦٩٥	٣٧٠٥٢	٣٤١٢٧	٣٦٠٤٠	٣٦٧٣٦	٣٦٧٤٦	جامعة طنطا
٥٠٧٢١	٤٦٠٦٢	٣٢٠٥٢	٣٠٤٤٧	٣٠٧٧٩	٣١٦٨٣	٣٥١١٨	جامعة المنصورة
٧٣٦٩٤	٦٦٧٤٠	٦٢٥٥٦	٦٠٨٠٤	٦١٥٦٣	٦٤٩٠٨	٦٠٨٢٢	جامعة الزقازيق
٣١٥٩٥	٢٧٠٧١	٢٤٤٠٥	٢٤٣١٥	٢٥٣٥٤	٢٥٧٤٢	٢٩٣٣٨	جامعة حلوان
١٦٧٠٤	١٣٠٧٦	١٢٣١٢	٠٩٤٢	١٠٤٩٩	١٠٥٣٥	١٠٣٢٧	جامعة قناة السويس
١٦٦١٥	٣٨٨٢	١٢٩٩٤	١٢٦٣٣	١٣٣٤٨	١٣٩٢٨	١٤٠٤٥	جامعة المنيا
١٧١٢٠	٢٢٦٢٠	١٨٦٨٣	١٧٧٥٣	١٨٧٥٩	١٨٣٢٢	١٩٠٧٢	جامعة المنوفية
٢٦٦٩٢							جامعة جنوب الوادي
٥٩٧٨٠٧	٦١٢٨٤٤	٥٤٢٦٠٢	٥٣٢١٤٥	٥٤٦٦٠٤	٥٦٩١٢٦	٥٨٧٠٣٢	الاجمالي

نظرا لتباين الاقبال على الكليات النظرية والكليات العملية بين الطلبة فقد قصدنا من الجدولين ٢٤،٢٣ ايضاح مدى الاقبال على الكليات النظرية قياسا بالكليات العملية ، ونظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بعام ٩٥/٩٤ ببعض الكليات فسوف نقصر المقارنة بينهما على السلسلة الزمنية التي تبدأ من عام ٨٩/٨٨ وتنتهى عام ٩٤/٩٣ .

الكليات النظرية : وتقبل الحاصلين على الشهادة الثانوية بقسميها العلمى والأدبى .
وصل عدد طلاب الكليات النظرية ٤٤٣٣٧٣ طالب وطالبة عام ٩٩/٩٨ ارتفع الى ٤٨٠٥٦٩ طالب وطالبة عام ٩٤/٩٣ أى بزيادة قدرها ٨٪

احتلت كليات التجارة المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب بها حيث كان بها ١٢٤٢١٨ طالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ ارتفع الى ١٣٢٥٠٠ عام ٩٤/٩٣ أى بزيادة قدرها حوالى ٧٪ .

أما كليات الحقوق فقد احتلت المرتبة الثانية عام ٨٩/٨٨ ووصل عدد الطلبة بها ٧٨١٩٥ طالب وطالبة ثم تغير الوضع واحتلت المرتبة الرابعة عام ٩٤/٩٣ حيث وصل عدد الطلاب بها ٦٩٤٧٤ طالب وطالبة بانخفاض قدره حوالى ١١٪ .

كليات التربية انتقلت من المرتبة الثالثة عام ٨٩/٨٨ حيث وصل عدد الطلاب بها ٧٤٦٧٥ طالب وطالبة الى المرتبة الثانية عام ٩٤/٩٣ حيث عدد الطلاب بها ٩٣٢٣١ طالب وطالبة بزيادة قدرها حوالى ٢٥٪ .

أما كليات الآداب فاحتلت المرتبة الرابعة عام ٨٩/٨٨ ووصل عدد طلابها ٦٣٠٨٤ طالب وطالبة . وأخيرا المرتبة الثالثة عام ٩٤/٩٣ حيث وصل عدد الطلاب بها ٧١٣٤٤ بزيادة قدرها حوالى ١٣٪ .

الكليات العملية : وتقبل الحاصلين على شهادة الثانوية العامة القسم العلمى فقط بلغ إجمالي عدد الطلاب بالكليات العملية ١٤٣٦٦٠ طالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ وارتفع الى ١٣٢٢٧٥ طالب وطالبة عام ٩٤/٩٣ بإنخفاض قدره ٨٪ .

احتلت كلية الهندسة والتخطيط العمرانى المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب عام ٨٩/٨٨ فقد وصل العدد بها ٣٢٧٠١ طالب وطالبة وعام ٩٤/٩٣ وصل الى ٢٩٤٥٥ بإنخفاض قدره حوالى ١٠٪ .

أما كليات الزراعة فقد احتلت المرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب الذى وصل الى ٢٦٧١٥ طالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ وانخفض الى ١٤٩٩٨ طالب وطالبة عام ٩٤/٩٣ بإنخفاض قدره ٤٤٪ ومن ثم تحولت من المرتبة الثانية الى المرتبة الرابعة .

واحتلت كليات الطب المرتبة الثالثة عام ٨٩/٨٨ حيث وصل عدد الطلاب بها ٢٦٣٠٦ طالب وطالبة انخفض هذا العدد عام ٩٤/٩٣ فوصل الى ٢٤٣٨٢ بإنخفاض ٧٪ الا أنها أصبحت تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب بعد الهندسة والتخطيط العمرانى .

أما كليات العلوم فقد احتلت المرتبة الرابعة عام ٨٩/٨٨ حيث وصل عدد الطلاب بها ١٩٤٧٠ طالب وطالبة انخفض عام ٩٤/٩٣ فوصل الى ٢٢٧٠٧ بارتفاع قدره ١٧٪ واحتلت المرتبة الثالثة عام ٩٤/٩٣ .

مقارنة بين الكليات النظرية والكليات العملية من حيث عدد الطلاب

يتضح من المقارنة بين الجدولين ٢٤، ٢٣ أن إجمالي عدد الطلاب بالكليات النظرية يفوق بكثير عدد الطلاب بالكليات العملية فعلى حين وصلت هذه الأعداد بالكليات النظرية عام ٩٤/٩٣ مقابل ١٣٢٧٥ بالكليات العملية على هذا تكون الزيادة بين طلاب الكليات النظرية بين عامى ٨٩/٨٨ ، ٩٤/٩٣ حوالى ٨٪ بينما

حدث انخفاض بين طلاب الكليات العملية في نفس الفترة قدره حوالي ٨ % .

وعلى حين تمثل أعداد الطلاب بالكليات النظرية ٢٠٨ % من أعداد طلاب الكليات العملية عام ٩٤/٩٣ . نجد أن هذه النسبة تتغير عام ٩٤/٩٣ وتصل الى ٣٦٣ % وهذا يعنى :

أنه لكل ١٠٠ طالب بالكليات العملية عام ٨٩/٨٨ يوجد ٣٦٣ طالب بالكليات النظرية عام ٩٤/٩٣ .

ومن هنا يتضح تزايد الاقبال على الكليات النظرية بدرجة كبيرة .

جدول رقم (٢٢)
عدد الطلبة بالكليات النظرية
في ج م ع

٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	
٨٨٢٢٢	٧١٢٤٤	٥٥٧٧٦	٥٥٧٧٤	٥٨٢٧٥	٦٢١١١	٦٢٠٨٤	كليات الآداب
١٤٧٢٤٥	١٢٧٥٠٠	١١٤١٨١	٩٩٣٧٠	١٠٧٠٨٨	١١٤٥٠١	١٢٤٢١٨	كليات التجارة
٨٥٠٢٠	٦٩٤٧٤	٦٢٧١٤	٥٩٢٧٢	٦٦٦٥٢	٧٢٠٢٠	٧٨١٩٥	كليات الحقوق
٨٠٠٩	٧٢٣١	٧٤١١	٧١١٠	٦٩٢٩	٦٢٩٢	٥٩٦٧	كلية البنات
٩٥٦٣٤	٩٢٢٣١	٧٦١٩٧	٨٢٨٥٦	٧٩١٥٨	٧٨٨٤١	٧٤٦٧٥	كلية التربية
٩٢٤٨	٩١٠٩	٨٢٨٠	٨٩٦٩	٩٨٢٨	١٠٤١٥	١٠٤٣١	كلية دار العلوم
١٢٤٦	١٢٤٢	١٤٩٧	١٦٠٧	١٦٣٢	١٤٠٩	١١٥٢	كلية الاقتصاد
	١٢٠٠	١٣٣٦٠	١٣٣٧٨	١٢٩٤٨	١٢٨٣٦	١٢٠٦١	كلية الشريعة والقانون
١٥٩٢	٢٤٩٢	٢٢٨٢	٢٢٠١	٢٢٤٦	٢٢٥٤	٢٢١٤	كلية الآلسن
	١٦٤٦٤	١٧٠٢١	١٨٢٨١	١٨٢٩١	١٨٢٧٠	١٩٤٠١	كلية الدعوة وأصول الدين
	١٩٥٢٦	١٦٧١١	١٥٢٩١	١٣١٤١	١٢٢٧٦	١٢٥٧١	كلية الدراسات الإسلامية والعربية
	٦١٢٢	٥٤٢٠	٤٧٥٩	٤٤٧٩	٤٦٠٨	٥٢٨٢	كلية البنات الإسلامية
	١٨١٤	١٩٩٢	٢٠٩٦	٢٤١٢	٢٩٤١	٣٤٥٢	كلية اللغات والترجمة
	٨٨	٥٠	-	-	-	-	كلية القرآن الكريم للتراثات وعلومها
١٣٧٠	١٢٣٩	١١٢٥	١١١٨	١١٥٢	١١٨٩	١٢٤٦	كلية التربية الفنية
٦٤٠	٦١٤	٦٤٨	٦٩٠	٧٥٠	٧٦٢	٧٨٢	كلية التربية الموسيقية
٧٩٠٦	٥٢٧٩	٤٦٠٦	٤٥٦٨	٤٠٣٨	٢٩٢٢	٣٦١٦	كليات الخدمة الاجتماعية
١٦٣٢	١٤٦٦	٣٠٧	١٣٧٥	١٢٧١	١١٩٦	١٠٥٥	كلية الآثار
٨٢٢	٨٥٦	١٠٢٩	١١٠٤	١٢٨٤	١٢٥٤	١٢٢٤	كلية الاعلام
٩١٤٥	١٠٥٠١	٩٦٧٢	١٠٢٥٧	٩١١٩	٧٦٥١	٥٢٧٤	الكفاية الانتاجية
٢٢٩١	٢٨٠٠	٢٣٧٥	٢١٧٤	٢٠٥٧	١٦١٥	١٣٧٢	الاقتصاد المنزلي
٢٦٠٢	٢١٢١	٢٠٦٠	١٩٢١	١٧٥٨	١٤٨١	١١٨٤	السياحة والفنادق
	٤٨٠٥٦٩	٤١٥٢١٢	٤٠٥٦٠٠	٤١٥٩٦٧	٤٣١٢٢٠	٤٤٣٣٧٣	الاجمالي

جدول رقم (٢٤)
عدد الطلبة بالكليات العملية
بجمهورية مصر العربية

٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	
٢٦٣٠٦	٢٦٨٨٥	٢٥٧٧٧	٢٤٨٥٣	٢٤١٧٨	٢٤٣٨٣	٢٠٦٢٠	كليات الطب البشرى
٦٣٩٩	٦٦٣٩	٦٨٤٩	٧٣٣٨	٨٤٩٥	٩٤١٩	٩٤٦٩	كليات الصيدلة
٢٨٢٨	٢٦٨٩	٢٦٣٨	٢٤٤٤	٢٣٦٧	٢٤٨٥	٢٣٢٠	كليات طب الأسنان
٣٢٧٠١	٣١٠٦٤	٢٨٨٩١	٢٧٧٩٦	٢٨٩٦٩	٢٩٤٥٥	٣٦٢٧٣*	كليات الهندسة *
٢٦٧١٥	٢٣١٨٥	٢٠٢٥٩	١٧١٦٨	١٥٦٧٨	١٤٩٩٨	١٣٦٠٥	كليات الزراعة
١٩٤٧٠	١٨٦٢١	١٧٨٢٤	١٨٢٩٨	١٨٧٧١	٢٢٧٠٢	١٨٠٦١	كليات العلوم
٥٢٤٢	٤٩٨٥	٤٧٠٧	٤٦١٤	٤٧٤٧	٥١٢٠	٥٥٢٦	كليات الطب البيطرى
٢٦٧٨	٢٠٤٥	٢٢٩٨	٢٥٧٤	٣٦٧٣	٤٠٧٧	٤٢٤٧	المعهد العالى للتربىض
٧٨١٢	٦٩١٩	٦٢٨٣	٦٠٩٨	٥٩٠٢	٤٥١٦		كليات التكنولوجيا
٢٩٧	٢٨٨	٢٧٠	٢٥٩	٢٣٦	٢٢٨	٣٦٢٧٣*	التخطيط العمرانى *
٧٥٠٤	٧٨٢٢	٧٨٠٥	٨٤٠٢	٨٠٣٢	٧٦٨٦	١٠٩٤٩	كليات التربية الرياضية والعلاج الطبيعى
٥١٦٢	٥١٧٠	٥٤٢١	٥٥١٥	٥٦٥٠	٦٤٥٨	٦٩٧٧	كليات الفنون الجميلة والتطبيقية
٤٤	٨٦	١٢٨	١٥٩	١٥٥	١٥٢		كلية العلوم والبيئة الزراعية
٤٩١	٥٠٧	٤٨٧	٥٢٥	٥٣٦	٥٧٦		كلية البترول والتعدين
١٤٢٦٦٠	١٣٧٩٠٦	١٣٠٦٣٧	١٢٦٥٤٤	١٢٧٣٩٠	١٢٧٢٧٥		الاجمالى

ويتضح من الجدولين (٢٥)، (٢٦) ارتفاع عدد الكليات التي تقبل طلاب القسمين الأدبي والعلمي معا حيث يصل عددهم الى ١٠٩ كلية بالنسبة لعدد الكليات التي تخدم طلاب القسم العلمي فقط ويصل عددها ١١٠ كلية .

ويضاف الى ذلك أن هناك ٥٢ كلية تربوية نوعية ، ٤٦ معهد خاص عالي (منهم ٧ معاهد تقبل شعبة العلوم فقط ، ٢٩ معهد لشعبي العلوم والآداب

وبالرابط بين جداول توزيع نسب المتعلمين وعدد الكليات على مستوى الجامعات جدول رقم (٢٧) يتضح ارتفاع نسب البطالة بين خريجي التجارة في الوقت الذي تحظى فيه كليات التجارة بأعداد كبيرة قياسا بغيرها من الكليات وكذلك الحقوق والآداب وهذا يحتم إعادة التخطيط بالنسبة لعدد الكليات المختلفة داخل الجامعات بحيث يتم الحد من الكليات التي يعاني خريجوها من البطالة أو البحث في اسباب ذلك بمعنى تطوير التعليم بهذه الكليات بحيث يتم اعداد خريجها بشكل مناسب يلئم حاجة سوق العمل ومن ثم يصبح الطلب عليه أمر طبيعي وليس العكس .

كما يلاحظ ارتفاع عدد كليات التربية مما يعنى أنه تم إنشاء هذه الكليات (وكذلك الكليات النوعية) على عجلة قد لا تسمح باعدادها اعداد جيدا من حيث توافر أعضاء هيئات التدريس ووجود مدارس تجريبية ملحقه بها تمثل أهم مستلزمات العمل والتدريب في مثل هذه الكليات .

جدول رقم (٢٥)
عدد الكليات التي تقبل طلاب
القسم العلمي فقط على مستوى الجامعات المختلفة

اسم الكلية	عدد الكليات
طب بشري	١٣
طب اسنان	٥
صيدلة	١٠
هندسة تخطيط عمران	١٨
طب بيطري	١٠
علوم	١٨
زراعة وتكنولوجيا استصلاح اراضي	١٨
تمريض	١٠
فنون جميلة قسم عمارة	٣
تربية شعبة تعليم صناعي	١
فنون تطبيقية	١
اقتصاد منزلي	٢
تربية شعبة اقتصاد منزلي	١
المجموع	١١٠

جدول رقم (٢٦)
عدد الكليات التي تقبل طلاب
القسم الأدبي والعلمي
على مستوى الجامعات المختلفة

عدد الكليات	اسم الكلية
١	اقتصاد وعلوم سياسية
٣٩	تجارة
٧	آثار
١	إعلام
٢١	آداب
١	دار العلوم
١	دراسات عربية وإسلامية
٥٩	تربية
٢١	حقوق
٨	خدمة إجتماعية
٥	سياحة و فنادق
١	فنون جميلة (فنون)
١٢	تربية رياضية
٥	كلية البنات عام و تربوى
١	الأسن
١	تربية موسيقية
١٨٩	الإجمالي

جدول رقم (٢٧)

توزيع نسب المتعطلين على التخصصات المختلفة في عام ١٩٩٣

النسبة	المؤهل
	أولاً: حملة المؤهلات المتوسطة
٪٥١	ثانوى تجارى
٪٣٦	ثانى صناعى
٪١٢	ثانوى زراعى
٪١	باقى التخصصات
	ثانياً حملة المؤهلات فوق المتوسطة
٪٦٧,٩	ثانوى تجارى
٪٢٨,٧	ثانوى صناعى
٪١,٧	خدمة إجتماعية
٪٠,٢	فنى صحى
٪١,٥	أخرى
	ثالثاً : حملة المؤهلات الجامعية
٪٢٣	تجارة
٪٢٥	آداب ولغات وخدمة
٪١٥	حقوق
٪١٥	زراعة وطب بيطرى
٪٢	باقى التخصصات

المصدر : وزارة القوى العاملة والتشغيل ، ١٩٩٤ ، ص ١٠

ومن الجدول رقم (٢٨) يتضح أن بطالة خريجي الجامعات بمحافظة القاهرة وصلت الى ٢٧,٤% من إجمالي البطالة بالمحافظة حيث بلغ عدد العاملين من خريجي الجامعات ٤١٥٩٨ من إجمالي عدد عاطلين البالغ ١٥١٨٣٤ طبقا للحصر الذي قامت به وزارة القوى العاملة والتدريب عام ١٩٩٣ .

أما محافظة الاسكندرية فقد وصل عدد عاطلين من خريجي الجامعات بها ٢٢٣٣٦ تمثل نسبة ٢٥,٧٣% من إجمالي عدد عاطلين والبالغ ٨٦٨٠٠ .

وفي محافظة بورسعيد وصل عدد عاطلين من خريجي الجامعات ٤٤٣٥ تمثل نسبة ٢١,١١% من إجمالي عدد عاطلين والبالغ ٢١٠٠٩ .

وتقترب محافظة الجيزة من وضع محافظة بورسعيد حيث وصل عدد عاطلين ١٣٥٧١ تمثل نسبة ٢٠,٦٨% من اجمالي عدد عاطلين والبالغ ٦٥٦٢١ أما باقي المحافظات التي تم بها الحصر فقد لوحظ أن بطالة أصحاب المؤهلات المتوسطة تفوق بطالة خريجي الجامعات كما تظهر من الجدول رقم (٢٩) الخاص بتوزيع البطالة من الخريجين في المحافظات التي تم بها الحصر (٢١ محافظة طبقا للمؤهل الدراسي (ديسمبر ١٩٩٣) .

جدول رقم (٢٨)

نسبة بطالة خريجي الجامعات الى اجمالي حجم البطالة المحافظات المختلفة

المحافظة	%
القاهرة	٢٧,٤٠
الاسكندرية	٢٥,٧٣
بورسعيد	٢١,١١
السويس	١١,٣٤
دمياط	١٠,٧١
الدقهلية	١٠,٨٤
الشرقية	١٠,٦١
القليوبية	١٠,٥٩
كفر الشيخ	٩,٣٦
الغربية	١١,١٦
المنوفية	١٠,٧٤
البحيرة	٩,٩٥
الاسماعيلية	١٣,٦٤
الجيزة	٢٠,٦٨
بنى سويف	١٠,٣٥
الفيوم	٥,٢٦
المنيا	٨,٤٤
السيوط	٩,٧٠
سوهاج	١٠,٥١
قنا	٨,٧٤
أسوان	٧,٩٣
الاجمالي	١٣,٥٠

تم حساب هذا الجدول من بيانات الجدول الخاص بتوزيع البطالة ومن الخريجين في المحافظات التي تم بها الحصر (٢١) محافظة طبيا نشأ هل الدراسي (ديسمبر ١٩٩٣) - بوزارة القوى العاملة والتدريب *

جدول رقم (٢٩)

توزيع البطالة من الخريجين في المحافظات التي تم بها الحصر

(٢١ محافظة طبقا للمؤهل الدراسي (ديسمبر ١٩٩٣)

المحافظة	جامعى	فوق المتوسط	متوسط	المجموع	نسبة البطالة
القاهرة	٤١٥٩٨	٢٥١٨٣	٨٥٠٥٣	١٥١٨٣٤	٪١٠,٧
الاسكندرية	٢٢٢٣٦	١٣٠٦٨	٥١٣٩٦	٨٦٨٠٠	٪٦
بورسعيد	٤٤٣٥	٣٣٧٥	١٣١٩٩	٢١٠٠٩	٪١,٥
السويس	١٦٣٨	١٢٥٥	١١٥٥٤	١٤٤٤٧	٪١
دمياط	١٩٠١	١٦٩٣	١٤١٦٣	١٧٧٥٧	٪١
الدقهلية	١٣٠٩٢	٩٣٥١	٩٨٣٥٤	١٢٠٧٩٧	٪٨,٥
الشرقية	١٢٥٧٧	٩٧١٣	٩٦٢٢٢	١١٨٥١٢	٪٨
القليوبية	٨٢٦٤	٦٣٦٩	٦٣٤١٣	٧٨٠٤٦	٪٥,٥
كفر الشيخ	٥٩٥٧	٤٨٧١	٥٢٧٩٤	٦٣٦٢٢	٪٤٠,٥
الغربية	٩٩٢٨	٧٧٥٨	٧١٣٠٥	٨٨٩٩١	٪٦
المنوفية	٧٦٢٦	٥٢٣٨	٥٨١٠٩	٧٠٩٧٣	٪٥
البحيرة	٨٢٣٦	٦٥٥٧	٦٧٦٤٤	٨٢٧٣٧	٪٦
الاسماعيلية	٢١٨٧	١٥٠٦	١٢٣٤٠	١٦٠٣٣	٪١
الجيزة	١٣٥٧١	٧٨٧٢	٤٤١٧٨	٦٥٦٢١	٪٤,٦
بنى سويف	٥٤٣٩	٢٨٠٤	٤٤٢٨٧	٥٢٥٣٠	٪٣,٧
الفيوم	٢١٧٩	٢٥٣٧	٣٥٦٩٠	٤١٤٠٦	٪٣
المنيا	٨٣٧٨	٦٣٠٩	٨٤٥٩٤	٩٩٢٨١	٪٥
أسيوط	٧٩٢١	٦٦٠٩	٦٧٠٩٨	٨١٦٢٨	٪٥,٧
سوهاج	٦٢٧٠	٥٢٥٢	٤٨١٥٤	٥٩٦٧٦	٪٤
قنا	٥٥٤٥	٤٤٨٠	٥٣٤٤٥	٦٣٤٧٠	٪٤,٥
أسوان	٢٣٧٣	٢٥٥٣	٢٥٠١٧	٢٩٩٤٣	٪٢
الإجمالي	١٩٢٤٥١	١٣٤٢٥٣	١٠٩٨٣٠٩	١٤٢٥١١٣	٪١٠٠
النسبة الإجمالية	٪١٣,٥	٪٩,٤	٪٧٧,١	٪١٠٠	

المصدر: وزارة القوى العاملة والتدريب

تطور خريجي الجامعات

يتضح من الجدول رقم (٣٠) الخاص بتطور خريجي الجامعات ، تزايد أعداد الخريجين فيما بين الأعوام ٨٩/٨٨ ، ٩١/٩٠ ثم بدأ في التناقص فيما بين عامي ٩٢/٩١ ، ٩٤/٩٣ .

وهكذا بين الزيادة والتناقص حتى وصل عدد الخريجين عام ٩٤/٩٣ على مستوى جامعات جمهورية مصر العربية ٩٣٠٧٥ طالب وطالبة تتوزع على الجامعات المختلفة بحيث تحصل جامعة القاهرة على أكبر عدد من الخريجين (١٥٥٨٢) تليها جامعة عين شمس (١٢٧٠٢) وجامعة الزقازيق (١١١٩٩) ، فجامعة الاسكندرية (١٠٩٤٨) ثم جامعة الأزهر (١٠٢٨٤) .

ويكون نصيب جامعة قناة السويس اقل عدد من الخريجين وهو (٢٢٢٨)

جدول رقم (٣٠)
تطور خريجي الجامعات

٩٤/٧٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	
٩٣٠٧٥	٩٧١٥٧	١٠٢٣٦٦	١٠٨٢٧٦	١٠٦٢٦١	١٠٥٥٨٩	الاجمالي العام
١٥٥٨٢	١٥٩٥١	١٨٠٩٥	١٨٤٦١	١٧٦٧٨	١٦٥٤	جامعة القاهرة
١٢٧٠٢	١٣٢١٤	١٤٢٥٩	١٧٠٥٠	١٧٣٤٦	١٦١٧١	جامعة عين شمس
١٠٩٤٨	١٠٩٤٥	١٢٠١٢	١٣٧٣٣	١٢٨٠٣	١٢٧٣٠	جامعة الاسكندرية
٧٤٣٣	٨٢٤٨	٨٤٤٢	٧٩٧٢	٧٨٠٨	٧٧٣٥	جامعة أسيوط
١٠٢٨٤	٩٧٧١	١٠٤٦٧	١٠٨٩٢	١١٨٣٤	١٢٨٩٦	جامعة الأزهر
٧٧٢٢	٦٨٨٦	٧٨١٨	٨٦٧٧	٧٦٧٤	٨٤٣١	جامعة طنطا
٥٣٩٤	٥٩٩٩	٦٣٦١	٦١٦٤	٧٠٨٠	٦٦٢٠	جامعة المنصورة
١١٩٩	١٢٣٨٦	١٢١١٢	١١٩١٧	١١١٧٧	١١٧٧٢	جامعة الرقازيق
٤٤٢٤	٤٨١٢	٤٨١٢	٤٨٠٢	٤٩٦٧	٥٠٤٦	جامعة حلوان
٧٧٢٨	٢٣٩٧	٢١٩٤	٢٢٠٢	٢٢٣١	٢٠٣٣	جامعة قناة السويس
٢٤٢٠	٢٩١٢	٢٠٩١	٢٠٣٨	٢٦٥٩	٢٦٦٢	جامعة المنيا
٢٢٣٤	٢٧١٥	٢٦٠٢	٢٢٦٦	٢٠٠٤	٢٠٣٩	جامعة المنوفية

يوضح الجدول (٣١) الخاص بتطور خريجي الجامعات من الكليات العملية والنظرية ارتفاع نسب خريجي الكليات النظرية بشكل واضح عن خريجي الكليات العملية وأن هذه النسب في تزايد مستمر مما يثير التساؤل هل سوق العمل في حاجة لمثل هذا التزايد المستمر وهل المشكلة تكمن في زيادة أعداد خريجي الكليات النظرية أم في نوعية الخريج بهذه الكليات ؟

جدول رقم (٣١)
تطور خريجي الجامعات
من الكليات العملية النظرية

٢١٠٨٢	٢٢٩٩٣	٢٢٩٢٤	١٧٠٠٥	٢٦٦٤٩	٢٧٠٣٢	خريجو الكليات العملية %
٢٢٣	٢٢٤	٢٢٣	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٦	
٧١٩٩٣	٧٤١٦٤	٧٩٤٣٢	٨١٢٧١	٧٩٦١٢	٧٨٥٥٧	خريجو الكليات النظرية %
٢٧٧	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٤	
٩٣٠٧٥	٩٧١٥٧	١٠٣٣٦٦	١٠٨٢٧٦	١٠٦٢٦١	١٠٥٥٨٩	اجمالي الخريجين

وباستعراض الجدول رقم (٣٢) الخاص بتطور خريجي الجامعات (الكليات النظرية) نلمس حالة تزايد عدد الخريجين في بعض الكليات يقابلها حالة تناقص عند البعض الآخر فمثلا بالنسبة للكليات التي ظهر في حصرها لبطالة الخريجين (الجدول رقم ٢٧) أنها تعاني من البطالة مثل الآداب والحقوق يتضح أن هناك اتجاه للتناقص وعلى العكس يتزايد أعداد خريجي بعض الكليات الأخرى مثل الاقتصاد المنزلي والاقتصاد والعلوم السياسية والسياحية والفنادق وعلى القمة تجد كليات التربية التي وصل عدد خريجها عام ٩٤/٩٣ إلى ١٨٤٧٠ مقابل ١٥٣٢٣ عام ٨٩/٨٨ وهو مؤشريعكس الاقبال على كليات التربية بشكل واضح لحاجة سوق العمل لخريجها وان كانت تحتاج الى تزويدها بمدارس تجريبية ملحة بها .

أما عن الجدول رقم (٣٣) الخاص بتطور خريجي الجامعات (الكليات العملية) يتضح انخفاض أعداد خريجي كلية الزراعة حيث وصل ٢٨٢٩ عام ٩٤/٩٣ مقابل ٥٥٢٥ عام ٨٩/٨٨ وبالربط بين هذا التناقص وبين نسبة بطالة خريجي كليات الزراعة الى اجمالي بطالة خريجي الجامعات (جدول رقم ٢٧) نجد أن هذا التناقص نه ماينسره وان كان هذا الأمر يفرض تساؤلا آخر وهو ونحن في بلد زراعي بطبيعته يسعى الى زيادة الأراضي المستصلحة أليس من الأجدي توافر خريجين زراعيين على كفاءة ومهارة عالية لأداء هذه المهمة ؟

جدول رقم (٣٢)
تطور خريجي الجامعات
(الكليات النظرية)

السنوآت الدراسية	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
اجمالي الكليات النظرية	٧٨٥٥٧	٧٩٦١٢	٨١٢٧١	٧٩٤٣٢	٧٨١٦٤	٧١٩٩٣
كليات الآداب	١٠٨٦٦	١١٧٣٣	١٤٢٨٥	١٣٠٣٤	١١١١٩	١٠٢٠٠
كليات التجارة	٢٤٠٣٧	٢٢٦٧٣	٢٢٣٧٨	٢٠٠٥٩	١٨٠٣٣	١٦٤٢١
كليات الحقوق	١٢٥٧٩	١٢٧٩٩	١٤٢٥٨	١٢٨٥٧	١٠٢٠٠	٩٨٨١
كليات البنات	١٣٨٥	١٣٦٦	٩٩٨	١٣٣٠	١٥٩٩	١٦٣٢
كليات التربية	١٥٣٣٣	١٦٩٢٦	١٤٩٩٠	١٦٨٥٢	١٨٣٦٢	١٨٤٧٠
كلية دار العلوم	١٤٣٤	١٨١٦	١٨٠٨	٢١٢١	١٨٤٣	١٧٤٥
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	١٦١	١٥٧	٢٣٧	٢٦٧	٢٦٤	٢٩٢
كلية الشريعة والقانون (طلبة)	١٦٩٥	١٧٦٧	١٩٦٨	١٧٧٧	١٧٢١	١٦٩١
كلية الألسن	٤٥٠	٥٠١	٤٩٦	٦٣٢	٤٩٥	٥١٩
كلية الدعوة وأصول الدين (طلبة)	٢٣٢٥	٢٥٠٠	٢٠١٢	٢٣٩٧	٢٠٢٩	٢١٤٤
كلية الدراسات الإسلامية والعربية	٢٩٤	٦٠١	٧٢١	٦٦٦	١٩٩٤	٢٤٤٧
كلية البنات الإسلامية (طالبات)	٢٣٦٦	١٧٨٨	١٧٤٩	١٧٨١	٤٨٣	٦٤٧
كلية اللغة العربية (طلبة)	٢١٧٩	١٦٩٤	١٦٦١	١٤٤١	١٣٦٠	١٢٥٦
كلية اللغات والترجمة (طلبة)	٤٧٠	٥١٣	٤١٧	٣٦٦	٢٤٩	٢٣٦
كلية التربية الفنية	٢٧١	٢٦٧	٢٣٢	٢١٩	٢١٩	١٩٤
كلية التربية الموسيقية	٩٩	١٣٥	١٥١	١٢٦	١٢٦	١١٥
كليات الخدمة الاجتماعية	٥٦٧	٦١٤	٦٦٤	٩٦٠	٩٩٧	٩١٢
كلية الآثار	١٧٨	٢١٩	٢٧٥	٢١٠	٢٨٩	٢٠١
كلية الاعلام	٢٧٧	٢٥٥	٢٧٧	٢٩٥	٢٩٣	٢٧٢
الكفاية الانتاجية	١٠١٣	٧٨٦	١٠٨١	١٢٦٨	١٥٩١	١٦٧٣
كلية الاقتصاد المنزلي	٢٥٦	٢٥٦	٢٣٨	٣٦٢	٥٠١	٥٥٢
كلية السياحة والفنادق	٣٢٢	٢٤٦	٢٧٠	٣١٤	٣١٩	٤٤٤

جدول رقم (٣٣)
تطور خريجي الجامعات
(الكليات العملية)

٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	
٢١٠٨٢	٢٢٩٩٣	٢٣٩٣٤	٢٧٠٠٥	٢٦٦٤٩	٢٧٠٣٢	اجمالي الكليات العملية
٣٣٦٠	٤٢٢٥	٣٨٨٠	٤٤٤١	٤٤٤١	٤٦٠٩	كليات الطب البشري
١٣٥٩	١٠٥٥	١٠٧٦	١١٥٠	١١٧٩	١١٣١	كليات الصيدلة
٤٨٧	٤١٣	٤٤٦	٤٧٧	٥٣٠	٦٢٤	كليات طب الأسنان
٤٥٩٧	٤٩٤٤	٥١٠٣	٥٨٠٦	٥٧٧٣	٥٩٢٥	كليات الهندسة
٢٨٢٩	٣٥٥٦	٤٤٩٥	٥٨٤٥	٥٤٩٦	٥٥٢٥	كليات الزراعة
٣٦١٠	٣٣٥٨	٣٣٩٩	٤٤٦٠	٣٩٠٧	٣٩٧٠	كليات العلوم
٦٣٩	٨٦٤	٦٨٢	٥٨٢	٨٦٠	٨٧٩	كليات الطب البيطري
٨٧	٩٣	٧٨	٦٥	٦٩	٧١	كلية البترول والتسيدين
٧٠٥	٧٠٨	٧٧٠	٦٣٤	٤٩٨	٢٤٦	المعهد العالي للتمريض
٦٦٢	٨٠٩	١١٤٢	١٠٣٧	١٣٧٦	١٦٣١	كليات التكنولوجيا
٥٧	٤٢	٥٠	٦٧	٥٢	٥٦	كلية التخطيط العمراني
١٦١١	١٨٧٩	١٨٣١	١٥٠٢	١٥٨٥	١٤٣٨	كليات التربية الرياضية والعلاج الطبيعي
١٠٣٤	١٠١٢	٩٥	٩٦٦	٨٨٣	٨٦٧	كليات الفنون الجميلة والتطبيقية

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

وصل عدد أفراد هيئة التدريس بالجامعات المصرية ٢٣٢٧٧ عضو هيئة تدريس عام ٩٤/٩٣ مابين مدرس ، استاذ مساعد ، واستاذ ثم زاد هذا العدد فى عام ٩٥/٩٤ حيث وصل الى ٢٤٦١٠ عضو هيئة تدريس (بزيادة قدرها ٦% تقريبا) ويتوزع هذا العدد على الكليات المختلفة فى تناوت واضح يظهر من خلال استعراض الجدولين رقم (٢٥،٣٤) الخاصين بأعداد هيئات التدريس والمعاونون فى عامى ٩٤/٩٣ ، ٩٥/٩٤ .

وحيث أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بالتدريس بالجامعات والمعاهد المختلفة سواء أكانوا معيّنين بها أو بالانتداب ولذلك استعرض الجدولان السابقان أعضاء هيئات التدريس بشكل عام .

فإذا كان اجمالى أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات عام ٩٤/٩٣ هو ٦١٢٨٤٤ فإن اجمالى أعداد هيئة التدريس فى نفس العام من مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ تبلغ ٢٣٢٧٧ ومن ثم يكون نصيب كل عضو من هيئة التدريس فى المتوسط حوالى ٢٦ طالب

جدول رقم (٢٤) بيان بأعداد

بيان بأعداد أعضاء هيئة التدريس والمعاونون لهم بالكليات والمعاهد المختلفة ٩٤/٩٢

الكلية والمعاهد	معيد	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	أستاذ	الاجمالي
الآداب	٥٥٢	٥٢٩	٦٨٥	٢٧٩	٢٦٦	٢٢٧٩
الحقوق	٢٧	١٢٥	١٥٧	٩٦	١٢١	٥٤٦
التجارة	٩٣٨	٤٠٨	٢٦٣	١٩٦	١٩٩	١٥٨٥
الاقتصاد	٢٧	٥٩	٤٧	٣٢	٣٥	٣١
العلوم	٧٧٥	١٠٨١	١١٥٩	٨٤٣	٨٥٣	٥١٣٥
الطب	٢٥٩	٢٦٦٩	٩٢١٦	١٥٦٣	١٩٧٠	٨٩٦٣
الزراعة	٢٨٣	٥٢٤	٧٧٥	٧٠٠	١٣٥٩	٢٧٤١
الهندسة والتخطيط العمراني	٩٦٤	١٣٠٨	١١٣٥	٦٥٣	٧٤١	٤٦٠١
الاعلام	٣٠	٢٧	٢٧	١٩	١١	١٠٤
الصيدلة	١٨٥	١٤٦	٢٠٣	١٨٣	٣٣٨	٩٤٣
الأسنان	١١٦	١٩٩	٢١٩	١٣٩	٣٠١	٨٧٤
التربية	٥٨٧	٦٣٠	٩٥٩	٣٢٤	٢٢٢	٢٧٣٣
الطب البشري	١١٧	١٩٣	٣٠٣	١٧٥	٤٠١	١٠٨٨
الاثار	٢٣	١٩	٣٩	٦	١٥	١٠٢
الآلسن	٧٩	١٣٦	٧٦	٢٨	٣٩	٣٣٨
دار العلوم	١٣	٤٣	٤٤	٢٤	٣٣	١٥٦
الخدمة الاجتماعية	٤٩	٤٨	٦٥	٢٧	١٣	٢٠٣
الفنون التطبيقية	٤٤	٦٧	٦٠	٤٧	٤٦	٢٦٤
الفنون الجميلة	٩٦	٨٣	٨٤	٤٧	٤٧	٣٥٧
التربية الفنية	١٠٠	٢٩	٤٦	٣٣	٣٣	٢٢١
التربية الموسيقية	٧٢	٤٣	٣٤	٧	٢٨	١٧٤
تربية رياضية بنين	١٤٢	١٧٦	١٧	٧٣	١٣٤	٦٨٥
سياحة وفنادق	٣٦	١٧	١٣	٤	٦	٧٦
الاقتصاد المنزلي	٦٦	٣٨	٢٩	١٨	٧	١٥٢
النبات	١٠٤	١٣٦	٣١٧	٨٦	٥٢	٥٩٥
الدراسات العربية	٣٢	٣٠	٣٦	١٠	٣	١١١
تربية رياضية بنات	٥٧	٤١	٥٨	٢٨	٥٧	٢٤١
العلاج الطبيعي	٦٤	٥٢	٢٠	٧	١٠	١٥٤
التمريض	٢٠٥	١١١	٧١	٤٥	٣٧	٤٦٩
الدراسات العليا والبحوث	٥٠	٣٠	٢٧	١٢	٧	١٢٦
معهد الكفاية الانتاجية	٣٧	٥٨	٦٧	٢٨	١٤	٢٠٤
معهد الاحصاء	١٣	٢٩	١٨	١٠	١٩	٨٩
معهد الأورام	٢٠	٦٣	٦٦	١٠	١٩	٨٩
معهد الدراسات الافريقية	١٥	١٣	٢١	٩	٩	٦٧
معهد الدراسات العليا للطنونة	صفر	٧	١٤	٦	٢	٣٠
معهد الصحة العامة	٢٦	٢٧	٣١	٢٠	٦٢	١٦٦
معهد البحوث الطبيعية	٢٠	٦٩	٦٣	٤١	٤٧	٢٣٩

تابع جدول رقم (٢٤)

الكلية أو المعهد	معيد	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	الاجمالي
معهد الدراسات التربوية	٨	٨	١٠	٣	٢	٣١
معهد البحوث والدراسات البيئية	٢	٢	١٣	٣	٢	٢٢
معهد حضارات الشرق الأدنى	صفر	٦	٢	١	١	١٠
معهد قانون الأعمال الدولي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
معهد الدراسات العربية كالسيوم	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
معهد الكبد	٨	٥٤	٩	٢	٢	٧٥
الاجمالي	٥٧٧٥	٩٣٢٢	١٠٠٦١	١١٨٠٠	٧٣٧٢	٢٨٢٧٤

جدول رقم (٢٥)
بيان بأعداد أعضاء هيئة التدريس والمعاونون لهم بالكلية والمعاهد المختلفة
٩٥/٩٤

الكلية أو المعاهد	معيد	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	الاجمالي
الآداب	٥٢٧	٥٢٩	٧١٧	٢٩٢	٢٦٦	٢٢٣٦
الحقوق	٤٣	١٣٤	١٥٧	٩٥	١٣٨	٥٦٦
التجارة	٤٥٠	٣٩٦	٤٠٦	١٩٥	٢١٢	١٦٥٩
الاقتصاد	٤٠	٥٦	٥٠	٣٧	٢٥	٢١٨
العلوم	٧١٨	٩٩٨	١٧٠٤	٨٥٩	٩١٢	٥١٩١
الطب	١١٧٩	٢٨٧٢	٢١٩٣	١٦٦٧	٢٠٥٦	٩٩٦٧
الزراعة	٤٨١	٥٠٨	٧٦٩	٧١٣	١٤١٩	٣٨٩٠
الهندسة والتخطيط العمراني	٦٦٩	١٢٥٥	١٤٤٣	٧٤٣	٨٤١	٤٩٥١
الاعلام	١٧	٢٥	٣٢	١٨	١١	١٠٣
الصيدلة	٢١٠	١٢٥	١٩٨	١٩١	٢٣٤	٩٦٨
الأسنان	١٠٧	٢٠١	٢١٦	١٥١	٢١٢	٨٨٧
التربية	٥٥٨	٥٦٦	١٠٠٨	٢٣٨	٢٤٣	٢٧١٣
الطب البيطري	١٥٠	١٨٢	١٩٧	١٦٨	٤٠٥	١٠٢
الأثار	٣٥	١٩	٢٩	٧	١٥	١٠٥
الآلسن	٦٣	١٢٨	٨٣	٢٢	٢٨	٣٣٤
دار العلوم	١٠	٤٢	٤٣	١٩	٣٨	١٥٢
الخدمة الاجتماعية	٤٤	٥٦	٧٤	٢٧	١٦	٢١٢
الفنون التطبيقية	٧٤	٥٢	٧٤	٤٥	٥٠	٢٩٦
الفنون الجميلة	١٠٣	٨٦	٨٦	٤٧	٤٤	٣٦٦
التربية الفنية	٩١	٤١	٥٠	٢٣	٢١	٢٦
التربية الموسيقية	٤٧	٥٨	٢٦	١٣	٢٧	١٧١
تربية رياضية بنين	١٥٨	٢٠٩	١٨٨	٨٧	١٣٩	٧٨١
سياحة وفنادق	٥٠	٢٠	١٩	٣	٧	٩٩
الاقتصاد المنزلي	٦٨	٤٥	٢٠	١٨	٩	٩٩
النبات	١٠٠	١١٩	٢١٧	٩٢	٥٤	٥٨٢
الدراسات العربية	٦	١٧	٢٢	٥	صفر	٥٠
تربية رياضية بنات	١٠٥	٦٧	١١١	٤٩	١٣٦	٤٦٨
العلاج الطبيعي	٦٤	٥٥	٢٤	٨	٧	١٥٨
التمريض	٢٧٣	١٤٤	٧٤	٤٦	٤١	٥٧٨
الدراسات العليا والبحوث	١٢	٢١	٢٤	١١	٤	٧٣
معهد الكفاية الانتاجية	٢٨	٥٤	٧٠	٣٥	١٦	٢٠٣
معهد الاحصاء	١١	٣٠	٢١	١١	٢٢	٩٥
معهد الأورام	١٦	٧٢	٥٢	٣٠	٥٤	٢٢٥
معهد الدراسات الاقليمية	١٣	١٢	٢٢	٨	١١	٦٦

تابع جدول رقم (٣٥)

الكلية أوالمعهد	معيد	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	الاجمالي
معهد الدراسات العليا للطفولة	صفر	١٢	١٧	٦	٣	٣٨
معهد الصحة العامة	٢٢	٢٨	٢٧	٢١	٥٩	١٥٧
معهد البحوث الطبية	١٩	٦٤	٥٤	٣٩	٤٩	٢٢٥
معهد الدراسات التربوية	٨	١٠	١٠	٢	٥	٣٥
معهد البحوث والدراسات البيئية	٣٠	٢	١٥	٣	٢	٢٥
معهد قانون الأعمال الدولي	صفر	صفر	صفر	صفر	١٥	١٥
معهد الدراسات العربية بالقيوم	٢٧	١٢	٢٢	٣	٤	٦٨
معهد الكبد	٨	٥٥	٩	٢	٢	٧٦
الاجمالي	٦٦١٢	٩٣٩٢	١٠٥٨٦	٦١٦٢	٧٨٦٢	٤٠٦١٥

الفصل الثالث

تقويم لتطور القوة الشرائية لتمويل

الحكومي لمنظومة الجامعات المصرية

إعداد

ا. د. لطف الله إمام صالح

مقدمة عامة

القسم الأول:

- رؤية إجمالية لتطور ميزانية الجامعات.
إجمالي الميزانية الحكومية للجامعات والإنفاق العام للدولة.
تطور التركيب الهيكلي لميزانية الجامعات على مستوى إجماليات أبوابها.

(أولاً)

(ثانياً)

القسم الثاني:

- التمايز والتماثل في نصيب كل جامعة من إجمالي ميزانية الجامعات.
التباين بين إجمالي ميزانيات الجامعات.
التمايز والتماثل الزمني في ميزانية كل جامعة على حدة.
التمايز والتماثل بين تطور ميزانية كل جامعة في مجارة عوائل التضخم.

(أولاً)

(ثانياً)

(ثالثاً)

القسم الثالث:

- تقويم مقارن لمدى حصانة كل باب من أبواب الميزانية وعلى مستوى كل جامعة.
الباب الأول للميزانية.
الباب الثاني للميزانية.
الباب الثالث للميزانية.

(أولاً)

(ثانياً)

(ثالثاً)

القسم الرابع:

- الإراحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعي ومتوسط التكلفة السنوية للطلاب.
الإراحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعي.

(أولاً)

١- تطور الطلاب.

٢- تطور الخريجين.

٣- فعالية المنظومة الجامعية إراحة وإحلالاً.

متوسط تكلفة الطالب من التمويل المحتوس لمنظومة التعليم الجامعي.

(ثانياً)

١- متوسط تكلفة الطالب الجامعي من إجمالي الميزانية.

٢- تطور نصيب الطالب الجامعي من تكلفة إثابة عنصر العمل الجامعي.

٣- تطور نصيب الطالب الجامعي من تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية.

٤- تطور نصيب المخصص للطلاب الجامعي من ميزانية الإنفاق الجارى (باب

أول + باب ثانى).

الخلاصة والتوصيات.

قائمة المراجع.

كاد التعليم الجامعي في مصر أن يناهز القرن من عمره و نشأتان في التعليم بعامة وفي التعليم الجامعي بخاصة بالدول المتقدمة أنه كلما طالت عليه الأمد وامتدت به السنين ازداد أصالة وعمقا وثراء وعطاء.

و التعليم الجامعي يفترض أن تلتحق به الفئة الراغبة في مواصلة العلم و التعليم والقادرة علميا على تلك المواصلة العلمية ممن اكملوا دراستهم الثانوية، وهذه الرغبة وتلك القدرة تمثل أبجديات التماس بحواف إطار التعليم الجامعي وبما يشمله هذا الإطار من عوامل وظروف ومضامين بشرية ومادية وتشريعية واجتماعية واقتصادية، وبما تصبغه تطورات تلك العوامل والظروف والمضامين على مدخلات منظومة التعليم الجامعي من مدى الاتصاف بخصائص الاتساق والوثاقة والصلة والكفاية والكفاءة للعملية العلمية الجامعية وما يتساقط من تأثيرات خصائص تلك المدخلات على خصائص آليات وعمليات التشغيل الجامعية من حيث دعم قدرتها النسبية على إضفاء القيم المعرفية المضافة على الموارد البشرية المتعرضة لآداءات آليات عمليات التشغيل الجامعية و بالتالي على مدى ما تنصف به المخرجات الناتجة من الموارد البشرية من مواصفات مطلوبة ومرغوبة سواء أكانت مهارات أو قدرات معرفية أو أدائية والتي يتم إكسابها من خلال تعرض تلك الموارد البشرية لعمليات التشغيل الجامعية ومستوى موانمة تلك المهارات وهذه القدرات على تلبية مقتضيات واحتياجات العمل بأسواق العمل الداخلية والخارجية وأيضا ما تتحلى به تلك المخرجات من الموارد البشرية من اعتبارات ضمان الجودة الأدائية دعما لقدراتها التنافسية في أسواق العمل الداخلية والخارجية.

وانطلاقا من هذا المفهوم لمنظومة التعليم الجامعي إلا أن رؤيتها من منظور اقتصادي لا ينفي ولا يستبعد المنظور الاجتماعي للمنظومة بل على العكس فإن كلا من المنظورين يتكاملان معا في بوتقة واحدة ليفرزا منظورا موحدا يربط منظومة التعليم الجامعي بكافة المنظومات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى سواء المحلية منها أو الإقليمية أو الكوكبية وذلك بتبني مدخل تقويمي لكافة عناصر مدخلات تلك المنظومة بشريا وعينيا وماليا وللموارد البشرية المطهارة معرفيا وذلك بربطها معياريا بمدى اتساق ومدى صلة ومدى وثاقة ما تأهلت به تلك المخرجات معرفيا بمتطلبات الاحتياجات المحلية والإقليمية والكوكبية في عصر يلح على الكيف وينبذ الغير مجدي من الكم، الأمر الذي لن يتحقق ألا بتطبيق منهج يتبنى اعتبارات مفهوم ضمان جودة الموارد البشرية عند تقويم ما اكتسبته تلك الموارد البشرية من قدرات ومهارات لدى تعرضها لعمليات إضفاء وعمليات إضافة قيم معرفية داخل آليات تشغيل منظومة التعليم الجامعي بمصر.

وإذا كان ما يحكم منظومة التعليم الجامعي من ضوابط تشريعية ممثلة فيما صيغ من قوانين جامعية وما استن من قواعد وما سطر من لوائح تنفيذية، تحكم أداء تلك المنظومة تشغيليا، له من الأهمية والأولوية البحثية غير المتكورة لماله من تأثيرات بالغة الأهمية على القدرة الادائية لتلك المنظومة على تحقيق أهدافها إلا أن طرحنا لها جانبا لا يبرره الا تركه كأطروحة هامة يستحق مضمونها التحليل و التقصى تقويما ونقدا بناءا.

وإذا كان لمكاتب التنسيق دورها الأساسي في فرز وتصنيف وتوزيع الطلاب باعتبارهم موارد بشرية تصنف معدة معرفيا بمراحل تعليمية سابقة لتحويلهم إلى موارد بشرية معدة معرفيا بواسطة منظومة التعليم الجامعي بمختلف ما تحتويه تلك المنظومة من مؤسسات تعليمية كليات كانت أو معاهد عليا بمختلف فروعها العلمية تخصصا ومختلف مواقعها الجغرافية توطنها، فإن تمحيص دور مكاتب التنسيق التنظيمي ترتيبا وتصنيفا وتوزيعا لصالح الطلاب والمجتمع أنيا من حيث توزيعها للطلاب أليا دون مراعاة لميول أو مواهب هؤلاء الطلاب (أي دون التأكد من صلاحيتهم لاستيعاب عمليات الإعداد المعرفي فيما وزعوا إليه أليا من تخصصات) مما يصف أليتها التوزيعية بالعشوائية عند ربط المتقدمين إليها بمؤسسات الإضفاء المعرفي، إلا أن مقتضيات عدالة توزيع الطلاب تجعل من التمسك بمكاتب التنسيق كألية توزيع والحق بمنظومة التعليم الجامعي أمرا لا مفر منه بل و أمر لا غنى عنه مع وجود كل سلبياتها التي أن حق إثبات بنوة تلك السلبيات فمرجعه الاختيارات المتبناة من جانب الطلاب أنفسهم وذويهم الذين ينحازون أحيانا قليلة في اختياراتهم لمعيار قدراتهم وميولهم وينحازون غالبا لاعتبارات تتعلق بالأوضاع الاجتماعية الحراكية والرغبة في التمتع بالألقاب المهنية كمعايير في اختياراتهم دونما اعتبار لمواقفهم التنافسية في سوق عمل مفتوح.

وإذا كان استعراض ما سبق من أفكار (تعتبر في حد ذاتها أطروحات بحثية) فإن طرحها في هذا السياق إنما يهدف أولا إلى تبين حضورها في الوعي الاهتمامي للباحث من حيث أن تلك الدراسة تهدف في المقام الأول إلى إجراء تحليل تقويمي لما تخصصه موازنة الدولة من موارد مالية لتمويل عمليات تشغيل منظومة التعليم الجامعي بمصر وذلك بتركيز ما سيبدل من جهد بحثي هنا على ما خصصه التمويل الحكومي من أموال لإحدى عشرة جامعة بعضها يعتبر جامعات أم (كجامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس) وبعضها جامعات متوطنة مكاتبا بمحافظة القاهرة (كجامعات القاهرة وعين شمس وحلوان) وبعضها متوطنة جغرافيا بمحافظات دلتا الوجه البحري (كجامعات طنطا والمنصورة والزقازيق والمنوفية) والأخرى متوطنة بمحافظات صعيد الوجه القبلي (كجامعتي المنيا وأسيوط) والأخيرة تلك الجامعة المؤدية لنشاطاتها المعرفية توزيعا على مدن منطقة القناة وسيناء إلا وهي جامعة قناة السويس.

وتسعى تلك الدراسة إلى إجراء التحليل التقويمي بإبراز تطور التمويل الحكومي لتلك الجامعات مجتمعة ولكل جامعة منها على حدة ثم لكل مجموعة جغرافية جامعية طبقا لما سبق التنويه عنه آنفا.

كما يستهدف التحليل التقويمي إلى إنجاز رؤية تثنائية لتطور المخصص مالي بموازنة كل جامعة على حدة ورصد الاتجاهات العامة لتطور تلك المخصصات مع توضيح لأهم التمايزات والتباينات بين الجامعات كل على حدة من ناحية وبين كل مجموعة إقليمية جغرافية موزعة عليها إحدى عشرة جامعة السابق ذكرها.

ولن يقتصر التحليل التقويمي لتطور واتجاه ولتمايز التخصيص البيني الجامعي لموارد الموازنة العامة للدولة على إجمالي ما يخصص بموازنة كل جامعة من إجمالي الأموال بل سيتم تطبيق هذا المنهج التقويمي إلى مضمون موازنة كل جامعة من تفصيلات سواء تلك التي تتعلق بما يخصص لتمويل الإتفاق الجاري بغنصره من أجور ومرتبات وما في حكمهما (كإثابة مالية لعنصر العمل الجامعي) أو من مقادير أموال تخصص لشراء المستلزمات السلعية والخدمات اللازمة لتفعيل أليات تشغيل المنظومة الجامعية وإمدادها بما يلزمها من أموال جارية لزوم أدائها لوظيفتها في إضفاء المعارف على ما يلجها من موارد بشرية ممثلة في طلابها.

كذلك سيتمند المنهج التقويمي إلى ما يخصص من استثمارات لتجديد أو لإحلال ما هو جديد من أثاث وتجهيزات وآلات ومعدات ممثلا فيما يخصص بالباب الثالث الذي يخصص لتمويل الإنفاق على مختلف أوجه الاستثمارات (في السلع ذات الطبيعة الرأسمالية) سواء على مستوى الإحدى عشرة جامعة إجمالا أو على مستوى كل جامعة على حدة.

و في حقيقة الأمر أن التحليل التقويمي الإجمالي منه و التفصيلي سيقصر فقط على التغطية البحثية للأبواب الثلاثة المذكورة بعاليه وذلك دون أي تناول للباب الرابع من حيث أن هذا الباب يتضمن التحويلات المالية بوجهيها سواء كإيرادات بمكوناتها من مجموعات ثلاث كمصادر تمويل افتراضية (سواء كقروض محلية أو قروض خارجية مباشرة أو كتسهيلات ائتمانية بمصدرها الداخلي و الخارجي)، أو كاستثمارات تترجم في شكل مدفوعات تصنف في مجموعات خمسة. (١) واستبعاد الباب الرابع من الجهد التحليلي الحالي لا يبرره إلا تلافى التكرار والازدواج فيما يخصص بأبواب الميزانية الثلاثة من أموال ولاسيما ما يتعلق بالباب الثالث فيما يتضمنه من قيم توجه لتمويل الاستثمار في السلع ذات الطبيعة الرأسمالية.

و في تناولنا بالتحليل التقويمي سواء لميزانية الجامعات إجمالا أو لميزانية كل باب من أبوابها تفصيلا أو لموازنة كل جامعة على حدة فلن يغيب عن هذا التناول عملية قياس دعوية لحالات المد والجزر بالزيادة والنقصان في القوة الشرائية لما يخصص من أموال بالموازنة الحكومية لتلك الجامعات وذلك من خلال المقارنة بين التطور الزمني في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة (سواء بالحضر أو بالريف) والتطور القيمي زمنيا فيما يخصص من أموال للإنفاق على مختلف بنود الإنفاق الجامعي وذلك لاستشفاف مدى استجابة ما خصص من أموال للجامعات لمقتضيات تحصينها ضد عوامل التضخم حتى تنصرف نتائج التحليل التقويمي إلى تحديد ما إذا كان ما اعتري تلك المخصصات من زيادة انصرف فقط إلى زيادة نقدية جارية أم انصرفت الزيادة إلى تثبيت القدرة الشرائية لتلك المخصصات أم انصرفت الزيادة فعلا إلى زيادة حقيقية في القوة الشرائية لتلك الأموال المخصصة سعيا نحو تقوية لعضدها الشرائي فعلا.

(١) جائي الباب الرابع من الموازنة العامة للدولة (ويطلق على هذا الباب أيضا التحويلات الرأسمالية) هما:

(أولا) الإيرادات: وتنقسم إلى ثلاث مجموعات حيث تشمل المجموعة الأولى القروض المحلية (من بنك الاستثمار القومي و من مصادر أخرى)، وتشمل المجموعة الثانية القروض الخارجية المباشرة (من جهات ومنظمات دولية وأجنبية) والقروض الخارجية التي يعاد اقتراضها عن طريق الخزنة العامة للدولة، أما المجموعة الثالثة فتشمل التسهيلات الائتمانية بمصدرها الداخلي و الخارجي.

(ثانيا) الاستثمارات (المدفوعات): وتصنف إلى خمس مجموعات:

- ١- الإقراض (إقراض جهات محلية أو أجنبية).
- ٢- سداد قروض (لجهات محلية وخارجية).
- ٣- الدفعات المقدمة للاستثمار.
- ٤- الاستثمارات المالية (في الداخل أو في الخارج).
- ٥- تحويلات رأسمالية أخرى.

كما أن الجهد التحليلي التقويمي لم ينصرف فقط لمعالجة الأرقام المطلقة لما خصص من أموال بميزانية الجامعات إجمالاً أو لما خصص لكل جامعة وبكل باب تفصيلاً، بل اتجه الجهد البحثي التقويمي إلى معالجة الأرقام النسبية من خلال الربط بين ما خصص من أموال بمختلف محاور تصنيفها (إجمالاً أو جامعة أو باباً) وبين موضوع ومحل المخصص من الإنفاق المبتغى إلا وهو الطالب الجامعي وذلك من خلال دراسة تقويمية لنصيب الطالب الجامعي من الميزانية الحكومية (إجمالاً أو باباً أو جامعة) من خلال المعالجة التطورية لاتجاه هذا النصيب ومن خلال مقدار ما حظى به نصيب الطالب الجامعي من الميزانية الحكومية من حصانة ومناعة في قدرة هذا النصيب على مواجهة عوامل الإبهالك أو التثبيت أو التعزيد الشرائي من خلال تمحيص ما يتعرض له من إصابات في قوته الشرائية التي يمكن أن تحدثها به عوامل التضخم الملخصة أولاً وأخيراً في الزيادة المضطردة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة حضراً وريفاً.

وقد استدعى إنجاز هذا الجهد التحليلي إلى تخصيص جزء مستقل بذاته لتحديد اتجاهات التطور في أعداد الطلبة وفي أعداد الخريجين دون إغفال لمعدلات الإزاحة خريجين ومعدلات الإحلال ملتحقين بالمنظومة الجامعية المصرية.

وقد انطلق هذا الجهد التحليلي من فرض أساسي ألا وهو: أن مخصص الموارد المالية الحكومية للمنظومة الجامعية قد ابتغى مقدماً لدى اعتماده للزيادة النقدية السنوية لتلك الموارد العمل على تقوية العنصر الشرائي لتلك المخصصات.

وقد ركز الجهد البحثي الدعوي الحالي على اختبار صحة هذا الغرض من عدمه من خلال تطبيق منهج تحليلي استقرائي استدلالى باستخدام العديد من المؤشرات البسيطة والمركبة الأساسية والفرعية، بالإضافة إلى الرسوم والأشكال التوضيحية كأدوات من خلال رؤية تقويمية نقدية بنائية حيث انتهى هذا الجهد البحثي بخلاصة نتائج اختبار الفرض الأساسي للدراسة ذيلت بعدد من التوصيات في هذا الصدد.

وقد تم استعراض الجهد البحثي في أقسام أربعة حيث خصص القسم الأول كمساحة بحثية لاستعراض رؤية اجمالية لتطور ميزانية الجامعات وانصرف القسم الثاني لعرض التمايز و التماثل في نصيب كل جامعة من اجمالي ميزانية الجامعات ، وحاول القسم الثالث اجراء تقويم مقارنة لمدى حصانة كل باب من أبواب الميزانية وعلى مستوى كل جامعة، أما معالجة موضوع الإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعي وتقويم تطور العصد الشرائي لمتوسط التكلفة السنوية للطالب بها فقد تم اجراؤها بالقسم الرابع من هذا البحث.

القسم الأول

رؤية اجمالية لتطور ميزانية الجامعات

(أولا) اجمالى الميزانية الحكومية للجامعات والاتفاق العام للدولة:

حظيت ميزانية الجامعات بطفرة كبيرة فيما خصص لها من موارد مالية، فبينما اصبح مستوى اجمالى الاتفاق العام للدولة عامى ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ يمثل اكثر من ثمانية مرات ونصف قدر مستواه عام ١٩٨١/٨٠ أى بمستوى زيادة قدرها اكثر من النصف فى كل عام لاحق عن قدرها فى كل عام سابق، الا ان تطور مستوى حجم اجمالى ميزانية الجامعة كان اعلى بكثير من تطور حجم اجمالى الاتفاق العام للدولة (انظر الجداول أرقام (١)، (٢)، (٣)).

فقد اصبح مستوى حجم اجمالى ميزانية الجامعات فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى سبعة عشر مرة قدر مستوى حجم اجمالى ميزانية الجامعات فى عام ١٩٨١/٨٠ بمستوى زيادة من عام لاحق مقارنة بعام سابق قدرها اكثر من مرة (انظر الجداول أرقام (١)، (٢)، (٣)).

اى ان الزيادة السنوية فيما خصص من موارد مالية للجامعات تمثل ضعف الزيادة السنوية فيما خصص من موارد مالية على مستوى الدولة ككل، وتؤكد هذه الخلاصة بالتمعن قليلا فى تطور مستوى النسبة المئوية لاجمالى ميزانية الجامعات الى اجمالى الاتفاق العام للدولة حيث كانت هذه النسبة ١,٧٤٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ فاصبحت حوالى ٣,٣٪ عام ١٩٩٤/٩٣.

ولاشك ان تلك المؤشرات معا فى تطورها حجما واتجاها انما تمثل ما حظيت به الجامعات المصرية فى السنوات الاخيرة من اهتمام من متخذى قرار تخصيص الموارد المالية.

وذلك اذا كان له من دلالة واضحة يمكن ان تستشف فبان ما حظيت به الجامعات المصرية من تنامى فيما خصص لها من موارد مالية انما يعكس ما استقر عليه الامر فى السنوات الاخيرة من اعتبار التعليم (والنهضة به تطويرا وتحديثا) المشروع القومى لمصر كقطاع حاكم وقائد لتنمية البنية الاساسية البشرية المصرية بصفة خاصة وكقطاع حاكم ومقطورة قائدة لفعاليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتبار ان ما يوظف من موارد مالية فى التعليم بصفة عامة انما يمثل استثمارا فى رأس المال البشرى المصرى كموارد بشرية تمثل الاداة والهدف من عمليات التنمية وعن قناعة تنموية بما يحدثه هذا النمط من الاستثمارات من توابع تنموية اجتماعية كانت ام اقتصادية.

جدول رقم (١)
تطور اجمالي ميزانية كل جامعة من الجامعات المصرية
و كذلك تطور اجمالي الاتفاق العام للدولة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(القيمة بالالف جنيه)

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢٤٠٦٧	٨٩٢٨٣	٢٣٢٦٢١	٤٠٨١٦٣	٤٥٠٦٦١	٥٠٧٢١١
الاسكندرية	١٧٠١٠	٦٨٦٥٠	١٣١٨٨٩	١٨٨٥٤٢	٢١٧٣٨٤	٢٥٠١١٦
عين شمس	١٥٠٨١	٧٨١٢٨	١٣٥٠٤٢	١٩٣٣١١	٢١٥٢٢٢	٢٥٠٤٧٣
اسيوط	١٠٧٩٧	٥١٩٠٢	٩١٩٣٩	١٣٧٧٣٠	١٥٩٨٤٢	١٢٣٤٠٨
طنطا	٦٣٣٢	٣٩٠٦٢	٥٩٩٥٠	٩٠٠٧٩	٩٧٦٦٥	٧٩٠٩٢
المنصورة	٩٣٧٤	٤٦٦٢٥	١٠٠٦٤٧	١٤٩٢٠٦	١٨٢٧٧٧	١٩٦٤١٢
الزقازيق	١٠٥٧٦	٥٩٠٦٨	١١٩٥٢١	١٦١٠٢٦	١٧٩٩٦٤	١٤٣٩٩٢
المنيا	٣٤٠٨	٢١٨٢٢	٤٢٢٥٠	٦٠٠٨٠	٦٤٧٩٩	٧٦٧٥٢
المنوفية	٤٢٣٨	١٨٨٣٨	٤٢١٦١	٦٨٤٩٢	٦٩٧٨٨	٧٨٧٥٦
قناة السويس	٢٨١٤	١٩٠٦٥	٤٧٩٩٠	٧٣٧٢١	٧٩٤٧٣	٩٠٤٥٧
حلوان	٩١٠٤	٣٢٠٨٩	٦٨٩٣٠	٨٥٨٦٥	٨٨٠٢٣	١٠٠٦٦٥
اجمالى ميزانية الجامعات	١١٢٧٩٩	٥٢٤٥٣٢	١٠٧٢٩٤٠	١٦١٦٢١٥	١٨٠٥٥٩٨	١٨٩٧٣٣٤
اجمالى الاتفاق العام للدولة	٦٤٨٠١٠٠	١٦٠٧٨٥٠٠	-----	٥٢٢٢٣٠٠٠	٥٥٣٢٥٠٠٠	-----

المصادر :

- (١) كافة الارقام الخاصة بميزانية الجامعات المصرية مصدرها: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.
- (٢) الارقام الخاصة بالاتفاق العام للدولة مصدرها: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اصدارات عدة سنوات.
- (٣) لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توفرها.

جدول رقم (٢)

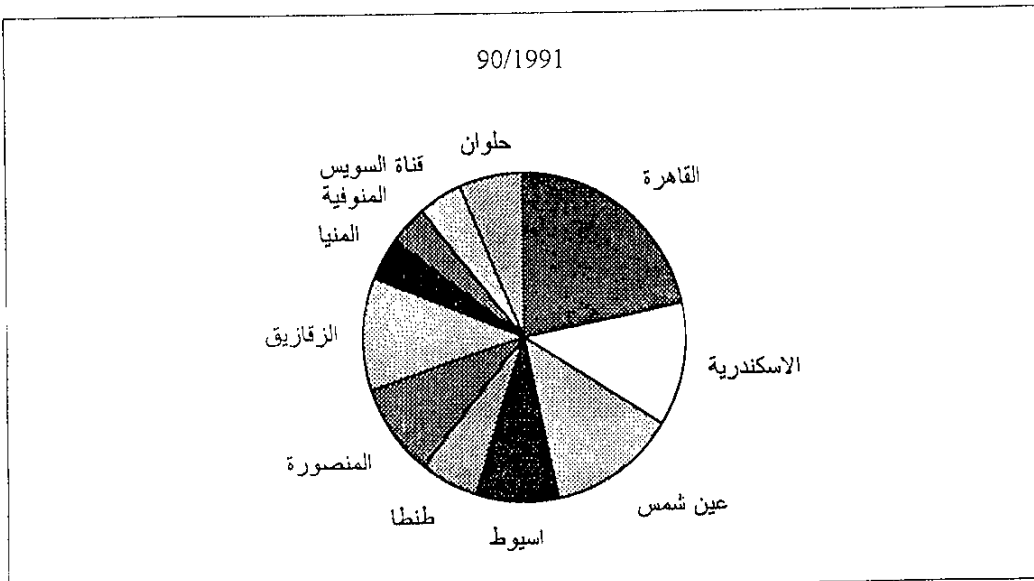
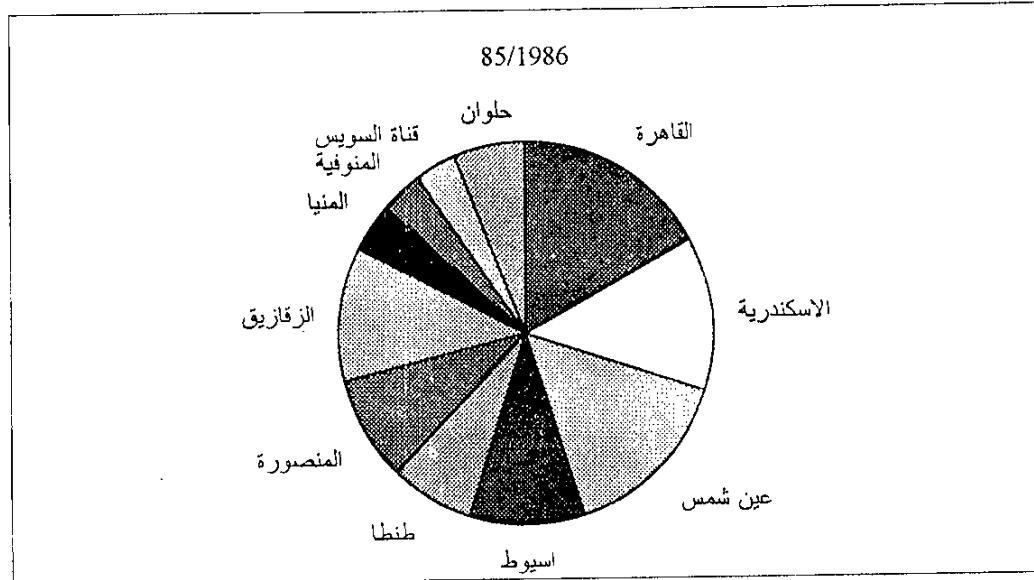
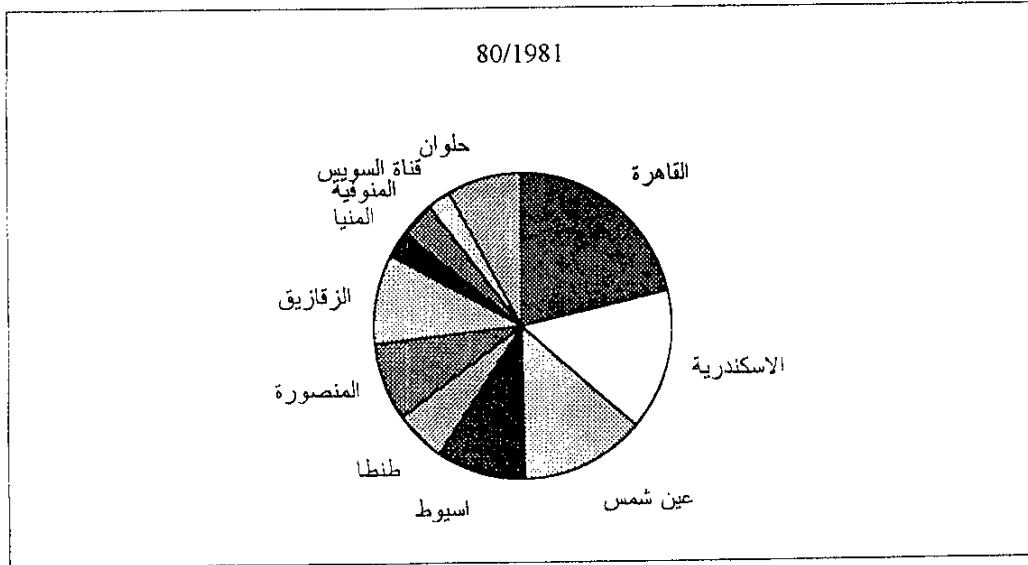
تطور التوزيع النسبي لاجمالى ميزانية كل جامعة الى اجمالى ميزانية الجامعات المصرية
و تطور التوزيع النسبي لاجمالى ميزانية الجامعات الى اجمالى الاتفاق العام للدولة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

الجامعات	السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة		٢١,٣٤	١٧,٠٢	٢١,٦٨	٢٥,٢٥	٢٤,٩٦	٢٦,٧٣
الاسكندرية		١٥,٠٨	١٣,٠٩	١٢,٢٩	١١,٦٧	١٢,٠٤	١٣,١٨
عين شمس		١٣,٣٧	١٤,٨٩	١٢,٥٩	١١,٩٦	١١,٩٢	١٣,٢٠
اسيوط		٩,٥٧	٩,٨٩	٨,٥٧	٨,٥٢	٨,٨٥	٦,٥٠
طنطا		٥,٦١	٧,٤٥	٥,٥٩	٥,٥٧	٥,٤١	٤,١٧
المنصورة		٨,٣١	٨,٨٩	٩,٣٨	٩,٢٣	١٠,١٢	١٠,٣٥
الزقازيق		٩,٣٨	١١,٢٦	١١,١٤	٩,٩٦	٩,٩٧	٧,٥٩
المنيا		٣,٠٢	٤,١٦	٣,٩٤	٣,٧٢	٣,٥٩	٤,٠٥
المنوفية		٣,٧٦	٣,٥٩	٣,٩٣	٤,٢٤	٣,٨٧	٤,١٥
قناة السويس		٢,٤٩	٣,٦٣	٤,٤٧	٤,٥٦	٤,٤٠	٤,٧٧
حلوان		٨,٠٧	٦,١٢	٦,٤٢	٥,٣١	٤,٨٨	٥,٣١
الجمالى ميزانية الجامعات		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية لاجمالى ميزانية الجامعات الى الجمالى الاتفاق العام للدولة		١,٧٤	٣,٢٦	-----	٣,٠٩	٣,٢٦	-----

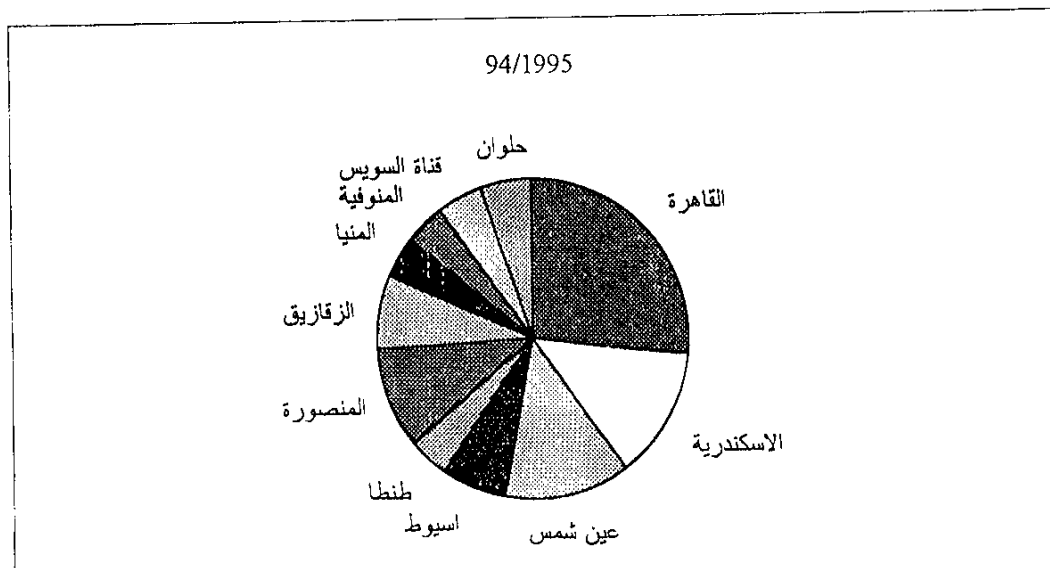
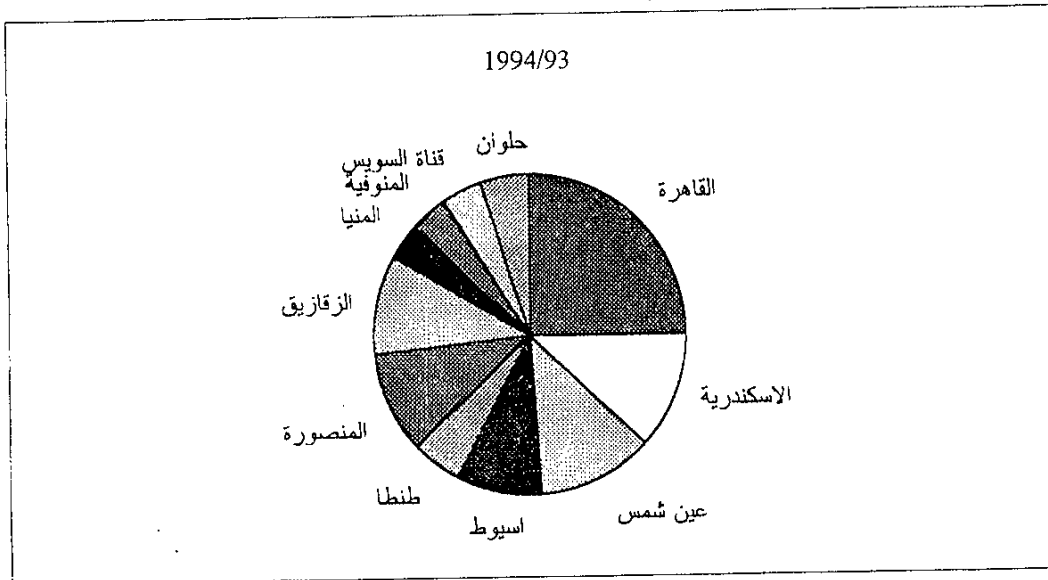
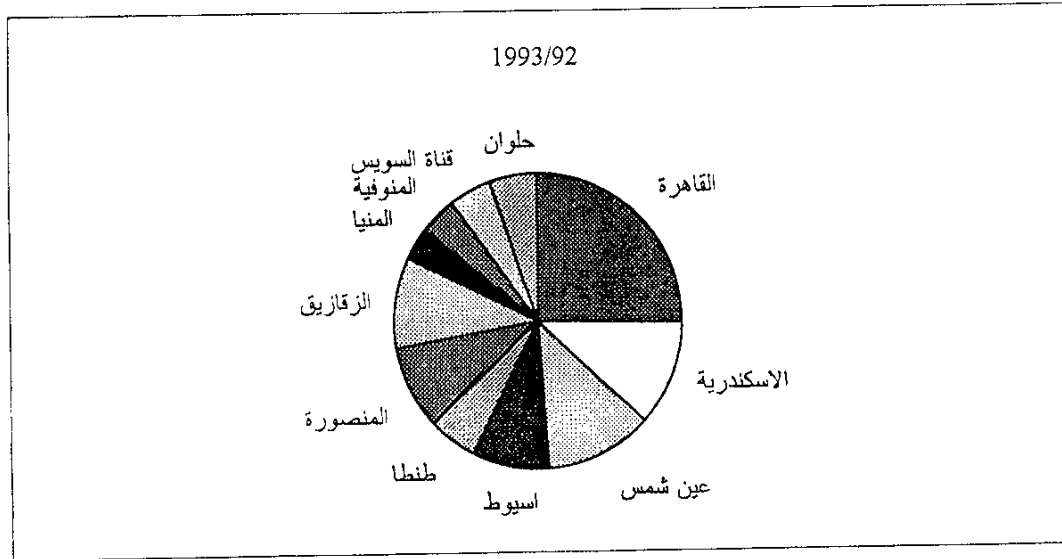
المصادر :

- (١) كافة الارقام الخاصة بميزانية الجامعات المصرية مصدرها: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.
- (٢) الارقام الخاصة بالاتفاق العام للدولة مصدرها: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اصدارات عدة سنوات.
- (٣) لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

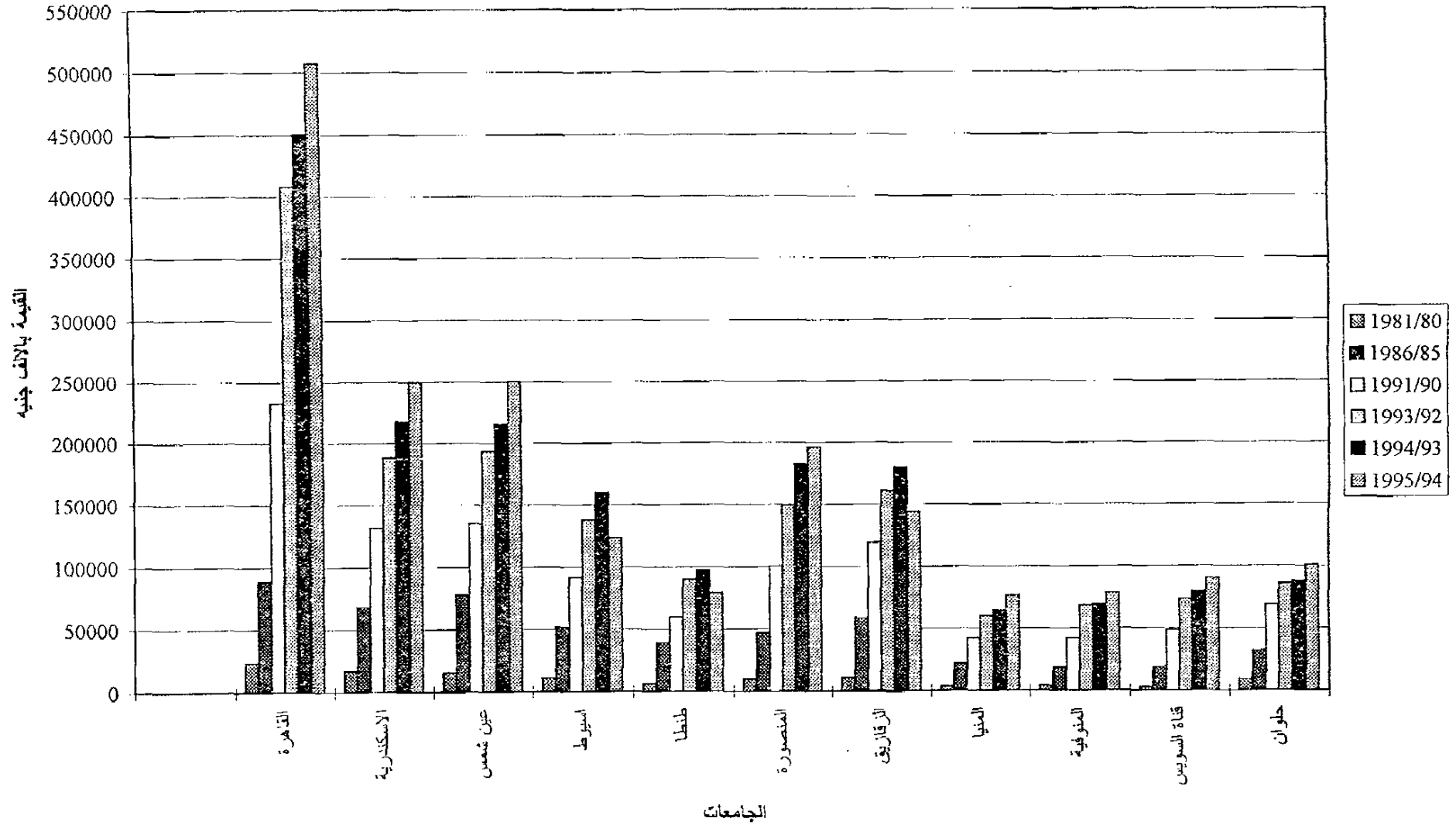
التوزيع النسبي لاجمالي ميزانية كل جامعة الى اجمالي ميزانية الجامعات المصرية



(تابع) التوزيع النسبي لاجمالي ميزانية كل جامعة الى اجمالي ميزانية الجامعات المصرية



تطور توزيع اجمالي الميزانية على الجامعات المصرية



جدول رقم (٣)

الرقم القياسى لاجمالى ميزانية كل جامعة من الجامعات المصرية
و كذلك الرقم القياسى لاجمالى الاتفاق العام للدولة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس = ١٠٠)

الجامعات	السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٠٠	٣٧١	٩٦٧	١٦٩٦	١٨٧٣	٢١٠٧	
الاسكندرية	١٠٠	٤٠٤	٧٧٥	١١٠٨	١٢٧٨	١٤٧٠	
عين شمس	١٠٠	٥١٨	٨٩٥	١٢٨٢	١٤٢٧	١٦٦١	
السيوط	١٠٠	٤٨١	٨٥٢	١٢٧٦	١٤٨٠	١١٤٣	
طنطا	١٠٠	٦١٧	٩٤٧	١٤٢٣	١٥٤٣	١٢٤٩	
المنصورة	١٠٠	٤٩٧	١٠٧٤	١٥٩٢	١٩٥٠	٢٠٩٥	
الزقازيق	١٠٠	٥٥٩	١١٣٠	١٥٢٣	١٧٠٢	١٣٦٢	
المنيا	١٠٠	٦٤٠	١٢٤٠	١٧٦٣	١٩٠٢	٢٢٥٢	
المنوفية	١٠٠	٤٤٤	٩٩٥	١٦١٦	١٦٤٧	١٨٥٨	
قناة السويس	١٠٠	٦٧٨	١٧٠٦	٢٦٢٠	٢٨٢٥	٣٢١٥	
حلوان	١٠٠	٣٥٢	٧٥٧	٩٤٣	٩٦٧	١١٠٦	
الجمالى الميزانية	١٠٠	٤٦٥	٩٥١	١٤٣٣	١٦٠١	١٦٨٢	
الجمالى الاتفاق العام للدولة	١٠٠	٢٤٨	-----	٨٠٦	٨٥٤	-----	

المصادر :

- (١) كافة الارقام الخاصة بميزانية الجامعات المصرية مصدرها: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.
- (٢) الارقام الخاصة بالاتفاق العام للدولة مصدرها: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اصدارات عدة سنوات.
- (٣) لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

ولا أدل على تأكيد ما سبق ذكره من سياسات واتجاهات لمتخذ القرار التنموى (باعتبار التعليم المشروع القومى لمصر وترجمة ذلك فعلا فيما تم تخصيصه وتوظيفه من موارد مالية للجامعات فى السنوات القليلة الماضية) ان تلك الزيادة المعنوية فى الموارد المالية التى تم تخصيصها للجامعات فى السنوات القليلة الماضية لم تقتصر على مجرد زيادة ميزانية الجامعات فى شكلها النقدي فحسب بل ان الزيادة فى ميزانية الجامعات دعمت فى نفس الوقت قوتها الشرائية بحصانة متزايدة ضد عوامل التضخم، الامر الذى يتضح جليا فى كون ان الرقم القياسى العام لتكلفة المعيشة (باتخاذ عام ١٩٨٧/٨٦ كأساس) سواء فى الحضر او فى الريف قد اصبح مستواه فى عام ١٩٩٤ اكثر بقليل من ثلاث مرات (٣,٣) مرة بالحضر و٣,١ (بالريف) قدر مستواه فى عام ١٩٨٦، فى حين ان اجمالى ما خصص لميزانية الجامعات قد اصبح مستواه عام ١٩٩٥/٩٤ اكثر من ثلاث مرات ونصف (٣,٦) مرة قدر مستواه عام ١٩٨٦/٨٥ وفى حين ايضا اصبح مستوى الاتفاق العام للدولة عام ١٩٩٤/٩٣ حوالى ٣,٤ مرة قدر مستواه عام ١٩٨٦/٨٥ ، مما يوضح ان مستوى الزيادة فى القيمة النقدية لميزانية الجامعات قد تجاوزت الى حد ما كل من مستوى الزيادة فى تكلفة المعيشة وايضا مستوى الزيادة فى اجمالى الاتفاق العام للدولة (انظر الجداول أرقام (١)، (٢)، (٣)، (٤)).

الا انه من الجدير بالذكر ان العبرة فى الحكم على مدى حصانة ما يخصص بالميزانية من اعتمادات نقدية ضد عوامل التضخم ليس الاخذ فقط بالزيادة فى القيم النقدية المطلقة للأموال المخصصة ومقارنتها بالتطور فى الرقم القياسى العام لتكلفة المعيشة وانما للحكم على ثبات الحصانة ضد عوامل التضخم من عدمها لابد ان يأخذ فى اعتباره اعداد الطلاب بمعنى ضرورة مقارنة التطور فى الزيادة فى متوسط نصيب الطالب من ميزانية الجامعات بالتطور فى الزيادة فى الرقم القياسى العام لتكلفة المعيشة وهو الامر الذى سيطرق فيما بعد للوصول بشأنه الى خلاصة يقينية على درب اختيار الغرض الذى انطلقت منه الدراسة ألا وهو ان مخصص الموارد المالية للجامعات المصرية قد عمل على تحسين تلك الأموال ضد عوامل التضخم دعما بالثبوت وبالإضافة لقدرتها الشرائية.

(ثانيا) تطور التركيب الهيكلى لميزانية الجامعات على مستوى اجماليات ابوابها:

ان مقارنة توزيع ميزانية الجامعات على ابوابها الثلاثة الاساسية: المرتبات والاجور وما فى حكمها، الانفاق الجارى على المستلزمات السلعية والخدمات، واخيرا على الاستثمارات يوضح جليا ان السنوات من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٥/٩٤ (اذا ما قورنت بعام ١٩٨١/٨٠) قد شهدت انخفاضا فيما خصص للبابين الاول والثانى لصالح زيادة ملموسة ومعنوية فيما خصص للباب الثالث والذى توجه بنوده للاستثمار فى اصول رأسمالية.

وكما هو الامر عادة فى التركيب الهيكلى للموازنات المصرية لقطاعات التعليم والصحة والثقافة والاعلام فإن الباب الاول الذى يوجه للاجور والمرتبات قد فاز بالنصيب الاكبر مقارنة بالبابين الثانى والثالث (انظر الجداول أرقام (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)).

ويتحليل اتجاهات كل باب من الابواب الثلاثة للميزانية خلال الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤ يلاحظ بالنسبة للباب الاول ان عامى ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠ قد شهدا اعلى نسبة لما خصص بميزانية الجامعات للباب الاول فى حين شهد عام ١٩٩٣/٩٢ النسبة الدنيا لما احتله الباب الاول بميزانية الجامعات و يقارب عام ١٩٩٤/٩٣ ايضا هذه النسبة ولكن بزيادة طفيفة (انظر الجدولين رقمى (٥)، (٦)).

جدول رقم (٤)
تطور الرقم القياسى العام لتكلفة المعيشة
(١٠٠ = ١٩٨٧/٨٦)

السنوات	حضر الجمهورية	ريف الجمهورية
١٩٨٦	٨٩,٨	٩١,٨
١٩٨٧	١٠٧,٤	١٠٤,١
١٩٨٨	١٢٦,٤	١٢٥,٦
١٩٨٩	١٥٣,٣	١٥٥,٣
١٩٩٠	١٧٩	١٨١,٥
١٩٩١	٢١٤,٣	٢١١,٣
١٩٩٢	٢٤٣,٥	٢٣٥,٥
١٩٩٣	٢٧٣	٢٦٠,٢
١٩٩٤	٢٩٥,٢	٢٨١,٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى،
اصدارات عدة سنوات.

جدول رقم (٥)
تطور توزيع أبواب ميزانية الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ *
(القيمة بالالف جنيه)

الجامعات	السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
الباب الاول	٧٥١٦٨	٣١٨١٦١	٦٥١٦١٦	٨٦٣٢٤٦	٩٧٥٠٥٧	١٠٩٠٦١٢	
الباب الثانى	٣٢٧٤٠	٨٨٧٨٠	١٧١٥٦٨	٣٠١١٤١	٤١١٣٨٤	٤١٧٠٢١	
الباب الثالث	٢٤٤٥	١٠٤٤٩٠	٢٣٤٦٣١	٣٨٨٦٩٣	٣٣٨٠٧٣	٣١٩٤٩٧	
الباب الرابع	٢٤٤٥	١٣١٠١	١٥١٢٥	٦٣١٣٥	٨١٠٨٤	٧٠٢٠٤	
اجمالى الميزانية	١١٢٧٩٩	٥٢٤٥٣٢	١٠٧٢٩٤٠	١٦١٦٢١٥	١٨٠٥٥٩٨	١٨٩٧٣٣٤	

المصدر: وزارة التعليم، مركز دراسات و أبحاث التعليم العالى.
* لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

جدول رقم (٦)
تطور التوزيع النسبي لكل باب من ابواب ميزانية الجامعات مقارنا باجمالي ميزانية الجامعات
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

السنوات الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
الباب الاول	٦٧	٦١	٦١	٥٣	٥٤	٥٧
الباب الثاني	٢٩	١٧	١٦	١٩	٢٣	٢٢
الباب الثالث	٢	٢٠	٢٢	٢٤	١٩	١٧
الباب الرابع	٢	٢	١	٤	٤	٤
اجمالي الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٥).

وبالنسبة للباب الثانى فقد تزايدت نسبته فى ميزانية الجامعات بشكل مضطرب خلال الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤ بنسبة عظمى فى عام ١٩٩٤/٩٣ وبنسبة دنيا فى عام ١٩٩١/٩٠ (انظر الجدولين رقمى (٥)، (٦)).

اما ما خصص للباب الثالث من نصيب بميزانية الجامعات فقد شهد تزايدا ملموسا خلال سنوات الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ حيث وصلت تلك النسبة لتصبح بالمقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ عشر مرات عام ١٩٨٦/٨٥ واحدى عشرة مرة عام ١٩٩١/٩٠ واثنى عشرة مرة عام ١٩٩٣/٩٢ لتعود تلك النسبة للهبوط قليلا فى عامى ١٩٩٤/٩٣ و ١٩٩٥/٩٤، وقد شهد عام ١٩٩٣/٩٢ القيمة العظمى لنسبة الباب الثالث فى ميزانية الجامعات حيث كانت النسبة فى ذلك العام ٢٤٪ (انظر الجدولين رقمى (٥)، (٦)).

الا ان التنامى الملحوظ والمعنوى فيما خصص للباب الثالث من ميزانية الجامعات يمكن ان يعزى غالبا الى تلبية واشباع حاجات الجامعات الام بالاضافة الى اشباع حاجات الجامعات الاقليمية الى المخصصات الاستثمارية لتكوين اصولها الرأسمالية من مبانى واجهزة وتجهيزات ومعدات ووسائل نقل وغيرها من انماط الاتفاق الاستثمارى.

وباعتبار ان الاتفاق الجارى يجمع بنود اتفاق كل من البابين الاول والثانى اى تمويل الاجور والمرتبات وما فى حكمها وتمويل المستلزمات السلعية والخدمية فنجد ان هذين البابين قد احتلما معا ٩٦٪ من اجمالى الميزانية فى عام ١٩٨١/٨٠ ثم اصبحا معا ٧٩٪ عام ١٩٩٥/٩٤ بعد ان كانا ٧٨٪ عام ١٩٨٦/٨٥ و ٧٧٪ عام ١٩٩١/٩٠ و ٧٢٪ عام ١٩٩٣/٩٢ و ٧٧٪ عام ١٩٩٤/٩٣ ومن ثم فيلاحظ ان الاتفاق الجارى بمجموع البابين الاول والثانى للميزانية قد انخفض بشكل ملموس ومعنوى خلال الاعوام من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٥/٩٤ وذلك لصالح الاستثمار فى الاصول الرأسمالية والتى تمول من الباب الثالث من الميزانية الا ان هذا الاتفاق الجارى قد شهد مستوى شبه ثابت كمكون لميزانية الجامعات خلال الاعوام ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٤/٩٣ و ١٩٩٥/٩٤ وبأدنى مستوى عام ١٩٩٣/٩٢ (انظر الجدولين رقمى (٥)، (٦)).

القسم الثاني

التمايز والتماثل في نصيب كل جامعة من اجمالي ميزانية الجامعات

(أولاً) التباين بين اجمالي ميزانيات الجامعات:

كظاهرة عامة فإن النسبة المئوية السنوية لميزانية كل جامعة تتصف نسبياً بالثبات عبر سنوات الفترة الزمنية من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤ حيث يضيق كثيراً المدى الذي احتلته ميزانية كل جامعة كنسبة مئوية من اجمالي ميزانية الجامعات من سنة لآخرى. وذلك فيما عدا جامعة القاهرة التي اتسمت النسبة المئوية لميزانيتها بالتزايد سن ١٧٪ عام ١٩٨٦/٨٥ الى حوالي ٢٧٪ عام ١٩٩٥/٩٤ (انظر جدول رقم (٢)).

اما بالنسبة لباقي الجامعات فيلاحظ ان جامعة الاسكندرية قد دارت نسبة ميزانيتها خلال الاعوام من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٥/٩٤ حول المدى من ١٢٪ الى ١٣٪ من اجمالي ميزانية الجامعات، وان جامعة عين شمس قد دارت حول نفس المدى خلال نفس الفترة فيما عدا عام ١٩٨٦/٨٥ حيث كانت نسبة ميزانيتها قرابة ١٥٪ من اجمالي ميزانية الجامعات في هذا العام (انظر جدول رقم (٢)).

اما جامعة اسيوط فقد حصلت على حوالي ٩٪ من اجمالي ميزانية كل عام من الاعوام الثلاثة ١٩٩١/٩٠، ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣ في حين ان تلك النسبة كانت حوالي ١٠٪ عام ١٩٨٦/٨٥ و ٧٪ عام ١٩٩٥/٩٤ (انظر جدول رقم (٢)).

اما ميزانية جامعة طنطا فقد ثبتت نسبتها حول ٦٪ خلال الاعوام الثلاثة ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ ثم وصلت الى ٤٪ عام ١٩٩٥/٩٤ (انظر جدول رقم (٢)).

اما ميزانية جامعة المنصورة فقد دارت نسبتها حول ٩٪ من اجمالي ميزانية الجامعات في اعوام ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٣/٩٢ في حين ثبت مستوى نسبتها حول ١٠٪ لكل عام من عامي ١٩٩٤/٩٣ و ١٩٩٥/٩٤ (انظر جدول رقم (٢)).

اما ميزانية جامعة الزقازيق فقد تراوحت نسبتها حول: ١٠٪ عامي ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ و ١١٪ عامي ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠ في حين لم تصل نسبتها الى ٨٪ عام ١٩٩٥/٩٤ (انظر جدول رقم (٢)).

اما ميزانية جامعات الزقازيق والمنيا والمنوفية وقناة السويس فقد دارت نسبة ميزانية كل منها حول ٤٪ من اجمالي ميزانية الجامعات خلال الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤. اما جامعة حلوان فقد دارت نسبة ميزانيتها حول من ٥٪ الى ٦٪ من اجمالي ميزانية الجامعات خلال الفترة نفسها (انظر جدول رقم (٢)).

وهكذا فقد احتفظ نصيب كل جامعة من اجمالي ميزانية الجامعات بمستوى شبه ثابت خلال الفترة محل الدراسة، الا ان شيوع تلك الظاهرة لاينفى استثنائ جامعة القاهرة بالنصيب الاكبر من ميزانية الجامعات فقد استأثرت جامعة القاهرة بحوالى ربع ميزانية الجامعات ولاسيما خلال الاعوام الاخيرة ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ و ١٩٩٥/٩٤ ويليها فى الترتيب الاستثنائى تنازليا جامعات الاسكندرية وعين شمس والزقازيق ثم يليها جامعات المنصورة ثم اسيوط على الترتيب، اما جامعات حلوان وقناة السويس والمنوفية ثم المنيا فتمثل مجموعة متشابهة من حيث ما نالته كل منها من ميزانية كنسبة من اجمالي ميزانية الجامعات خلال الفترة محل التحليل(انظر جدول رقم (٢)).

وجدير بالذكر ان فقط ثلاث جامعات: القاهرة والاسكندرية وعين شمس (وهى فى الوقت نفسه يمكن اعتبارها الجامعات الام) من بين الالدى عشرة جامعة المتاحه ببياناتها قد اقترب ما تستأثر به معا بقرابة نصف اجمالي ميزانية انجامعات الاحدى عشرة بل انه فى عام ١٩٩٥/٩٤ حصلت تلك الجامعات الثلاثة معا على حوالى ٥٣٪ من اجمالي ميزانية الجامعات الاحدى عشرة، هذا فى حين ان جامعات ثلاثة: المنيا والمنوفية وقناة السويس قد حصلت معا على قرابة ١٠٪ فقط من اجمالي ميزانية الجامعات الاحدى عشرة فى كل عام من اعوام الفترة محل الدراسة وقد يرجع الامر فى هذا الخصوص الى الحداثة النسبية لتلك الجامعات مقارنة بالجامعات الام الثلاثة: القاهرة والاسكندرية وعين شمس(انظر جدول رقم (٢)).

وقد نالت ثلاث جامعات: اسيوط و المنصورة والزقازيق قرابة ٢٩٪ من اجمالي ميزانية الجامعات لكل عام من اعوام الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٤/٩٣ فيما عدا عام ١٩٩٥/٩٤ حيث انخفضت نسبة نصيب الجامعات الثلاثة واصبحت ٢٤٪ من اجمالي ميزانية الجامعات فى ذلك العام(انظر جدول رقم (٢)).

(ثانيا) التمايز والتماثل الزمنى فى ميزانية كل جامعة على حدة:

مما يلفت النظر انه فى عام ١٩٩٥/٩٤ حدثت طفرة كبيرة فى ميزانية كل جامعة على حدة وذلك بالمقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ ، فميزانية جامعة قناة السويس اصبح مستواها فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ٣٢ مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨١/٨٠ ، كما ان جامعة المنيا اصبحت ميزانيتها فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ٢٣ مرة قدر ميزانيتها فى عام ١٩٨١/٨٠ ، اما جامعتى القاهرة و المنصورة فقد اصبحت ميزانية كل منها فى عام ١٩٩٥/٩٤ قرابة ٢١ مرة قدر ميزانيتها فى عام ١٩٨١/٨٠ ، فى حين ان ميزانية جامعة المنوفية اصبحت فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ١٩ مرة قدر ميزانيتها فى عام ١٩٨١/٨٠(انظر جدول رقم (٣)).

اما ميزانية جامعتى عين شمس والاسكندرية فقد اصبحت فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ١٧ مرة و ١٥ مرة على التوالي قدر ميزانية كل منها عام ١٩٨١/٨٠(انظر جدول رقم (٣)).

اما ميزانية جامعتى طنطا والزقازيق فقد وصلت ميزانية كل منها فى عام ١٩٩٥/٩٤ الى قرابة ١٣ مرة قدر ميزانية كل منها فى عام ١٩٨١/٨٠(انظر جدول رقم (٣)).

اما جامعتى اسيوط وحلوان فقد اصبحت ميزانية كل منها على حدة فى عام ١٩٩٥/٩٤ قدر ميزانيتها عام ١٩٨١/٨٠ حوالى ١١ مرة(انظر جدول رقم (٣)).

وجدير بالتنويه ان جامعات: اسيوط وطنطا والزقازيق قد عرفت ميزانية كل منها انخفاضا فى مستواها فى عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ بعد ان شهدت ميزانية كل منها تزايدا مضطربا خلال الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٤/٩٣ اما بقية الجامعات الثمانية الاخرى فقد شهدت ميزانية كل منها استمرارا فى تزايدها المضطرب خلال كل عام من اعوام الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤ وذلك مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ (انظر جدول رقم (٣)).

(ثالثا) مدى التمايز أو التماثل بين تطور ميزانية كل جامعة فى مجارة عوامل التضخم :

و التساؤل الذى يطرح نفسه فى هذا المقام يتعلق بمدى لحاق الزيادة التى طرأت بميزانية كل جامعة بالزيادة فى تكلفة المعيشة؟ وفى صياغة فى عبارة اخرى لهذا التساؤل: ما هى قدرة الزيادة التى طرأت على ما خصص من موارد مالية للجامعات فى المحافظة على القوة الشرائية لميزانية كل جامعة؟

الامر الذى تجيب عنه المقارنة بين الزيادة التى طرأت على ميزانية كل جامعة خلال الفترة محل الدراسة وبين الزيادة التى طرأت فى تكلفة المعيشة خلال نفس الفترة.

فالرقم القياسى لتكلفة المعيشة بالحضر (باستخدام عام ١٩٨٧/٨٦ كسنة اساس) يمثل مستواه فى عام ١٩٩٤ حوالى ٣,٣ مرة قدر مستواه فى عام ١٩٨٦ وبالريف اصبح الرقم القياسى لتكلفة المعيشة فى عام ١٩٩٤ حوالى ٣,١ مرة قدر مستواه فى عام ١٩٨٦.

وبالمقارنة بين التطور فى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة بالتطور فى ميزانية كل جامعة على حدة من الجامعات الاحدى عشرة خلال الفترة من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٤ نجد ان: ميزانية جامعة القاهرة كانت الميزانية الأكثر حصانة ضد عوامل التضخم اذ ان مستواها فى عام ١٩٩٤ يمثل حوالى خمس مرات قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ ويليهما فى المناصة التضخمية ميزانية جامعة قناة السويس التى اصبح مستواها فى عام ١٩٩٤ حوالى ٤,٢ مرة قدر مستواها عام ١٩٨٦ اما جامعتى المنصورة والمنوفية فتأتى حصانة كل منها ضد عوامل التضخم فى المرتبة التالية اذ ان مستواهما فى عام ١٩٩٤ على الترتيب اصبح ٣,٩ مرة و ٣,٧ مرة قدر مستوى ايا منهما فى عام ١٩٨٦ (انظر الجدولين رقمى (٣)، (٤)).

اما جامعات الاسكندرية وعين شمس واسيوط وطنطا والزقازيق والمنيا وحلوان فقد اتسمت ميزانية كل منها بضعف قوتها الشرائية نتيجة ضعف حصانيتها ضد عوامل التضخم لانخفاض مستوى الزيادة فيها عن مستوى الزيادة فى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة خلال الفترة محل الدراسة.

فميزانية جامعة الاسكندرية لم تزد ميزانيتها فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٣,٢ قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ وجامعة اسيوط لم تزد ميزانيتها فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٣,١ قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ وميزانية جامعة الزقازيق لم تزد فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٣,٠٤ مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ وميزانية جامعة المنيا لم تزد فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٢,٩٧ مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ وميزانية جامعة حلوان لم تزد فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٢,٧٥ مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ وميزانية جامعة طنطا لم تزد فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٢,٥ مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ (انظر الجدولين رقمى (٣)، (٤)).

ومن ثم فإن ميزانية جامعة القاهرة تعتبر ميزانية عالية التحصيل وميزانية جامعة قناة السويس تعتبر ميزانية جيدة التحصيل أما ميزانيات كل من جامعتي المنصورة والمنوفية فتعتبر ميزانيات مقبولة التحصيل ضد عوامل التضخم والتي يجب عنها التطور بالزيادة في الرقم القياسى لتكلفة المعيشة حضرا كان أم ريفاً.

والجدير بالذكر ان ميزانية جامعة الاسكندرية فى تطورها خلال الفترة محل المقارنة لم تتماس وتطور الرقم القياسى لتكلفة المعيشة بالحضر على الرغم من وجودها بمحافضة حضرية، اما جامعة اسيوط فإن ميزانيتها فى تطورها المتزايد تماست و الرقم القياسى لتكلفة المعيشة بالريف دون الحضر، اما جامعات عين شمس وطنطا والرقازيق والمنيا وحلوان فلم يقترب مستوى الزيادة فى ميزانيتها فى عام ١٩٩٤ مقارنا بعام ١٩٨٦ بمستوى الزيادة فى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة حضرا كان ام ريفاً عن نفس الفترة، الامر الذى يتضح منه جليا ان ميزانية اربع جامعات فقط تزايدت قوتها الشرائية خلال الفترة محل الدراسة بينما ان ميزانية ثمانى جامعات تقلصت وتراجعت القوة الشرائية لميزانية كل منها وذلك على الرغم من ان اجمالى ميزانية الجامعات الاحدى عشرة قد اعتبر أنفا محصنا ضد فقدان قوته الشرائية، الا ان التحليل التفصيلى للامر يوضح جليا ان ذلك لم ينطبق الا على اربع جامعات فقط دون الجامعات الثمانية الاخرى (انظر الجدولين رقمى (٣)، (٤)).

جدول رقم (٧)
بيان بتطور ميزانية الباب الاول لكل جامعة من الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ *
(القيمة بالالف جنيه)

الجامعات	السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٧١٦٤	٦٣٧٥١	١٢٩٦٩٨	١٧٠٣٤٨	١٩٣٠٢٦	٢٣٨٩٠٤	
الاسكندرية	١٢١٠١	٤٧٣٤٢	٩٩٢٩٧	١٢٤٦١٦	١٣٨٩٣٢	١٦٩٢٠٥	
عين شمس	١٠٦٣٩	٤٥٤٨٦	٩٣٦٩٦	١٢٧٠٣٦	١٤٢٨٢٤	١٧١٨٥٩	
اسيوط	٦٩٩٣	٢٩٣١٩	٥٥٣٧٨	٨٠٩٢٨	٩٢٩٤٩	٧٦٢٠٦	
طنطا	٣٩٠٧	١٨٨٨٤	٣٨٢٧٤	٥٠٦٩٤	٥٦١٦٣	٤٧٦٨٢	
المنصورة	٤٩٣٠	٢١٧٩٤	٤٦٢٨٨	٦٠٢٨٣	٦٨٠٢٦	٨٥٠٨٨	
الزقازيق	٦٨٣٧	٣٩٠١٥	٨٨٨٥٥	١١٣٥٣٧	١٢٨٩٥٦	١٠٨١٤٥	
المنيا	٢١٢٦	١٢٢١١	٢٤٣٦٢	٣٠٩٠٦	٣٥٢٣٦	٤٥٧٣٤	
المتوفية	٢١٤٤	١٠٢٥٠	٢١٤١٣	٣١٢٠٤	٣٤٠٣٨	٤١١٥٧	
قناة السويس	١٥١١	٨٧٤٦	١٩١٦٥	٢٨٣٦٩	٣٤٤٩٢	٤٤٩٤٧	
حلوان	٦٨١٩	٢١٣٦٣	٣٥١٩٠	٤٥٣٢٥	٥٠٤١٥	٦١٦٨٥	
اجمالى الميزانية	٧٥١٦٨	٣١٨١٦١	٦٥١٦١٦	٨٦٣٢٤٦	٩٧٥٠٥٧	١٠٩٠٦١٢	

المصدر: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.
* لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

القسم الثالث

تقويم مقارن لمدى حصانة كل باب من أبواب الميزانية وعلى مستوى كل جامعة

(أولاً) الباب الاول للميزانية :

على الرغم من ضآلة نسبة ما حصلت عليه جامعة قناة السويس من اجمالي الباب الاول لميزانية الجامعات والذي لم يتعدى ٤٪ (انظر جدول رقم (٨))، الا ان مستوى الباب الاول لميزانية جامعة قناة السويس فى عام ١٩٩٥/٩٤ زاد قدر مستواه فى عام ١٩٨١/٨٠ بحوالى ثلاثون مرة (انظر جدول رقم (٩))، وينطبق نفس القول على جامعة المنيا التى تزايدت ميزانية الباب الاول بها بمقدار ٢٢ مرة فى عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ (انظر جدول رقم ٩)) على الرغم من ان نصيب الباب الاول لهذه الجامعة لم يتجاوز ٤٪ من اجمالى الباب الاول للجامعات الاحدى عشرة محل الدراسة (انظر جدول رقم (٨)).

اما جامعات المنصورة والزقازيق وعين شمس فقد تزايدت ميزانية الباب الاول فى عام ١٩٩٥/٩٤ على التوالى بمقدار ١٧ مرة، و ١٦ مرة، و ٢٠ مرة وذلك مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠. على الرغم ان نسبة ميزانية الباب الاول لجامعة المنصورة لم تتجاوز ٨٪، وان نسبة ميزانية الباب الاول لجامعة الزقازيق لم تتجاوز ١٠٪، وان نسبة ميزانية الباب الاول لجامعة عين شمس قد وصلت الى ١٦٪ من اجمالى ميزانية الباب الاول للجامعات فى عام ١٩٩٥/٩٤ (انظر الجدولين ارقام (٨) و (٩)).

وميزانية الباب الاول بجامعة المنوفية اصبحت ١٩ مرة فى عام ١٩٩٥/٩٤ قدر ميزانية هذا الباب فى عام ١٩٨١/٨٠ على الرغم ان ميزانية هذا الباب لتلك الجامعة لم يتجاوز ٤٪ من اجمالى ميزانية هذا الباب للاحدى عشرة جامعة (انظر الجدولين ارقام (٨) و (٩)).

اما جامعتى القاهرة والاسكندرية فقد اصبحت ميزانية الباب الاول لكل منهما على حدة ١٤ مرة فى عام ١٩٩٥/٩٤ قدر مستواها فى عام ١٩٨١/٨٠ وعلى الرغم من ان هذه الزيادة اقل بقليل من الزيادة فى مستوى اجمالى ميزانية الباب الاول للاحدى عشرة جامعة معا والذي حدث فى عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ (حوالى ١٥ مرة) الا ان نسبة ميزانية الباب الاول لجامعة القاهرة تمثل ٢٢٪ من اجمالى ميزانية هذا الباب فى عام ١٩٩٥/٩٤ للاحدى عشرة جامعة وان نسبة ميزانية الباب الاول لجامعة الاسكندرية فى هذا العام تمثل ١٦٪ من اجمالى ميزانية الاحدى عشرة جامعة فى نفس العام (انظر الجدولين ارقام (٨) و (٩)).

اما جامعات: طنطا واسيوط وحلوان فإن مستوى الباب الاول من ميزانية كل منها فى عام ١٩٩٥/٩٤ اصبحت ١٢ مرة و ١١ مرة و ٩ مرات على التوالى، قدر مستوى كل منها فى عام ١٩٨١/٨٠ وذلك على الرغم من ان نسبة الباب الاول لكل جامعة منها فى عام ١٩٩٥/٩٤ على الترتيب: ٤٪، ٧٪، ٦٪ من اجمالى ميزانية الباب الاول للاحدى عشرة جامعة (انظر الجدولين ارقام (٨) و (٩)).

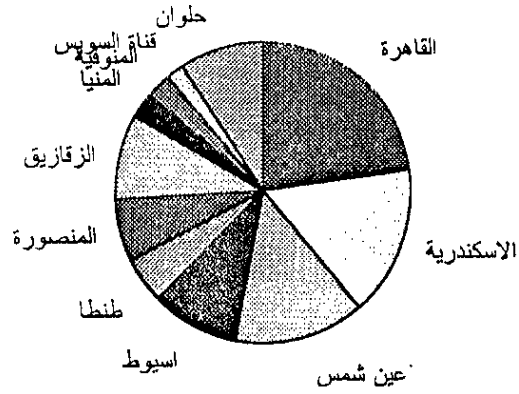
جدول رقم (٨)
تطور التوزيع النسبي للباب الاول من ميزانية كل جامعة
منسوبا الى اجمالى الباب الاول من ميزانية الجامعات
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٢
الاسكندرية	١٦	١٥	١٥	١٤	١٤	١٦
عين شمس	١٤	١٤	١٤	١٥	١٥	١٦
السيوط	٩	٩	٨	٩	١٠	٧
طنطا	٥	٦	٦	٦	٦	٤
المنصورة	٧	٧	٧	٧	٧	٨
الزقازيق	٩	١٢	١٤	١٣	١٣	١٠
المنيا	٣	٤	٤	٤	٤	٤
المنوفية	٣	٣	٣	٤	٣	٤
قناة السويس	٢	٣	٣	٣	٤	٤
حلوان	٩	٧	٥	٥	٥	٦
اجمالى الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

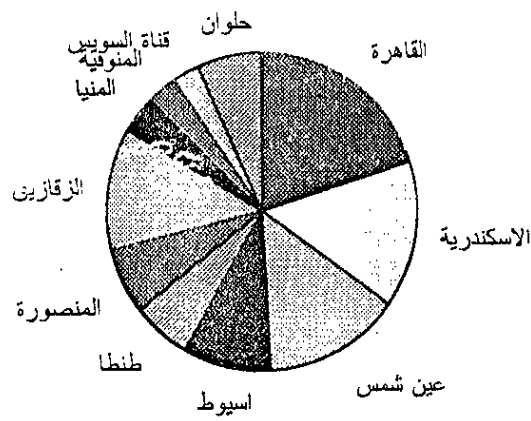
المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٧).

التوزيع النسبي للباب الاول من ميزانية كل جامعة الى اجمالي ميزانية الباب الاول

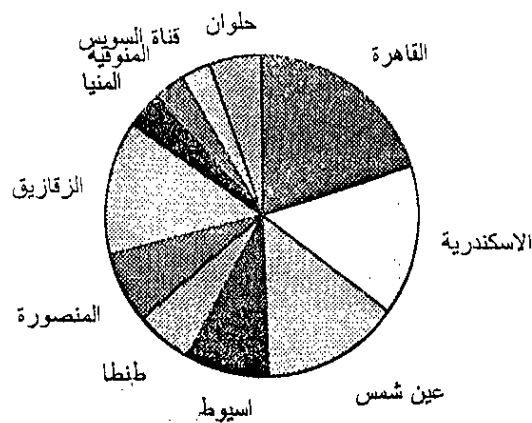
60/1981



85/1986

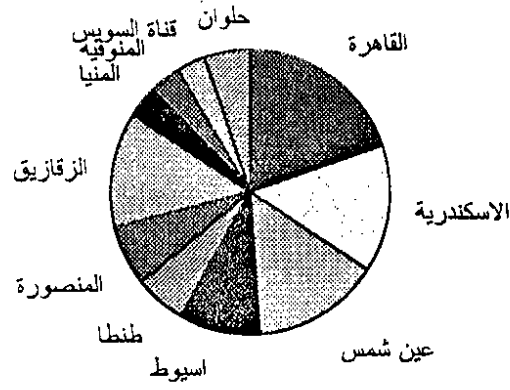


90/1991

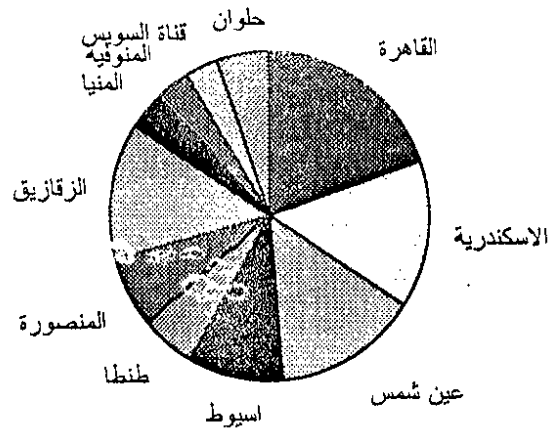


(تابع) التوزيع النسبي للباب الاول من ميزانية كل جامعة الى اجمالي ميزانية الباب الاول

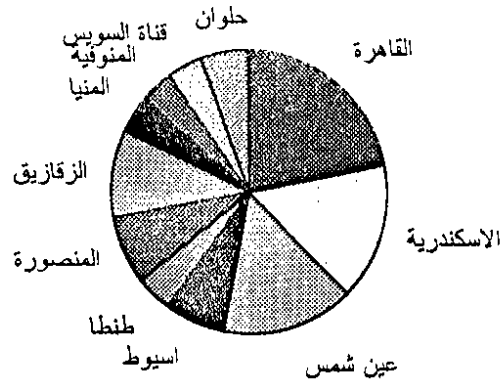
92/1993



93/1994



94/1995

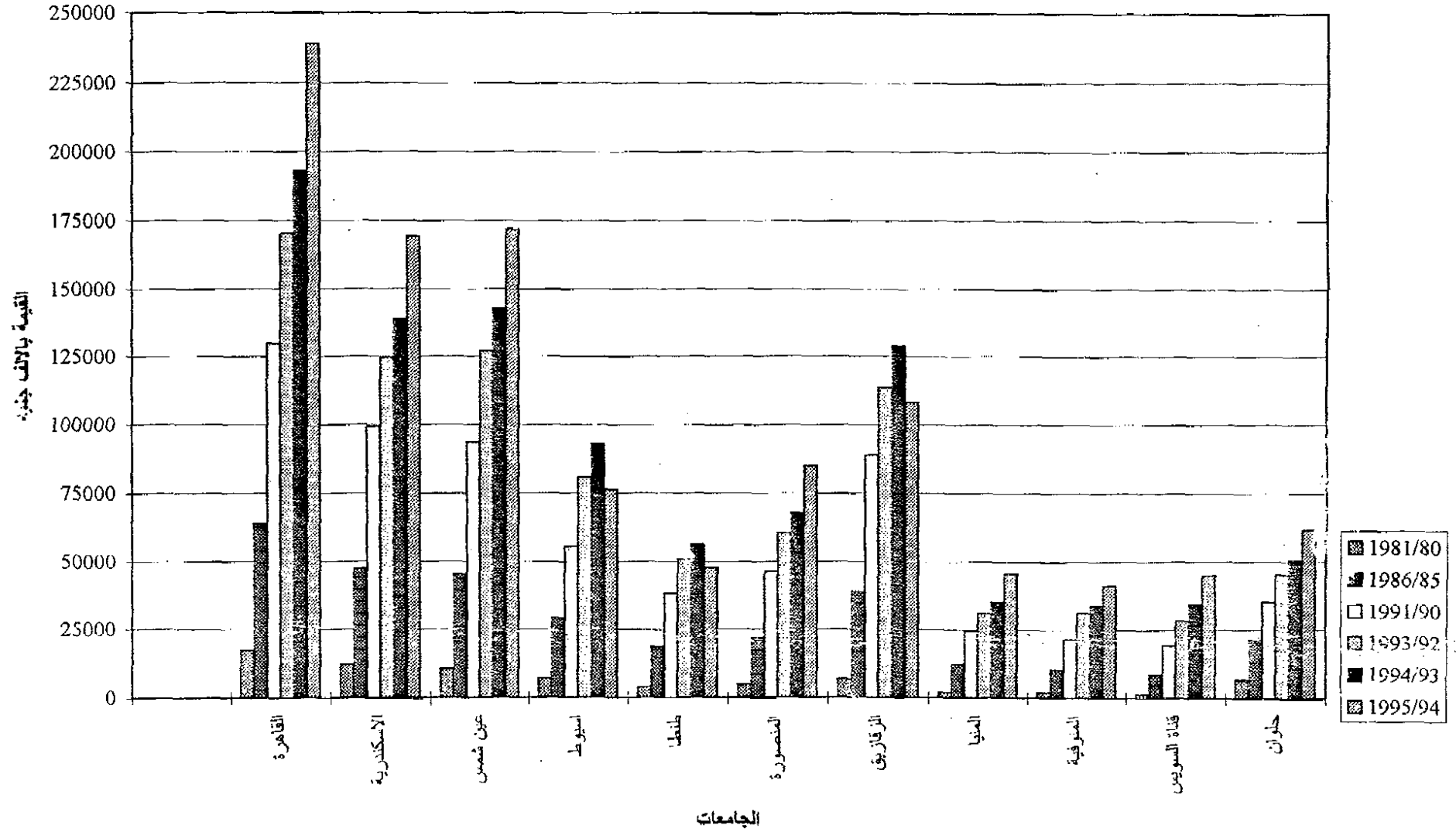


جدول رقم (٩)
تطور الرقم القياسى للباب الاول من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس = ١٠٠)

السنوات الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٠٠	٣٧١	٧٥٦	٩٩٢	١١٢٥	١٣٩٢
الاسكندرية	١٠٠	٣٩١	٨٢١	١٠٣٠	١١٤٨	١٣٩٨
عين شمس	١٠٠	٤٢٨	٨٨١	١١٩٤	١٣٤٢	١٦١٥
اسيوط	١٠٠	٤١٩	٧٩٢	١١٥٧	١٣٢٩	١٠٩٠
طنطا	١٠٠	٤٨٣	٩٨٠	١٢٩٨	١٤٣٨	١٢٢١
المنصورة	١٠٠	٤٤٢	٩٣٩	١٢٢٣	١٣٨٠	١٧٢٦
الزقازيق	١٠٠	٥٧١	١٣٠٠	١٦٦١	١٨٨٦	١٥٨٢
المنيا	١٠٠	٥٧٥	١١٤٦	١٤٥٤	١٦٥٨	٢١٥٢
المنوفية	١٠٠	٤٧٨	٩٩٩	١٤٥٦	١٥٨٨	١٩٢٠
قناة السويس	١٠٠	٥٧٩	١٢٦٨	١٨٧٧	٢٢٨٣	٢٩٧٥
حلوان	١٠٠	٣١٣	٥١٦	٦٦٥	٧٣٩	٩٠٥
اجمالى الميزانية	١٠٠	٤٢٣	٨٦٧	١١٤٨	١٢٩٧	١٤٥١

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٧).

تطور الميزانية بالجامعات المصرية (الباب الاول)



ومن ثم فإن هناك خمس جامعات: القاهرة والاسكندرية واسيوط وطنطا وحلوان مستوى الزيادة في ميزانية الباب الاول لكل منها في عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ اقل من نسبة الزيادة في اجمالي الباب الاول للجامعات الاحدى عشرة وعن نفس عامى المقارنة، هذا في حين ان ست جامعات : عين شمس والمنصورة والزقازيق و المنيا والمنوفية وقناة السويس نسبة الزيادة في الباب الاول لكل منها في عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ اكثر من نسبة الزيادة التى لحقت باجمالي الباب الاول بميزانية الاحدى عشرة جامعة (انظر الجدولين ارقام (٨) و (٩)).

ومن الملاحظ ان الثلاث جامعات الام : القاهرة والاسكندرية وعين شمس قد حصلت معا على ٥٤٪ من اجمالي الباب الاول لميزانية الجامعات في عام ١٩٩٥/٩٤ وكانت هذه النسبة ٤٩٪ في كل سنة من سنوات الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
الجامعات المتوطنة بالقاهرة العاصمة

جدول رقم (١٠)
بيان بتطور ميزانية الباب الثانى بكل جامعة من الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ *
(القيمة بالالف جنيهه)

الجامعات	السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٦٨٢٣	٢٠٠٠	٣٧٧١٠	٩١٩٧٣	١١٩٤٠٠	١٣٧٨٦٣	
الاسكندرية	٤٨٢٧	١٢٥٧٨	١٩٤٤٢	٣٠٠٦٠	٤٩٤٤٠	٥٥٧٧٩	
عين شمس	٤٢٠١	١٧٧٨٥	٢٣٨٦١	٣٦١٢٧	٤٥٠٩٤	٥٣٢٧٥	
اسيوط	٣٧٤٥	١١٥٢٢	١٨٠٨٣	٢٤٩٨٧	٣٦٧١٨	١٨٢٤٨	
طنطا	١٩٣٨	٧٩٨٠	١٢٠٠٣	١٧١٢٩	٢٣٢٤٣	١٣٢١٠	
المنصورة	٢٧٣٠	١٠٢٦٣	١٨٨٢٨	٤٠٩٩٦	٥٨٨٧١	٦٦٤٩٩	
الزقازيق	٣١٢٢	١٠٧٤٧	١٥٧٩٠	٢٦٩٠٤	٢٩٩٨٩	١٥٣٧٩	
المنيا	١٢٨٢	٣٨٩٩	٧١٥٤	١٠٦٨٩	١٤٠٤٥	١٦١٢٥	
المنوفية	١٠٢٩	٣٤٣١	٦٥٧٣	١٠٣٤٢	١٣٦٠٨	١٥٥٤٢	
قناة السويس	٧٨٨	٣٠٦٩	٥٥٣٦	٧٣٧٩	١١٢٧٥	١٤١٦٢	
حلوان	٢٢٥٥	٥٥٠٦	٦٥٨٨	٨٥٥٥	٩٧٠١	١٠٩٣٩	
اجمالى الميزانية	٣٢٧٤٠	٨٨٧٨٠	١٧١٥٦٨	٣٠١١٤١	٤١١٣٨٤	٤١٧٠٢١	

المصدر: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.
* لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

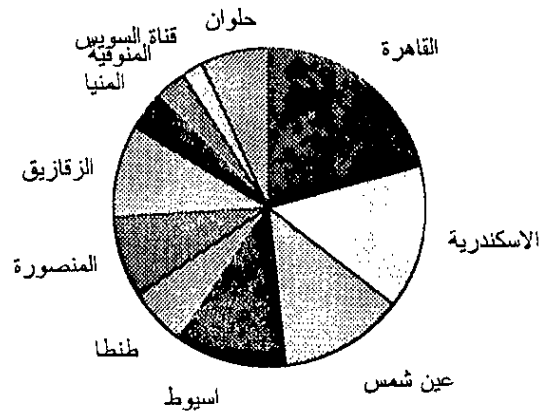
جدول رقم (١١)
تطور التوزيع النسبي للباب الثاني من ميزانية كل جامعة
منسوبا الى اجمالي الباب الثاني من ميزانية الجامعات
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢١	٢	٢٢	٣١	٢٩	٣٣
الاسكندرية	١٥	١٤	١١	١٠	١٢	١٣
عين شمس	١٣	٢٠	١٤	١٢	١١	١٣
اسيوط	١١	١٣	١١	٨	٩	٤
طنطا	٦	٩	٧	٦	٦	٣
المنصورة	٨	١٢	١١	١٤	١٤	١٦
الزقازيق	١٠	١٢	٩	٨	٧	٤
المنيا	٤	٤	٤	٤	٣	٤
المنوفية	٣	٤	٤	٣	٣	٤
قناة السويس	٢	٣	٣	٢	٣	٣
حلوان	٧	٦	٤	٣	٢	٣
اجمالي الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

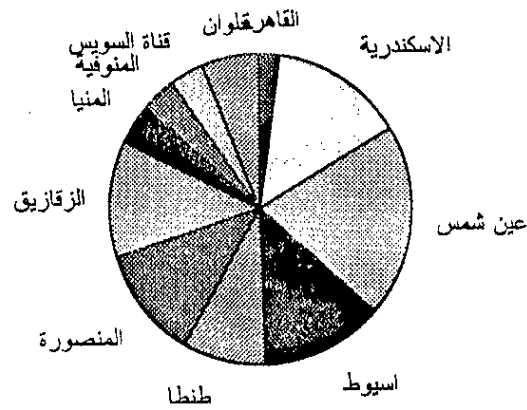
المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٠).

التوزيع النسبي للباب الثاني من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالي ميزانية الباب الثاني

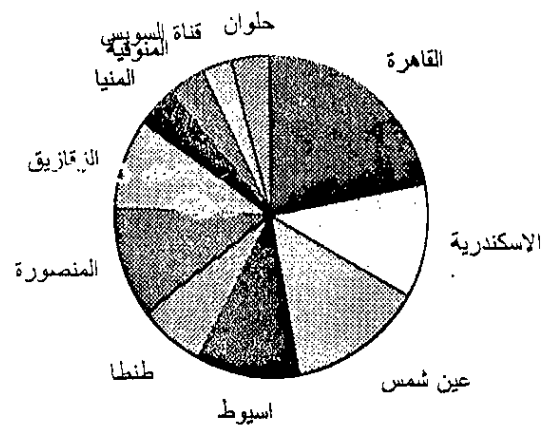
80/1981



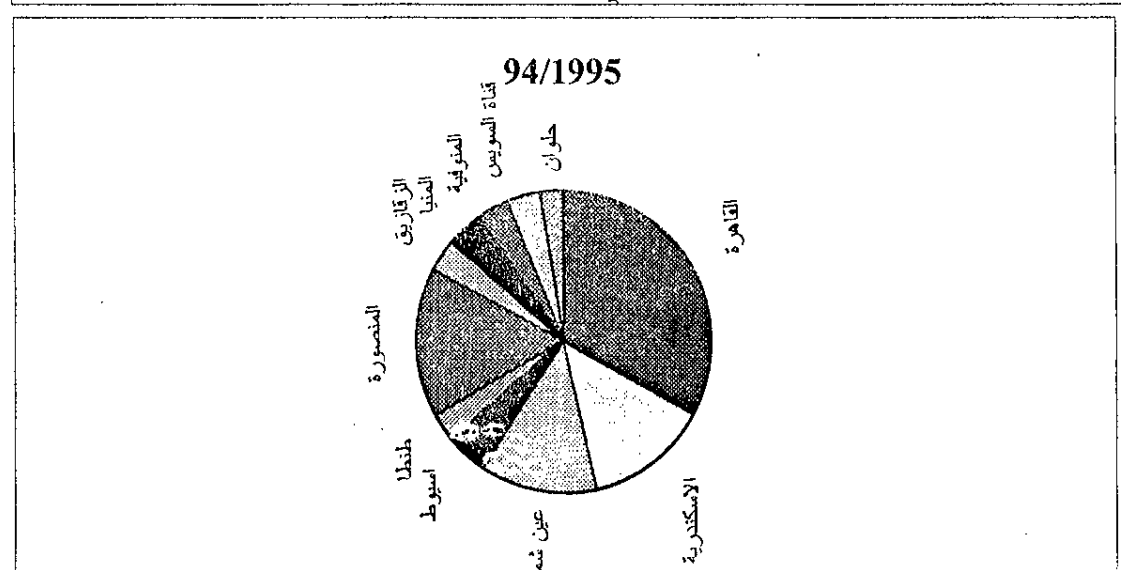
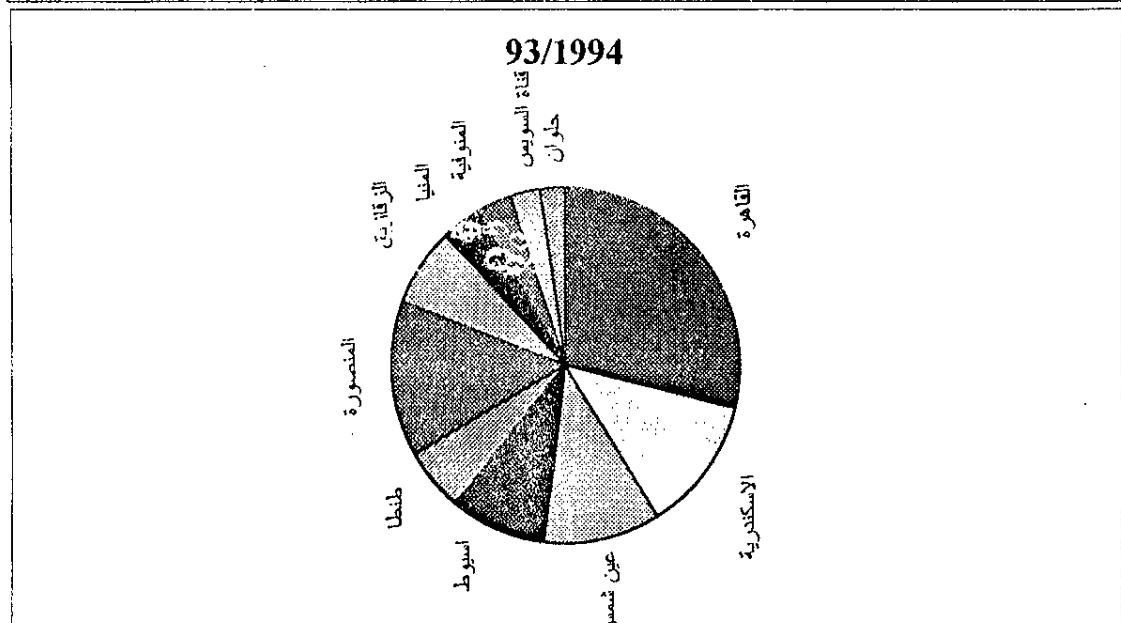
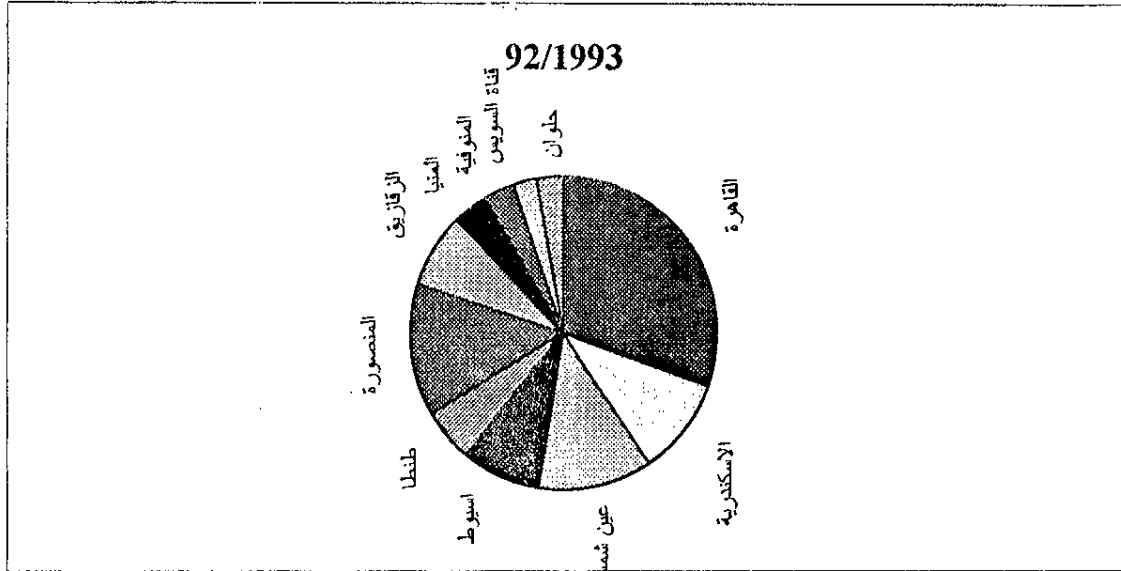
85/1986



90/1991



(تابع) التوزيع النسبي للباب الثاني من ميزانية كل جامعة مصرية إلى اجمالي ميزانية الباب الثاني

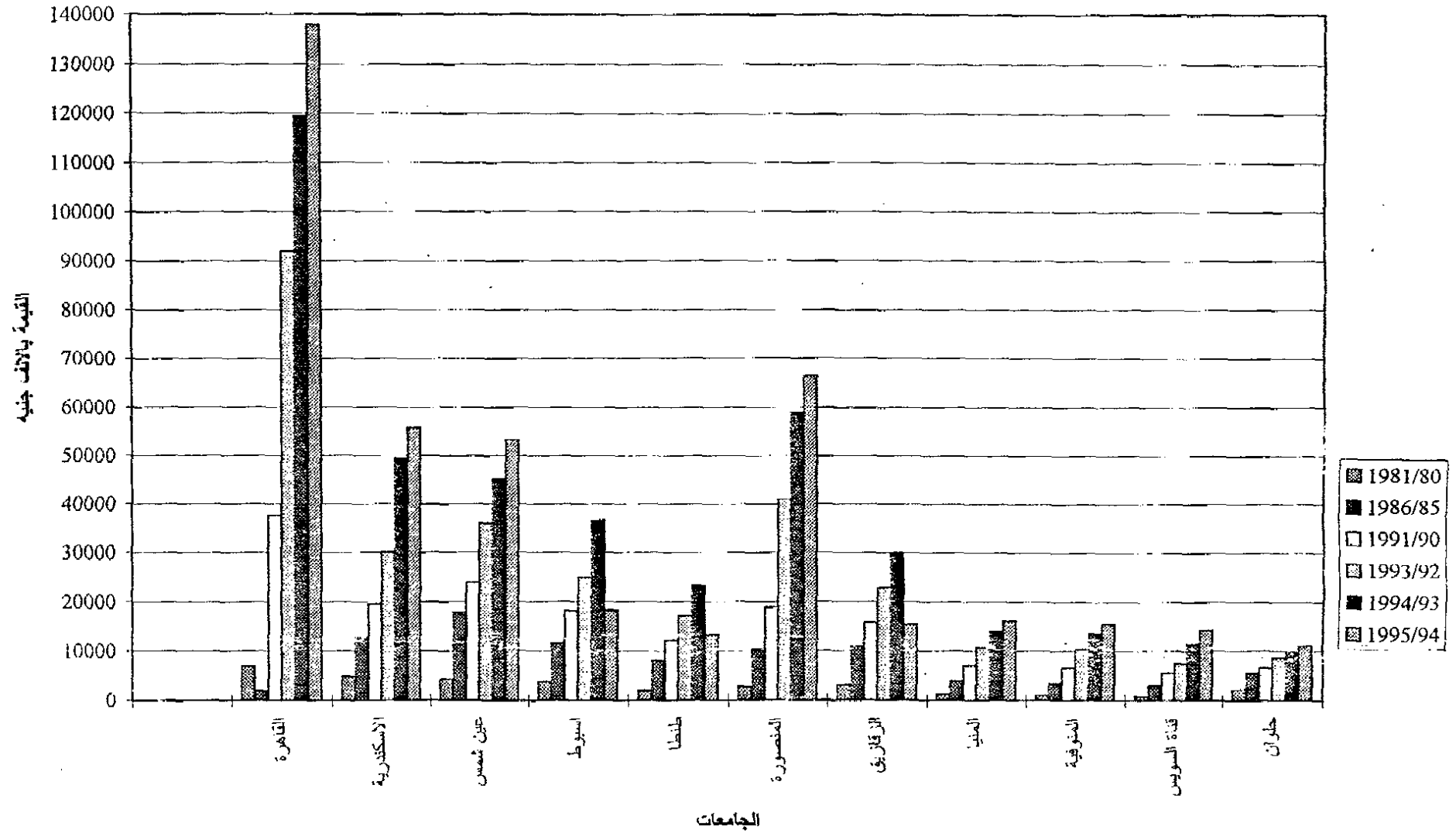


جدول رقم (١٢)
تطور الرقم القياسي للطلاب الثانى من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس = ١٠٠)

السنوات الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٠٠	٢٩	٥٥٣	١٣٤٨	١٧٥٠	٢٠٢١
الاسكندرية	١٠٠	٢٦١	٤٠٣	٦٢٣	١٠٢٤	١١٥٦
عين شمس	١٠٠	٤٢٣	٥٦٨	٨٦٠	١٠٧٣	١٢٦٨
اسيوط	١٠٠	٣٠٨	٤٨٣	٦٦٧	٩٨٠	٤٨٧
طنطا	١٠٠	٤١٢	٦١٩	٥٨٤	١١٩٩	٦٨٢
المنصورة	١٠٠	٣٧٦	٦٩٠	١٥٠٢	٢١٥٦	٢٤٣٦
الزقازيق	١٠٠	٣٤٤	٥٠٦	٧٣٤	٩٦٠	٤٩٣
المنيا	١٠٠	٣٠٤	٥٥٨	٨٣٤	١٠٩٦	١٢٥٨
المنوفية	١٠٠	٣٣٣	٦٣٩	١٠٠٥	١٣٢٢	١٥١٠
قناة السويس	١٠٠	٣٨٩	٧٠٣	٩٣٦	١٤٣١	١٧٩٧
حلوان	١٠٠	٢٤٤	٢٩٢	٣٧٩	٤٣٠	٤٨٥
اجمالى الميزانية	١٠٠	٢٧١	٥٢٤	٩٢٠	١٢٥٧	١٢٧٤

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٠).

تطور الميزانية بالجامعات المصرية (الباب الثاني)



أما من ناحية الأهمية النسبية لما يخص لكل جامعة من الباب الثانى من ميزانيتها فيلاحظ ان لجامعة القاهرة الخطوة فى هذا الشأن على مدار السنوات محل الدراسة حيث بلغ نصيبها فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ما نسبته ٣٣٪ من اجمالى الباب الثانى لميزانية الجامعات جميعا، ويليهام جامعة المنصورة حيث بلغ ما خصص لها فى عام ١٩٩٥/٩٤ ما مقداره ١٦٪ من اجمالى ميزانية الباب الثانى للجامعات وتلاهها جامعتى الاسكندرية وعين شمس بنسب متساوية (١٣٪ لكل منها) ، (أنظر جدول رقم (١١)) .

وقد بلغ نصيب الجامعات الثلاثة الام : القاهرة ، و الاسكندرية ، وعين شمس من اجمالى الباب الثانى لميزانية الجامعات ما نسبته ٤٧٪ (عام ١٩٩١/٩٠) ، ٥٣٪ (عام ١٩٩٣/١٩٩٢) ، ٥٢٪ (عام ١٩٩٤/٩٣) و ٥٩٪ (عام ١٩٩٥/٩٤) ، (أنظر الجدول رقم (١١)) .

وقد بلغ نصيب جامعات الدلتا : المنصورة والزقازيق والمنوفية فقد حصلت معا من اجمالى الباب الثانى للجامعات جميعا على ٢٧٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ و ٣٧٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ و ٣١٪ فى عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٣/٩٢ و ٣٠٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، وعلى ٢٧٪ فى عام ١٩٩٥/٩٤ (أنظر الجدول رقم (١١)) .

أما جامعتى الصعيد : المنيا و أسيوط فقد تناقص ما خصص لهما معا من الباب الثانى لميزانية الجامعات على مدار سنوات الفترة محل الدراسة من ١٧٪ عام ١٩٨٦/٨٥ الى ١٥٪ عام ١٩٩١/٩٠ الى ١٢٪ عام ١٩٩٣/٩٢ وايضا ١٢٪ عام ١٩٩٤/٩٣ ثم الى ٨٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ (أنظر جدول رقم (١١)) .

أما عن مدى مسايرة تطور ما خصص لكل جامعة من الباب الثانى للتطور فى تكلفة المعيشة وبالتالي قدرة المخصص لكل جامعة من هذا الباب على مواجهة عوامل التضخم أى قدرة المخصص لكل جامعة على الاحتفاظ بقوة شرائية إن لم يزد منها، فنلاحظ ان اجمالى ما خصص من الباب الثانى للجامعات جميعا قد تم تحصينه بقوة ضد عوامل التضخم إذ أن مستوى ما خصص للجامعات الاحدى عشر فى عام ١٩٩٥/٩٤ يمثل ٤,٦٤ مرة قدر ما خصص عام ١٩٨٦/٨٥ فى حين ان تكلفة المعيشة فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦ قد إزدادت بمقدار ٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١ مرة بالريف (أنظر الجدولين أرقام (٤) ، (١٢)) .

ويعتبر أن ما خصص لجامعة المنصورة من باب ثانى قد اكتسب حصانة قوية ضد عوامل التضخم إذ ان ما خصص فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ يمثل ٥,٧٣ مرة قدر ما خصص عام ١٩٨٦/١٩٨٥ وهو رقم يتجاوز مستوى التطور فى تكلفة المعيشة سواء بالحضر أو بالريف (أنظر جدولين أرقام (٤) ، (١٢)) .

أما ما خصص لجامعتى الاسكندرية والمنوفية من باب ثانى فقد إكتسب حصانة جيدة المستوى ضد عوامل التضخم حيث أن مستوى ما خصص من باب ثانى فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ يمثل ٣,٩٢ مرة و ٣,٩٧ مرة على التوالى قدر مستوى ما خصص لكل من الجامعتين عام ١٩٨٦/١٩٨٥ (أنظر جدولين أرقام (٤) ، (١٢)) .

وقد أكتسب ما خصص لجامعتي المنيا وقناة السويس من الباب الثاني حصانة مقبولة ضد عوامل التضخم حيث تجاوز بقليل مستوى تطور تكلفة المعيشة وذلك حيث ان ما خصص لكل منها على الترتيب في عام ١٩٩٤/١٩٩٥ حوالى ٣,٦١ مرة و ٣,٦٨ مرة على التوالي قدر ما خصص لهما من باب ثانى فى عام ١٩٨٥/١٩٨٦ (أنظر الجدولين أرقام (٤) و(١٢)).

وبدراسة تطورها ما خصص من باب ثانى لجامعات : عين شمس وأسيوط وطنطا والزقازيق وحلوان فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦ فقد اتسم بضعف فى قوته الشرائية، حيث ان مستوى الزيادة فى مستوى المخصص من الباب الثانى لكل جامعة من تلك الجامعات على الترتيب (٢,٥٤ مرة ، ٣,١٨ مرة ، ٢,٩١ مرة ، ٢,٧٩ مرة ، ١,٧٦ مرة) كان أقل من مستوى الزيادة فى تكلفة المعيشة التى حدثت فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦ (٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١ مرة بالريف) ، (أنظر جدولين أرقام (٤) و (١٢)) .

ومقارنة البيانات الواردة بالجدول أرقام (٤) ، (٩) ، (١٢) يتضح منها أنه على الرغم من عدم حصانة ما خصص للباب الاول لكافة الجامعات ضد عوامل التضخم فإن ما خصص من باب الثانى على مستوى الجامعات قد اتسم على العكس بتزايد فى قوته الشرائية وأنه فى الوقت الذى اتسم فيه ما خصص من باب أول بعدم الحصانة وعدم المناعة ضد الارتفاع فى تكلفة المعيشة وذلك بالنسبة لثمانية جامعات : القاهرة ، الاسكندرية ، عين شمس ، اسيوط ، طنطا ، المنصورة ، المنيا ، وحلوان فإن ما اتسم بعدم الحصانة فيما خصص من باب ثانى كان من نصيب خمسة جامعات : عين شمس وأسيوط، طنطا ، الزقازيق، حلوان ، على ذلك فقد أصيبت جامعات أربعة : عين شمس وأسيوط وطنطا وحلوان بوهن فى القوة الشرائية لما خصص لكل منها سواء من باب أول أو من باب ثانى .

وفى واقع الأمر فإن ميزانية الباب الاول للجامعات الثلاثة التى لم تحصن مناعة ضد عوامل التضخم إنما تمثل تردى فى القوة الشرائية لما منخصص لإثابة عنصر العمل الجامعي بمختلف فئاته من أعضاء هيئات علمية وفئات علمية أخرى مساعدة بالإضافة الى العاملين بأجهزة الدعم الفني و الإداري بتلك الجامعات الثمانية وهو ما يمكن ان يعتبر بمثابة نقص فى الدخول الحقيقية للعمالة بالمنظومة الجامعية لتلك الثمانية جامعات .

أما الجامعات الخمسة التى أصيبت بوهن فى القوة الشرائية لما خصص لها من باب ثانى توجه بنوده للاتفاق على المشتريات من مستلزمات سلعية وخدمية فإدراك مدى تأثير هذا الوهن على كفاية وكفاءة فعالية أداء المنظومة الجامعية بتلك الجامعات الخمسة غنى عن السرد اللهم إلا إذا كان هناك مصادر أخرى للتمويل التعويضى لما أصاب مخصصات الموازنة الحكومية لتلك الجامعات الخمسة للاتفاق على بنود الباب الثانى .

ويزداد الامر وطأة من حيث تأثير الوهن في القدرة الشرائية للاموال المخصصة بميزانية الباب الاول والباب الثاني على كفاية وكفاءة فعالية أداء الجامعات الاربعة لانشطتها وعملياتها التعليمية في إختفاء القيم المعرفية على ما لديها من طلاب إلا إذا كان هناك تمويل يأتي من مصادر أخرى لتلك الجامعات الاربعة يمكن ان يلعب دورا تمويليا تعويضيا للمحافظة على القوة الشرائية لبنود البابين الاول والثاني معا إن لم يعضدها بالزيادة وذلك حفاظا على اعتبارات ضمان جودة تشغيل المنظومة الجامعية بها وبالتالي الحفاظ على اعتبارات ضمان جودة ما تنتجه تلك المنظومة من خريجين ، وهو الامر الذي يتأكد بطبيعة الحال إذا ما أتاحت بيانات ذات دلالة في هذا الصدد .

(ثالثا) : الباب الثالث للميزانية :

يحتوى الباب الثالث على بنود الإتفاق الاستثماري على الأصول من السلع ذات الطبيعة الرأسمالية أي تلك السلع التي لا تستنفذ بالاستهلاك العمري أو الفني إلا في المدى المتوسط أو الأجل الطويل.

وقد تطور إجمالي ميزانية الباب الثالث لكافة الجامعات بمقدار ١٣١ مرة في عام ١٩٩٥/١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٠/١٩٨١ (أنظر الجداول أرقام (١٣) ، (١٤) ، (١٥)) . فإذا أخذنا التطور المذكور بعانيه لإجمالي ميزانية الباب الثالث كمرجع لتقويم التطور في ميزانية الباب الثالث لكل جامعة وذلك بمقارنة مستواه في عام ١٩٩٥/٩٤ بمستواه في عام ١٩٨٠/١٩٨١ فنجد أن مستوى هذا الباب بجامعات القاهرة ، الإسكندرية ، عين شمس ، أسيوط ، حلوان قد تطور بمستوى أعلى من تطور مستواه على مستوى الجامعات ككل حيث أصبح في عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٠/١٩٨١ حوالي ٢١٣٨ مرة بجامعة القاهرة و ٥٨٣ مرة بجامعة الإسكندرية و ١٩٥ مرة لجامعة عين شمس و ٨٦٠ مرة بجامعة أسيوط و ١٨٣٣ مرة بجامعة حلوان (أنظر الجداول أرقام (١٣) ، (١٤) ، (١٥)) .

إلا أن هذا التطور عالي المستوى في الباب الثالث بكل جامعة من تلك الجامعات الخمس لم يساهم في دعم الحصانة ضد عوامل التضخم وبالتالي لم يساهم في دعم القدرة الشرائية للمخصص من بنود الباب الثالث لجامعة عين شمس ولجامعة أسيوط وذلك إذا علم أن ما خصص من بنود لهذا الباب بهاتين الجامعتين في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦ يزيد عن ٢,٣٣ مرة و ٢,٤٦ مرة في حين أن الرقم القياسي لتكلفة المعيشة في عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٦ قد زاد بمقدار ٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١ مرة بالريف (أنظر الجدولين رقمي (٤) و (١٥)) .

أما بالنسبة لجامعات القاهرة والإسكندرية وحلوان فإن تطور المخصص من الباب الثالث لكل جامعة منها في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦ استطاع أن يضمن تحصينا عاليا ضد عوامل التضخم بل وأدى لزيادة القدرة الشرائية من السلع الرأسمالية لكل جامعة من تلك الجامعات الثلاثة حيث أن مستوى الباب الثالث في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٥/٨٦ حوالي ٤,٠٥ مرة و ٣,٧٨ مرة و ٥,٤٥ مرة على التوالي وهي أرقام تفوق الزيادة في مستوى الرقم القياسي لتكلفة المعيشة في عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٦ (٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١ مرة بالريف) (أنظر الجدولين رقمي (٤) و (١٥)) .

جدول رقم (١٣)
بيان بتطور ميزانية الباب الثالث بكل جامعة من الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ *
(القيمة بالالف جنيه)

الجامعات	السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٤٠	٢٣٣٤٢	٦٤١٧٣	١٠٩٨٥١	٩٤٦٣٦	٨٥٥٠٠	
الاسكندرية	٤١	٧٣٨٠	١١٨٥٠	٣٢٣٥٠	٢٧٨٩٧	٢٣٨٩٧	
عين شمس	١٢٠	١٠٧٤٧	١٤٥٠٠	٢٧٧٧٤	٢٥٠٦٤	٢٣٥٠٠	
السيوط	٢٩	١٠٤٧٩	١٦٢٨٤	٢٩٩٥٠	٢٥٧٤٠	٢٥٣٠٠	
طنطا	٢٤٤	١١١٩٢	٨٠٨٦	٢١٦٠٩	١٧٩٢٤	١٨٢٠٠	
المنصورة	٨٥٧	١١٥٥٠	٣٤٥٠٩	٣٢٥١٤	٣١٠٦٩	٢٨٥٠٠	
الزقازيق	٣٠٨	٨٠٠٠	١٣١٨٠	٢٣٢٥١	١٩٥٤٨	٢٠٠٠٠	
المنيا		٤٧٠٠	٩٧٨٩	١٧٢٥٠	١٤٤٥٦	١٤٥٠٠	
المنوفية	٥٣٣	٥١٠٠	١٣٧٣٠	٢٥٦٥٢	٢١٢٤٩	٢١٣٠٠	
قناة السويس	٢٥٧	٧٠٠٠	٢٢٤٩٠	٣٧٢١٢	٣٣٢٢٨	٣١٣٠٠	
حلوان	١٥	٥٠٠٠	٢٦٠٤٠	٣١٢٨٠	٢٧٢٥٢	٢٧٥٠٠	
اجمالى الميزانية	٢٤٤٥	١٠٤٤٩٠	٢٣٤٦٣١	٣٨٨٦٩٣	٣٣٨٠٧٣	٣١٩٤٩٧	

المصدر: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.
* لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

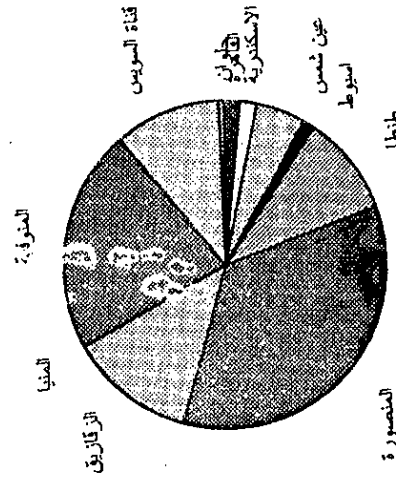
جدول رقم (١٤)
تطور التوزيع النسبي للباب الثالث من ميزانية كل جامعة
منسوبا الى اجمالي الباب الثالث من ميزانية الجامعات
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢	٢٢	٢٧	٢٨	٢٨	٢٧
الاسكندرية	٢	٧	٥	٨	٨	٧
عين شمس	٥	١٠	٦	٧	٧	٧
اسيوط	١	١٠	٧	٨	٨	٨
طنطا	١٠	١١	٣	٦	٥	٦
المنصورة	٣٥	١١	١٥	٨	٩	٩
الزقازيق	١٣	٨	٦	٦	٦	٦
المنيا	٠	٤	٤	٤	٤	٥
المنوفية	٢٢	٥	٦	٧	٦	٧
قناة السويس	١١	٧	١٠	١٠	١٠	١٠
حلوان	١	٥	١١	٨	٨	٩
اجمالى الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

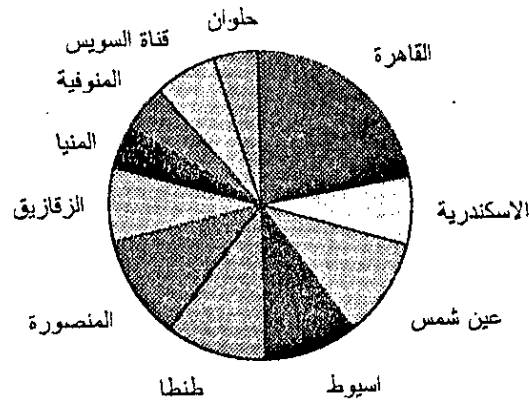
المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٣).

التوزيع النسبي للباب الثالث من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالي ميزانية الباب الثالث

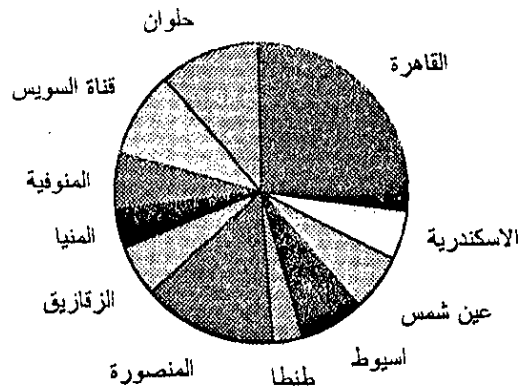
80/1981



85/1986

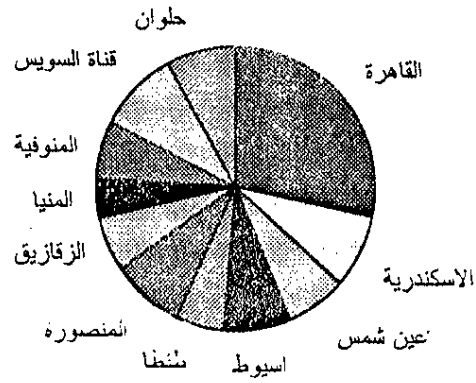


90/1991

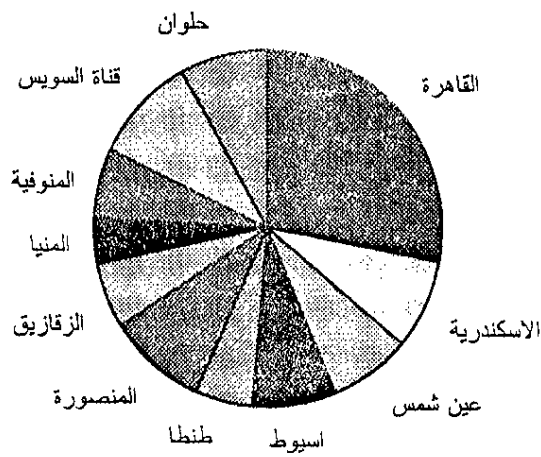


(تابع) التوزيع النسبي للباب الثالث من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالي ميزانية الباب الثالث

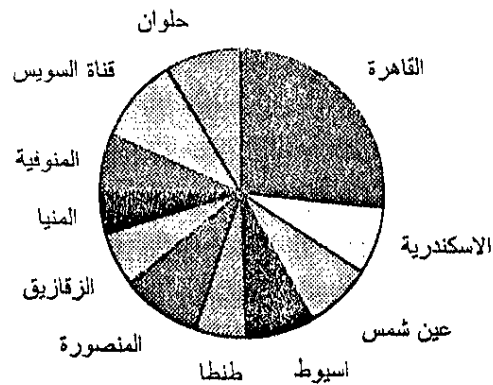
92/1993



93/1994



94/1995

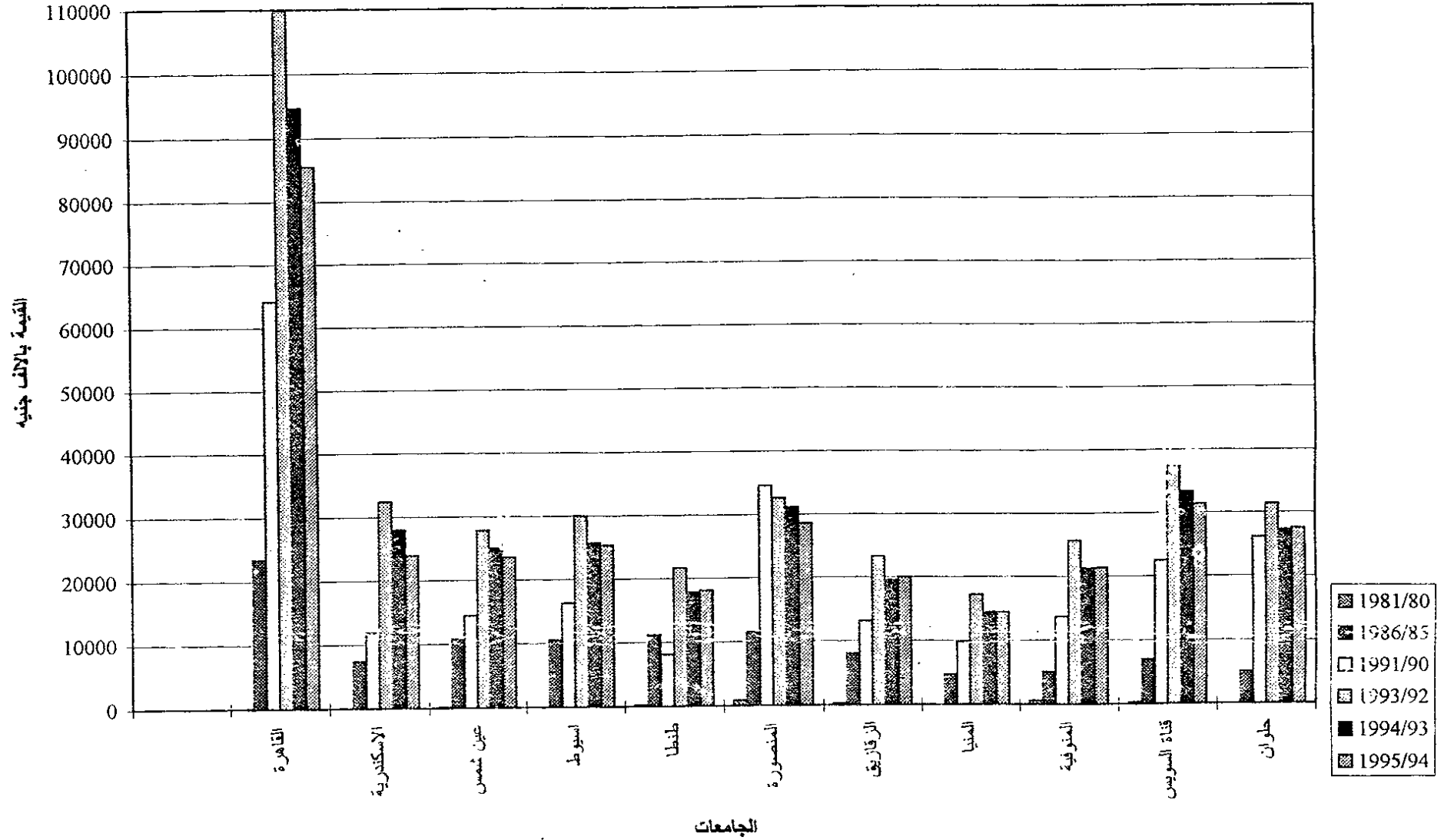


جدول رقم (١٥)
تطور الرقم القياسى للباب الثالث من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس - ١٠٠)

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
الجامعات						
القاهرة	١٠٠	٥٨٣٥٥	١٦٠٤٣٣	٢٧٤٦٢٨	٢٣٦٥٩٠	٢١٣٧٥٠
الاسكندرية	١٠٠	١٨٠٠٠	٢٨٩٠٢	٧٨٩٠٢	٦٨٠٤١	٥٨٢٨٥
عين شمس	١٠٠	٨٩٢٥	١٢٠٤١	٢٣٠٦٤	٢٠٨١٤	١٩٥١٥
السيوط	١٠٠	٣٥٦١٩	٥٥٣٥٠	١٠١٨٠١	٨٧٤٩٢	٨٥٩٩٦
طنطا	١٠٠	٤٥٩٦	٣٣٢١	٨٨٧٤	٧٣٦١	٧٤٧٤
المنصورة	١٠٠	١٣٤٨	٤٠٢٧	٣٧٩٤	٣٦٢٥	٣٣٢٦
الزقازيق	١٠٠	٢٥٩٥	٤٢٧٥	٧٥٤٢	٦٣٤١	٦٤٨٧
المنيا						
المنوفية	١٠٠	٩٥٧	٢٥٧٧	٤٨١٤	٣٩٨٨	٣٩٩٧
قناة السويس	١٠٠	٢٧٢١	٨٧٤٢	١٢٤٣٥	١٢٩٢١	١٢١٦٧
حلوان	١٠٠	٣٣٣٣٣	١٧٣٦٠٠	٢٠٨٥٣٣	١٨١٦٨٠	١٨٣٣٣٣
اجمالى الميزانية	١٠٠	٤٢٧٤	٩٥٩٧	١٥٨٩٩	١٣٨٢٩	١٣٠٦٩

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٣).

تطور الميزانية بالجامعات المصرية (الباب الثالث)



أما جامعات : طنطا ، المنصورة ، الزقازيق ، المنوفية ، قناة السويس فإن التطور في مستوى المخصص لكل منها من الباب الثالث في عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ كان أقل من التطور في مستوى المتوسط في مستوى المخصص للجامعات ككل من هذا الباب (٧٥ مرة ، ٣٣ مرة ، ٦٥ مرة ، ٤٠ مرة و ١٢٢ مرة على الترتيب)

إلا أن ميزانية الباب الثالث لجامعتي المنوفية وقناة السويس قد اكتسبت زيادة كبيرة في قدرتها الشرائية إذا علم أن مستوى هذا الباب في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٩٥ لهاتين الجامعتين كان ٤,١٧ مرة و ٤,٧٥ مرة على الترتيب وكل من الرقمين أعلى من تطور مستوى الرقم القياسي لتكلفة المعيشة (الذي كان وكما ذكر آنفا ٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١ بالريف) ، (أنظر الجدولين رقمي (٤) و (١٥) .

أما المخصص من الباب الثالث لكل جامعة من الجامعات الثلاث طنطا ، المنصورة ، الزقازيق فقد كانت حصانته ضعيفة للغاية ضد عوامل التضخم حيث أن مستوى المخصص من الباب الثالث في عام ١٩٩٤/٩٣ كان ١,٦ مرة ، ٢,٦٩ مرة و ٢,٤٤ مرة على الترتيب وهي أرقام أقل بكثير من الارتفاع الذي طرأ على قيم الرقم القياسي لتتبعه المعيشة المذكورة بعاليه آنفا مما يوضح انخفاض القدرة الشرائية لما خصص لكل جامعة من تلك الجامعات الثلاثة من الباب الثالث نتيجة ضعف القوة الشرائية للباب الثالث لكل منها في هذا الصدد (أنظر الجدولين رقمي (٤) و (١٥) .

والجدول رقم (١٤) يوضح كيف أن الجامعات الأم الثلاثة القاهرة ، الإسكندرية و عين شمس قد استأثرت خلال الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ إلى عام ١٩٩٥/٩٤ بما يتراوح بين ٣٨٪ إلى ٤٣٪ من إجمالي ما حصلت عليه الجامعات الإحدى عشرة من الباب الثالث حيث حظيت جامعة القاهرة وحدها بما يتراوح بين ٢٧٪ إلى ٢٨٪ من إجمالي ما حصلت عليه الجامعات الإحدى عشرة من الباب ثالث من الميزانية (أنظر الجدول رقم (١٤) .

وقد حصلت الجامعات الثلاثة المتوطنة بمدينة القاهرة : القاهرة ، عين شمس وحلوان على ما يتراوح بين ٤٣٪ و ٤٤٪ من إجمالي ما حصلت عليه الجامعات الإحدى عشرة خلال السنوات من عام ١٩٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٥/٩٤ (أنظر الجدول رقم (١٤) .

أما جامعات الدلتا الأربعة : طنطا ، المنصورة ، الزقازيق و المنوفية فقد حصلت معا من الباب الثالث على ما يتراوح بين ٢٦٪ إلى ٣٥٪ من إجمالي ما حصلت عليه الجامعات الإحدى عشرة خلال الأعوام من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٥/٩٤ ، في حين أن جامعتي الصعيد : أسيوط والمنيا فقد حصلت معا من الباب الثالث على ما يتراوح بين ١١٪ إلى ١٤٪ من إجمالي ما حصلت عليه الإحدى عشرة جامعة من هذا الباب خلال الأعوام من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٥/٩٤ (أنظر الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٦)
بيان بتطور ميزانية الباب الرابع بكل جامعة من الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ *
(القيمة بالالف جنيه)

الجامعات	السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٤٠	١٩٠	١٠٤٠	٣٥٩٩١	٤٣٥٩٩	٤٤٩٤٤	
الاسكندرية	٤١	١٣٥٠	١٣٠٠	١٥١٦	١١١٥	١٢٣٥	
عين شمس	١٢١	٤١١٠	٢٩٨٥	٢٣٧٤	٢٢٤٠	١٨٣٩	
السيوط	٢٩	٥٨٢	٢١٩٤	١٨٦٥	٤٤٣٥	٣٦٥٤	
طنطا	٢٤٤	١٠٠٦	١٥٨٧	٦٤٧	٣٣٥		
المنصورة	٨٥٧	٣٠١٨	١٠٢٢	١٥٤١٣	٢٤٨١١	١٦٣٢٥	
الزقازيق	٣٠٨	١٣٠٦	١٦٩٦	١٣٣٤	١٤٧١	٤٦٨	
المنيا	١٠١٢	٩٤٥	١٢٣٥	١٠٦٢	١٠٦٢	٣٩٣	
المنوفية	٥٣٣	٥٧	٤٤٥	١٢٩٤	٨٩٣	٧٥٧	
قناة السويس	٢٥٧	٢٥٠	٧٩٩	٧٦١	٤٦٨	٤٨	
حلوان	١٥	٢٢٠	١١١٢	٧٠٥	٦٥٥	٥٤١	
اجمالى الميزانية	٢٤٤٥	١٣١٠١	١٥١٢٥	٦٣١٣٥	٨١٠٨٤	٧٠٢٠٤	

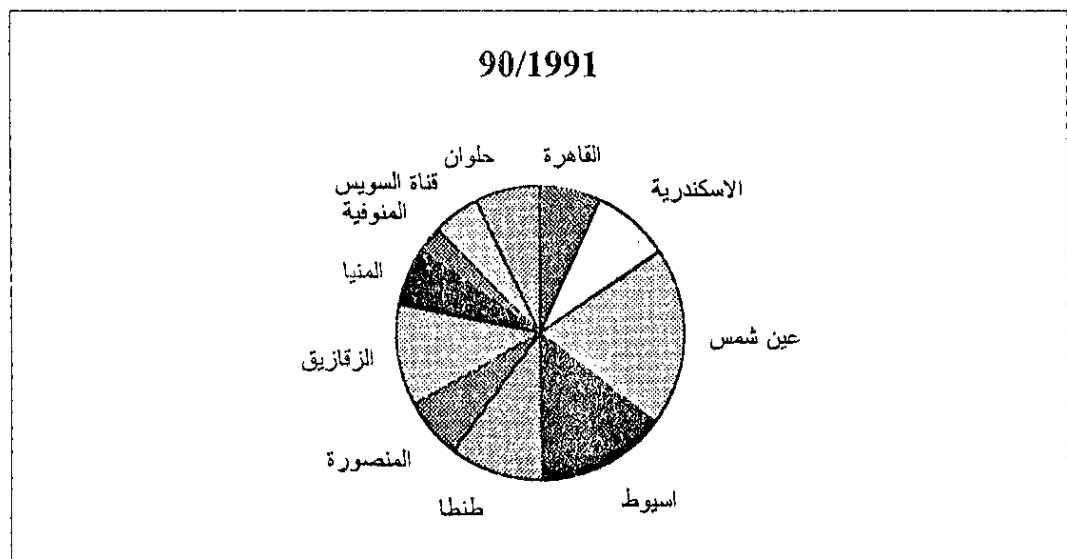
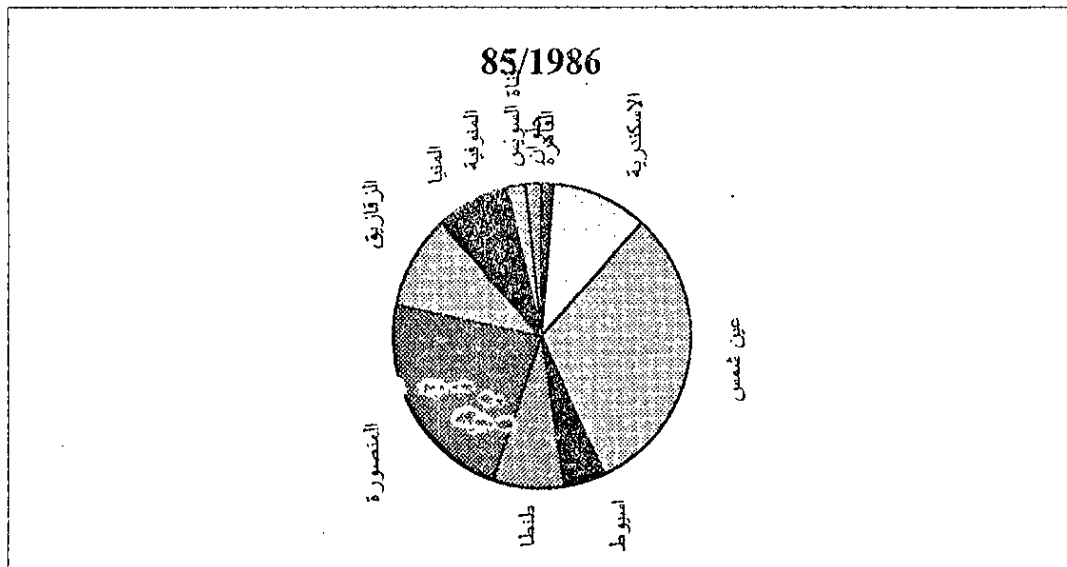
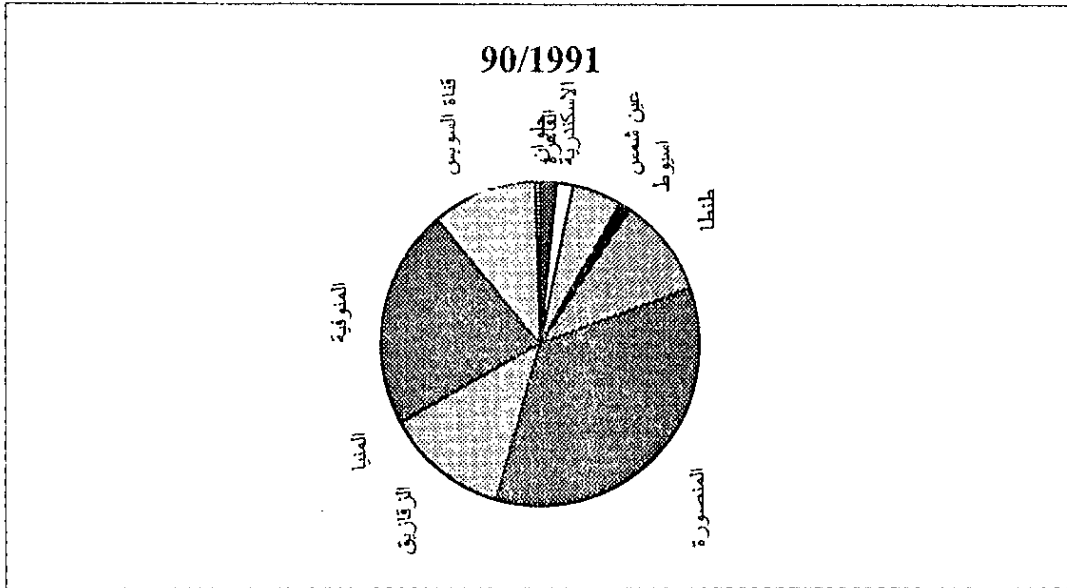
المصدر: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.
* لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

جدول رقم (١٧)
تطور التوزيع النسبي للباب الرابع من ميزانية كل جامعة
منسوبا الى اجمالي الباب الرابع من ميزانية الجامعات
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

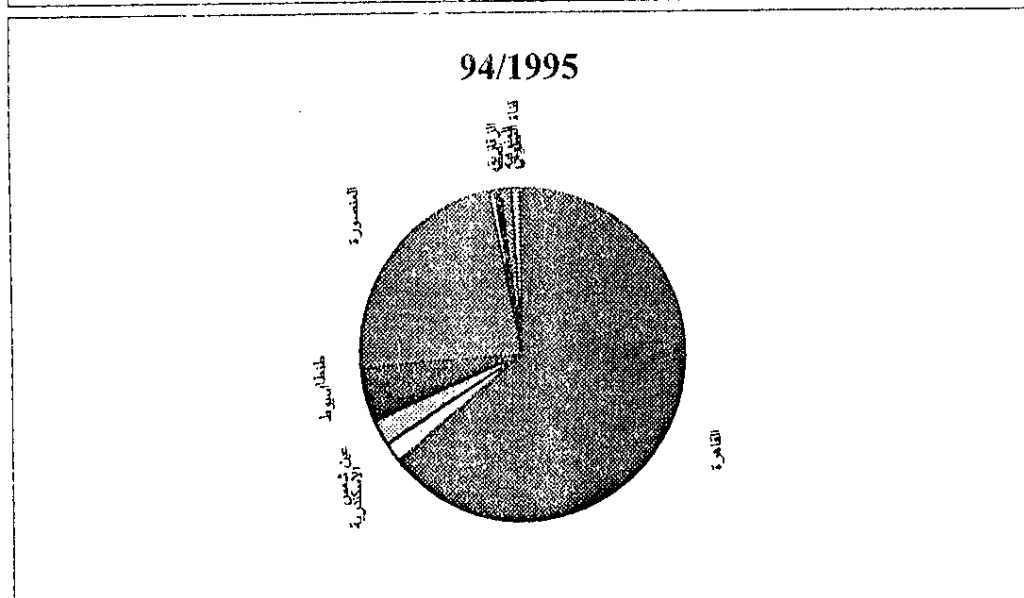
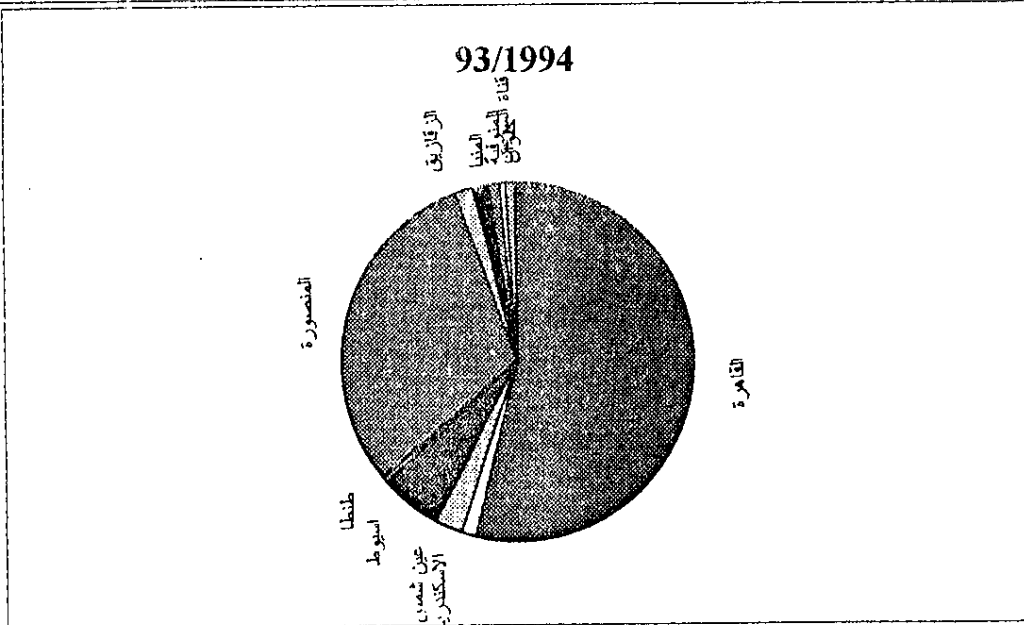
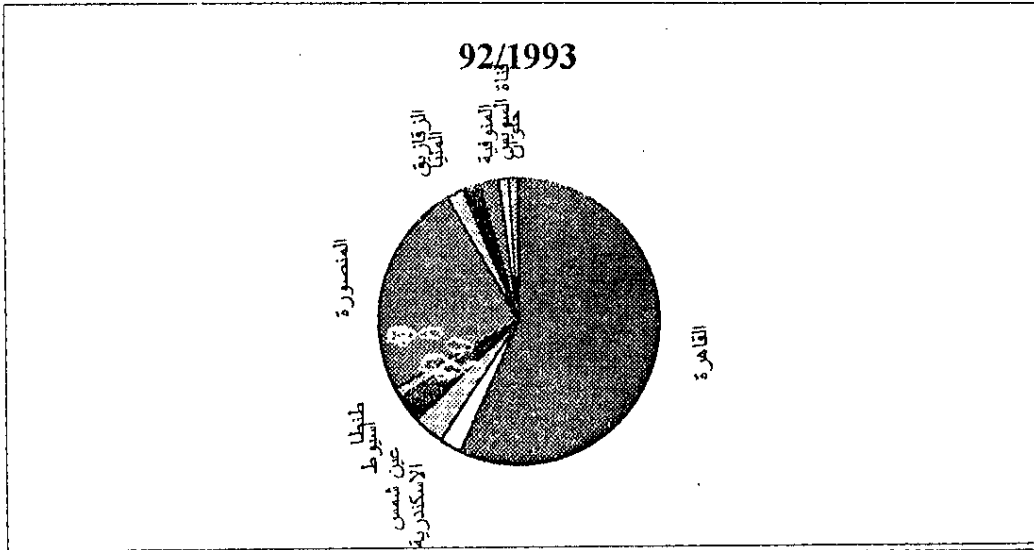
السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١,٦٤	١,٤٥	٦,٨٨	٥٧,٠١	٥٣,٧٧	٦٤,٠٢
الاسكندرية	١,٦٨	١٠,٣٠	٨,٦٠	٢,٤٠	١,٣٨	١,٧٦
عين شمس	٤,٩٤	٣١,٣٧	١٩,٧٤	٣,٧٦	٢,٧٦	٢,٦٢
اسيوط	١,٢٠	٤,٤٤	١٤,٥١	٢,٩٥	٥,٤٧	٥,٢٠
طنطا	٩,٩٦	٧,٦٨	١٠,٤٩	١,٠٢	٠,٤١	٠,٠٠
المنصورة	٣٥,٠٥	٢٣,٠٤	٦,٧٦	٢٤,٤١	٣٠,٦٠	٢٣,٢٥
الزقازيق	١٢,٦١	٩,٩٧	١١,٢١	٢,١١	١,٨١	٠,٦٧
المنيا	٠,٠٠	٧,٧٢	٦,٢٥	١,٩٦	١,٣١	٠,٥٦
المنوفية	٢١,٧٩	٠,٤٤	٢,٩٤	٢,٠٥	١,١٠	١,٠٨
قناة السويس	١٠,٥٢	١,٩١	٥,٢٨	١,٢١	٠,٥٨	٠,٠٧
حلوان	٠,٦١	١,٦٨	٧,٣٥	١,١٢	٠,٨١	٠,٧٧
اجمالى الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٦).

التوزيع النسبي للباب الرابع من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالى ميزانية الباب الرابع



(تابع) التوزيع النسبي للباب الرابع من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالي ميزانية الباب الرابع

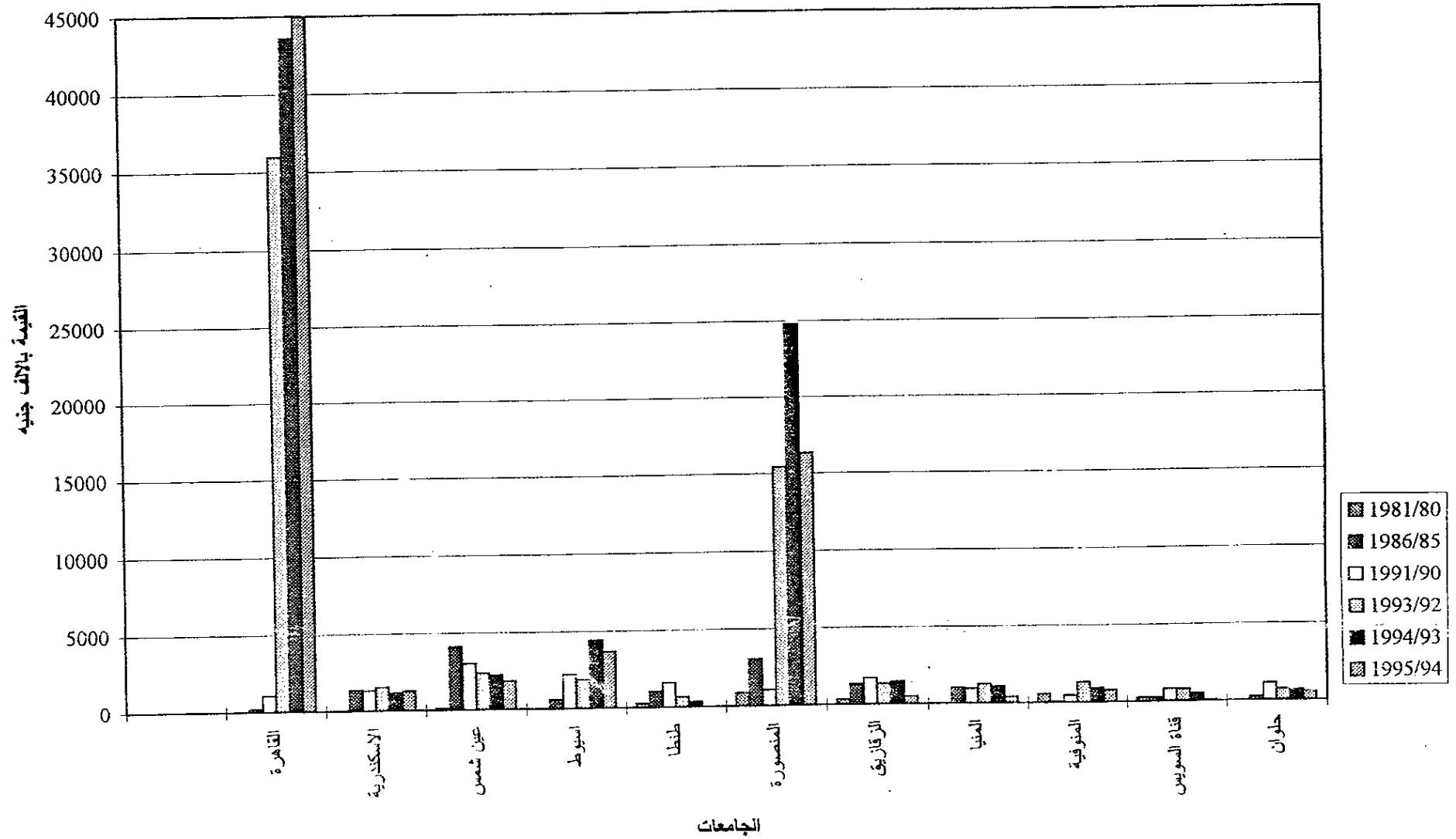


جدول رقم (١٨)
تطور الرقم القياسى للباب الرابع من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس = ١٠٠)

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
الجامعات						
القاهرة	١٠٠	٤٧٥	٢٦٠٠	٨٩٩٧٨	١٠٨٩٩٨	١١٢٣٦٠
الاسكندرية	١٠٠	٣٢٩٣	٣١٧١	٣٦٩٨	٢٧٢٠	٣٠١٢
عين شمس	١٠٠	٣٤٠٢	٢٤٧١	١٩٦٥	١٨٥٤	١٥٢٢
السيوط	١٠٠	١٩٧٨	٧٤٥٨	٦٣٣٩	١٥٠٧٥	١٢٤٢٠
طنطا	١٠٠	٤١٣	٦٥٢	٢٦٦	١٣٨	٠
المنصورة	١٠٠	٣٥٢	١١٩	١٧٩٨	٢٨٩٥	١٩٠٥
الزقازيق	١٠٠	٤٢٤	٥٥٠	٤٣٣	٤٧٧	١٥٢
المنيا						
المنوفية	١٠٠	١١	٨٤	٢٤٣	١٦٨	١٤٢
قناة السويس	١٠٠	٩٧	٣١١	٢٩٦	١٨٢	١٩
حلوان	١٠٠	١٤٦٧	٧٤١٣	٤٧٠٠	٤٣٦٧	٣٦٠٧
اجمالى الميزانية	١٠٠	٥٣٦	٦١٩	٢٥٨٢	٣٣١٦	٢٨٧١

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٦).

تطور الميزانية بالجامعات المصرية (الباب الرابع)



جدول رقم (١٩)
تطور ميزانية الاتفاق الجارى للجامعات (باب اول + باب ثانى)
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(القيمة بالالف جنيه)

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
الجامعات						
القاهرة	٢٣٩٨٧	٦٥٧٥١	١٦٧٤٠٨	٢٦٢٣٢١	٣١٢٤٢٦	٣٧٦٧٦٧
الاسكندرية	١٦٩٢٨	٥٩٩٢٠	١١٨٧٣٩	١٥٤٦٧٦	١٨٨٣٧٢	٢٢٤٩٨٤
عين شمس	١٤٨٤٠	٦٣٢٧١	١١٧٥٥٧	١٦٣١٦٣	١٨٧٩١٨	٢٢٥١٣٤
اسيوط	١٠٧٣٨	٤٠٨٤١	٧٣٤٦١	١٠٥٩١٥	١٢٩٦٦٧	٩٤٤٥٤
طنطا	٥٨٤٥	٢٦٨٦٤	٥٠٢٧٧	٦٧٨٢٣	٧٩٤٠٦	٦٠٨٩٢
المنصورة	٧٦٦٠	٣٢٠٥٧	٦٥١١٦	١٠١٢٧٩	١٢٦٨٩٧	١٥١٥٨٧
الزقازيق	٩٩٥٩	٤٩٧٦٢	١٠٤٦٤٥	١٣٦٤٤١	١٥٨٩٤٥	١٢٣٥٢٤
المنيا	٣٤٠٨	١٦١١٠	٣١٥١٦	٤١٥٩٥	٤٩٢٨١	٦١٨٥٩
المنوفية	٣١٧٣	١٣٦٨١	٢٧٩٨٦	٤١٥٤٦	٤٧٦٤٦	٥٦٦٩٩
قناة السويس	٢٢٩٩	١١٨١٥	٢٤٧٠١	٣٥٧٤٨	٤٥٧٦٧	٥٩١٠٩
حلوان	٩٠٧٤	٢٦٨٦٩	٤١٧٧٨	٥٣٨٨٠	٦٠١١٦	٧٢٦٢٤
اجمالى الميزانية	١٠٧٩٠٨	٤٠٦٩٤١	٨٢٣١٨٤	١١٦٤٣٨٧	١٣٨٦٤٤١	١٥٠٧٦٣٣

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج جمع كل خلية من خلايا الجدول رقم (٧)
مع الخلية المناظرة لها بالجدول رقم (١٠).

جدول رقم (٢٠)
تطور التوزيع النسبي لميزانية الاتفاق الجارى للجامعات (باب اول + باب ثانى)
منسوبا الى اجمالى الاتفاق الجارى
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٥

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
الجامعات						
القاهرة	٢٢	١٦	٢٠	٢٣	٢٣	٢٥
الاسكندرية	١٦	١٥	١٤	١٣	١٤	١٥
عين شمس	١٤	١٦	١٤	١٤	١٤	١٥
اسيوط	١٠	١٠	٩	٩	٩	٦
طنطا	٥	٧	٦	٦	٦	٤
المنصورة	٧	٨	٨	٩	٩	١٠
الزقازيق	٩	١٢	١٣	١٢	١١	٨
المنيا	٣	٤	٤	٤	٤	٤
المنوفية	٣	٣	٣	٤	٣	٤
قناة السويس	٢	٣	٣	٣	٣	٤
حلوان	٨	٧	٥	٥	٤	٥
اجمالى الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٩).

جدول رقم (٢١)
تطور الرقم القياسى لميزانية الاتفاق الجارى للجامعات (باب اول + باب ثانى)
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس = ١٠٠)

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
الجامعات						
القاهرة	١٠٠	٢٧٤	٦٩٨	١٠٩٤	١٣٠٢	١٥٧١
الاسكندرية	١٠٠	٣٥٤	٧٠١	٩١٤	١١١٣	١٣٢٩
عين شمس	١٠٠	٤٢٦	٧٩٢	١٠٩٩	١٢٦٦	١٥١٧
اسيوط	١٠٠	٣٨٠	٦٨٤	٩٨٦	١٢٠٨	٨٨٠
طنطا	١٠٠	٤٦٠	٨٦٠	١١٦٠	١٣٥٩	١٠٤٢
المنصورة	١٠٠	٤١٨	٨٥٠	١٣٢٢	١٦٥٧	١٩٧٩
الزقازيق	١٠٠	٥٠٠	١٠٥١	١٣٧٠	١٥٩٦	١٢٤٠
المنيا	١٠٠	٤٧٣	٩٢٥	١٢٢١	١٤٤٦	١٨١٥
المنوفية	١٠٠	٤٣١	٨٨٢	١٣١٠	١٥٠٢	١٧٨٧
قناة السويس	١٠٠	٥١٤	١٠٧٤	١٥٥٥	١٩٩١	٢٥٧١
حلوان	١٠٠	٢٩٦	٤٦٠	٥٩٤	٦٦٣	٨٠٠
اجمالى الميزانية	١٠٠	٣٧٧	٧٦٣	١٠٧٩	١٢٨٥	١٣٩٧

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٩).

القسم الرابع

الإراحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعي ومتوسط التكلفة السنوية للطلاب

(أولا) الإراحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعي:

١- تطور الطلاب :

يدور عدد الطلاب الدارسين بالجامعات حول النصف مليون طالب سنويا ما بين ٤٧٪ و ٤٩٪ منهم يدرسون بالجامعات الثلاثة الأم : القاهرة ، عين شمس والإسكندرية وحوالي خمسهم تقريبا يدرسون بجامعة القاهرة وحدها في حين أن نسبة من يدرسون بالجامعات الثلاث المتوطنة بمحافظة القاهرة : القاهرة ، عين شمس و حلوان ما تزيد في معظم السنوات بقليل عن ٤١٪ من الدارسين بالإحدى عشرة جامعة معا (انظر الجدولين رقمي (١٩) ، (٢٠)) .

أما من يدرس من الطلاب بجامعات الدلتا الأربعة : طنطا ، المنصورة ، الزقازيق و المنوفية فتبلغ نسبتهم ما بين ٣٢٪ إلى ٢٤٪ تقريبا من جملة الطلاب الدارسين بالإحدى عشرة جامعة معا (انظر الجدولين رقمي (١٩) ، (٢٠)) .

وتستوعب جامعتي الصعيد : المنيا وأسيوط ما بين ١١٪ إلى ١٢٪ من جملة من يدرسون بالإحدى عشرة جامعة معا (انظر الجدولين رقمي (١٩) ، (٢٠)) .

وباستخدام عام ١٩٨٦/٨٥ كسنة مرجعية (أي كسنة أساس) لإيضاح اتجاه تطور الدارسين بالجامعات فنلاحظ بصفة عامة تناقصا في أعداد الطلاب الدارسين في أعوام ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ على مستوى إجمالي الطلاب ونجد أن هذا الاتجاه المتناقص قد ساد أعداد الدارسين في عامي ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٣/٩٢ بكافة الجامعات فيما عدا جامعتي المنوفية وقناة السويس الذي شهدت أعداد طلاب كل منها اتجاها متزايدا وذلك مقارنة بأعداد الطلاب في عام ١٩٨٦/٨٥ (انظر الجدولين رقمي (١٩) ، (٢١)) .

وقد كان مستوى التناقص في أعداد الطلاب في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ بجامعات : الإسكندرية وعين شمس والزقازيق وحلوان أكبر من مستوى التناقص في أعداد الطلاب بالإحدى عشرة جامعة في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ ، إذ أن أعداد الطلاب في عام ١٩٩٤/٩٣ أقل من أعداد الطلاب في عام ١٩٨٦/٨٥ بمقدار ١٩٪ بكل من جامعتي الإسكندرية وعين شمس وأقل بمقدار ١٥٪ بجامعة الزقازيق ، وأقل بمقدار ١٦٪ بجامعة حلوان في حين أنه كان أقل بمقدار ٥,٥٪ تقريبا على مستوى الإحدى عشرة جامعة معا (انظر الجدولين رقمي (١٩) ، (٢١)) .

وقد كان التناقص في أعداد الدارسين بجامعة المنيا مقداره حوالي ٤,٥٪ في عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ وهو اتجاه متكافئ للتناقص في أعداد الطلاب على مستوى الجامعات الإحدى عشرة معا .

إلا أن جامعات : القاهرة وأسيوط وطنطا والمنصورة والمنوفية وقناة السويس قد شهدت في عام ١٩٩٤/٩٣ تزايداً في أعداد طلبة كل منها بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ وذلك بمقدار ٦,٥% و ١٣,٣% و ٦,٨% و ٥,٧% و ٢٩% و ٢٩,٦% على التوالي إلا أن الزيادة في أعداد الدارسين في عام ١٩٩٤/٩٣ بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ لم تؤدي إلى زيادة معنوية في الوزن النسبي لما استوعبته كل جامعة من الجامعات الستة المذكورة بالمقارنة إلى إجمالي ما استوعبته الجامعات الإحدى عشرة كما أن النقص في أعداد الدارسين في عام ١٩٩٤/٩٣ بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ بجامعات : الإسكندرية وعين شمس و الزقازيق وحلوان لم يؤثر معنوياً على الوزن النسبي لما استوعبته كل جامعة من الجامعات الأربعة بالمقارنة إلى إجمالي ما استوعبته الجامعات الإحدى عشرة معاً (انظر الجداول أرقام (١٩)، (٢٠)، (٢١)) .

٢- تطوير الخريجين :

تقوم سنويا الجامعات الأم الثلاث : القاهرة والإسكندرية وعين شمس بتخريج ما بين ٤٦% و ٥١% من جملة خريجي الإحدى عشرة جامعة محل الدراسة ، أما جامعات محافظة القاهرة الثلاثة : القاهرة و عين شمس وحلوان فإنها معاً تقوم سنويا بتخريج ما بين ٣٩% إلى ٤١% سنويا من إجمالي ما تقوم بتخريجه الجامعات الإحدى عشرة معاً (انظر الجدولين رقمي (٢٢) و (٢٣)) .

وفيما يتعلق بجامعات الدلتا الأربعة : طنطا و المنصورة و الزقازيق و المنوفية فتقوم سنويا بتخريج ما بين ٣١% إلى ٣٣% من جملة خريجي الجامعات الإحدى عشرة معاً ، أما جامعتي الصعيد :أسيوط والمنيا فانهما معاً يقوم سنويا بتخريج ما بين ١١% إلى ١٣% من إجمالي ما تقوم بتخريجه الإحدى عشرة جامعة سنويا في حين تتولى جامعة القاهرة سنويا تخريج ما بين ١٧% إلى ١٩% من جملة ما تتولى تخريجه سنويا الإحدى عشرة جامعة معاً (انظر الجدولين رقمي (٢٢) و (٢٣)) .

وفيما عدا جامعة قناة السويس التي شهد عدد خريجها زيادة سنوية بلغت في عامي ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٣/٩٢ حوالي ١٩% و ٢٠% على التوالي وفي عام ١٩٩٤/٩٣ زيادة قدرها ١٥% سنويا ، فإن كافة الجامعات العشرة الأخرى شهدت تناقصاً في إعداد خريجها لمستويات قلت أو زادت أو تكافأت مع النقص في أعداد الخريجين على مستوى إجمالي الخريجين في الجامعات الإحدى عشرة حيث بلغ هذا النقص المضطرب ذروته في عام ١٩٩٤/٩٣ ليبلغ حوالي ٢١,٥% من مستوى عدد الخريجين في عام ١٩٨٦/٨٥ (انظر الجدولين رقمي (٢٢) و (٢٤)) .

ولقد كان النقص في أعداد الخريجين في عام ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ في جامعات عين شمس و الزقازيق والمنيا وحلوان أكبر من مستوى النقص في أعداد الخريجين على مستوى الإحدى عشرة جامعة حيث كان مقدار النقص في عام ١٩٩٤/٩٣ في تلك الجامعات الأربعة على الترتيب ٣١% و ٢٧% و ٣٠% و ٢٣% (انظر الجدولين رقمي (٢٢) و (٢٤)) .

أما مستوى النقص في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ بجامعات القاهرة وأسيوط و طنطا و المنصورة و المنوفية فيبلغ ١٢% و ٥,٦% و ١٣% و ٧% على الترتيب وهي مستويات انخفاض أقل من مستوى الانخفاض الذي حدث على مستوى الإحدى عشرة جامعة والذي بلغ ٢٣% (انظر الجدولين رقمي (٢٢) و (٢٤)) .

جدول رقم (٢٢)

تطور اعداد الطلاب بالجامعات المصرية

خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة		٩٦٠٥٨	٩٣٩٩٥	٨٩٣٧٧	١٠٢٣٣٦
الاسكندرية		٧٦٤٣٧	٦٦٤٩٠	٥٧٣٩٥	٦٢٠٩٢
عين شمس		٩٧٤٦٨	٧٤٢٤٤	٧٤٤١٣	٧٨٩٤٥
السيوط		٤٤١٧١	٤٠٧٩٩	٣٦٦٧٢	٥٠٠٣٨
طنطا		٤١٨٥٠	٣٦٠٤٠	٣٧٠٢٥	٤٤٦٩٥
المنصورة		٣٨٨٦٣	٣٠٧٧٩	٣٢٠٥٢	٤١٠٦٢
الزقازيق		٧٨٤٤٩	٦١٥٦٣	٦٢٥٥٦	٦٦٧٤٠
المنيا		١٤٥٤٠	١٣٣٤٨	١٢٩٩٤	١٣٨٨٢
المنوفية		١٧٥٣٢	١٨٧٥٩	١٨٦٨٣	٢٢٦٣٠
قناة السويس		١٠٠٩٢	١٠٤٩٩	١٢٣١٢	١٣٠٧٦
حلوان		٣٢١٢٦	٢٥٣٥٤	٢٤٤٠٥	٢٧٠٧١
اجمالي عدد الطلاب		٥٤٧٥٨٦	٤٦٦٨٧٠	٤٥٧٨٨٤	٥٢٢٥٦٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، اصدارات عدة سنوات.

جدول رقم (٢٣)

تطور التوزيع النسبي لطلاب الجامعات المصرية

خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة		١٧,٥٤	٢٠,١٣	١٩,٥٢	١٩,٥٨
الاسكندرية		١٣,٩٦	١٣,١٧	١٢,٥٣	١١,٨٨
عين شمس		١٧,٨٠	١٥,٩٠	١٦,٢٥	١٥,١١
اسيوط		٨,٠٧	٨,٧٤	٨,٠١	٩,٥٨
طنطا		٧,٦٤	٧,٧٢	٨,٠٩	٨,٥٥
المنصورة		٧,١٠	٦,٥٩	٧,٠٠	٧,٨٦
الزقازيق		١٤,٣٣	١٣,١٩	١٣,٦٦	١٢,٧٧
المنيا		٢,٦٦	٢,٨٦	٢,٨٤	٢,٦٦
المنوفية		٣,٢٠	٤,٠٢	٤,٠٨	٤,٣٣
قناة السويس		١,٨٤	٢,٢٥	٢,٦٩	٢,٥٠
حلوان		٥,٨٧	٥,٤٣	٥,٣٣	٥,١٨
اجمالي عدد الطلاب		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٤)

تطور الرقم القياسى لاعداد الطلاب بالجامعات المصرية

خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣ (١٠٠ = ١٩٨٦/٨٥)

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	٩٨	٩٣	١٠٧	
الاسكندرية	١٠٠	٨٠	٧٥	٨١	
عين شمس	١٠٠	٧٦	٧٦	٨١	
اسيوط	١٠٠	٩٢	٨٣	١١٣	
طنطا	١٠٠	٨٦	٨٨	١٠٢	
المنصورة	١٠٠	٧٩	٨٢	١٠٦	
الزقازيق	١٠٠	٧٨	٨٠	٨٥	
المنيا	١٠٠	٩٢	٨٩	٩٥	
المنوفية	١٠٠	١٠٧	١٠٧	١٢٩	
قناة السويس	١٠٠	١٠٤	١٢٦	١٣٠	
حلوان	١٠٠	٧٩	٧٦	٨٤	
اجمالى عدد الطلاب	١٠٠	٨٥	٨٤	٩٥	

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٢٢).

وإذا كان النقص ظاهرة بين بعض الجامعات الإحدى عشر فيما يتعلق بعدد الطلبة فإن النقص في عدد خريجي الجامعات كان أيضا ظاهرة عامة في معظم الجامعات الإحدى عشرة محل الدراسة (انظر الجداول أرقام (١٩)، (٢٠)، (٢١)، (٢٢)، (٢٣)، (٢٤)).

بمقارنة الجدولين رقمي (٢١) و (٢٤) يلاحظ أن جامعات الإسكندرية و عين شمس و الزقازيق و المنيا و حلوان قد اعتراها نقصا في أعداد طلبتها كما اعتراها نقصا في أعداد خريجي كل منها ، أما جامعة قناة السويس فقد شهدت في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ تزايدا في عدد خريجيتها (١١٪) ، وفي عام ١٩٩٤/٩٣ بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ فقد شهدت جامعات القاهرة و أسيوط وطنطا و المنصورة و المنوفية تزايدا في أعداد طلبتها في حين اعتري كل منها نقصا في عدد خريجيتها ، أما جامعة حلوان فالمقارنة بين السنتين المذكورتين توضح نقصا في عدد طلبتها كما توضح نقصا في عدد خريجيتها .

ولا شك أن هذا التشابه بين اتجاه تغير مستوى عدد طلبة مع اتجاه تغير مستوى عدد الخريجين بكل من الجامعات الأم و جامعات محافظة القاهرة و جامعات الدلتا و جامعات الصعيد في عام (١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥) قد أدى إلى تكافؤ في التركيب النسبي لما تحوزه كل مجموعة منها من طلاب مع التركيب النسبي لما أفرزته كل مجموعة من هذه المجموعات من خريجين (انظر الجدولين رقمي (٢٠) و (٢٣)) .

٣- فعالية المنظومة الجامعية إراحة وإحلالا :

وباستخدام النسبة السنوية السنوية لخريجي كل جامعة إلى عدد الطلبة بها كمؤشر تقريبي لمعدل الإراحة بتلك الجامعة بمعنى نسبة من يتركون منظومة التعليم الجامعي كمخرج إلى جملة المقيدون بتلك المنظومة نجد أن المتوسط العام لنسبة الإراحة على مستوى الجامعات قد بلغ ١٩٪ .

أن نسبة الإراحة كل من جامعات : المنيا (٢١٪) و الإسكندرية (٢٠٪) وطنطا (٢٠٪) تزيد عن تلك الخاصة بالمتوسط العام للجامعات ككل ، في حين أن هذه النسبة بجامعات عين شمس (١٩٪) و أسيوط (١٩٪) و الزقازيق (١٩٪) و قناة السويس (١٩٪) يذساوى في كل منها معدل الإراحة مع المتوسط العام لهذا المعدل بالجامعات ككل ، أما نسبة الإراحة بجامعات : القاهرة (١٨٪) و المنصورة (١٧٪) و المنوفية (١٧٪) و حلوان (١٨٪) فإن معدل الإراحة المذكور قرين كل منها يقل عن متوسط هذا المعدل على مستوى الجامعات ككل (انظر جدول رقم (٢٨)) .

ومن ثم فهناك سنويا حوالي الخمس من الطلبة المقيدون يتركون منظومة التعليم الجامعي تخرجاً ليحل محلهم بطبيعة الحال ملتحقون جدد بتلك المنظومة و القادمون إليها من الثانوية العامة عبر مكاتب التنسيق الالتحاق قيدا بمنظومة التعليم الجامعي.

والرابط بين البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٨) و البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٤) ليوضح جليا أن معدل الإراحة السنوي يقل بعض الشيء عن معدل الإحلال السنوي التحاقا بمنظومة التعليم الجامعي باعتبار أن نسبة المقيدون سنويا بمنظومة التعليم الجامعي إلى إجمالي الطلبة بها يمكن أن يكون مؤشرا استدلاليا في هذا الصدد من حيث إمكانية استخدام النسبة الأخيرة كمؤشر لمعدل الإحلال ولوجا إلى المنظومة المذكورة .

جدول رقم (٢٥)
تطور اعداد خريجي الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٧٧٤٨	١٨٤٦١	١٥٩٥١	١٥٥٨٢	
الاسكندرية	١٤١٣٦	١٣٧٣٣	١٠٩٤٥	١٠٩٤٨	
عين شمس	١٨٤٨٧	١٧٠٥٠	١٣٢١٤	١٢٧٠٢	
اسيوط	٧٨٧٧	٧٩٧٣	٨٢٤٨	٧٤٣٣	
طنطا	٨٢٩٥	٨٦٧٧	٦٨٨٦	٧٢٢٣	
المنصورة	٦٦٢٧	٦١٦٤	٥٩٩٩	٥٣٩٤	
الزقازيق	١٧٦٥٣	١١٩١٧	١٢٣٨٦	١١١٩٩	
المنيا	٣٤٦٨	٣٠٣٨	٢٩١٢	٢٤٢٠	
المنوفية	٣٤٦٣	٣٢٦٦	٣٧١٥	٣٢٣٤	
قناة السويس	١٩٣٥	٢٣٠٣	٢٣١٧	٢٢٢٨	
حلوان	٥٧٣٠	٤٨٠٢	٤٨١٣	٤٤٢٤	
اجمالي عدد الطلاب	١٠٥٤١٩	٩٧٣٨٤	٨٧٣٨٦	٨٢٧٨٧	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، اصدارات عدة سنوات.

جدول رقم (٢٦)
التطور النسبى فى اعداد خريجي الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة		١٦,٨٤	١٨,٩٦	١٨,٣٥	١٨,٨٢
الاسكندرية		١٣,٤١	١٤,١٠	١٢,٥٢	١٣,٢٢
عين شمس		١٧,٥٤	١٧,٥١	١٥,١٢	١٥,٣٤
السيوط		٧,٤٧	٨,١٩	٩,٤٤	٨,٩٨
طنطا		٧,٨٧	٨,٩١	٧,٨٨	٨,٧٢
المنصورة		٦,٢٩	٦,٣٣	٦,٨٦	٦,٥٢
الزقازيق		١٦,٧٥	١٢,٢٤	١٤,١٧	١٣,٥٣
المنيا		٣,٢٩	٣,١٢	٣,٣٣	٢,٩٢
المنوفية		٣,٢٨	٣,٣٥	٤,٢٥	٣,٩١
قناة السويس		١,٨٤	٢,٣٦	٢,٦٥	٢,٦٩
حلوان		٥,٤٤	٤,٩٣	٥,٥١	٥,٣٤
اجمالى عدد الطلاب		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٢٥).

جدول رقم (٢٧)

تطور الرقم القياسى لاعداد خريجي الجامعات

خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

(١٠٠=١٩٨٦/٨٥)

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	١٠٤	٩٠	٨٨	
الاسكندرية	١٠٠	٩٧	٧٧	٧٧	
عين شمس	١٠٠	٩٢	٧١	٦٩	
اسيوط	١٠٠	١٠١	١٠٥	٩٤	
طنطا	١٠٠	١٠٥	٨٣	٨٧	
المنصورة	١٠٠	٩٣	٩١	٨١	
الزقازيق	١٠٠	٦٨	٧٠	٦٣	
المنيا	١٠٠	٨٨	٨٤	٧٠	
المنوفية	١٠٠	٩٤	١٠٧	٩٣	
قناة السويس	١٠٠	١١٩	١٢٠	١١٥	
حلوان	١٠٠	٨٤	٨٤	٧٧	
اجمالي عدد الطلاب	١٠٠	٩٢	٨٣	٧٩	

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٢٥).

جدول رقم (٢٨)
تطور النسبة المئوية لخريجي كل جامعة الى عدد الطلبة بها
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	المتوسط ٩٤/٩٣-٩١/٩٠
		(%)	(%)	(%)	(%)	
القاهرة		١٨,٤٨	١٩,٦٤	١٧,٨٥	١٥,٢٣	١٨
الاسكندرية		١٨,٤٩	٢٢,٣٣	١٩,٠٧	١٧,٦٣	٢٠
عين شمس		١٨,٩٧	٢٢,٩٦	١٧,٧٦	١٦,٠٩	١٩
اسيوط		١٧,٨٣	١٩,٥٤	٢٢,٤٩	١٤,٨٥	١٩
طنطا		١٩,٨٢	٢٤,٠٨	١٨,٦٠	١٦,١٦	٢٠
المنصورة		١٧,٠٥	٢٠,٠٣	١٨,٧٢	١٣,١٤	١٧
الزقازيق		٢٢,٥٠	١٩,٣٦	١٩,٨٠	١٦,٧٨	١٩
المنيا		٢٣,٨٥	٢٢,٧٦	٢٢,٤١	١٧,٤٣	٢١
المنوفية		١٩,٧٥	١٧,٤١	١٩,٨٨	١٤,٢٩	١٧
قناة السويس		١٩,١٧	٢١,٩٤	١٨,٨٢	١٧,٠٤	١٩
حلوان		١٧,٨٤	١٨,٩٤	١٩,٧٢	١٦,٣٤	١٨
النسبة المئوية لاجمالي خريجي الجامعات الى اجمالي عدد الطلبة بها		١٩,٢٥	٢٠,٨٦	١٩,٠٨	١٥,٨٤	١٩

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج قسمة كل خلية من خلايا الجدول رقم (٢٥) على الخلية المناظرة لها بالجدول رقم (٢٢).

وعلى ذلك يمكن أن يستشف أن منظومة التعليم الجامعي تتمتع سنويا بإضفاء القيم المعرفية المضافة جامعيًا على خمس ما بها من طلاب، وذلك كمخرجات سنوية أي كمنتج سنوي لتلك المنظومة تتولى إقراره سنويا خروجًا إلى سوق العمل المصري باعتبار أن منظومة التعليم الجامعي مولدة لقوى العمل ومن حيث أن قوى العمل تلك تضاف تراكمًا إلى هيكل الطلب على فرص العمل التي قد تتيحها أسواق العمل الداخلي أو الخارجي من خلال ما تولده منظومة التوظيف والتوظيف من فرص عمل متاحة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. ومن ثم فإن ما تفرزه منظومة التعليم الجامعي سنويا من خريجين إنما يمثلون آتيا قوى طالبة ومطالبة بالعمل وأيضًا عرض من العمالة المنتظرة لفرص العمل بسوق العمل .

(ثانيا) متوسط تكلفة الطالب من التمويل الحكومي لمنظومة التعليم الجامعي :

١- متوسط تكلفة الطالب الجامعي من إجمالي الميزانية:

يبلغ المتوسط السنوي العام لتكلفة الطالب الجامعي من إجمالي الميزانية الحكومية حوالي ٣١٠٠ جنيه في حين أن المتوسط السنوي لتكلفة الطالب بجامعات : قناة السويس (٥٥٤٥ جنيه) ، والمنيا (١٥٢٠ جنيه) ، والمنصورة (١٢٥٠ جنيه) ، والقاهرة (٣٨١٥ جنيه) وحلوان (٣١٦٣ جنيه) أكثر من المتوسط السنوي العام لتكلفة الطالب .

في حين أن المتوسط السنوي لتكلفة الطالب بجامعات : طنطا (٢٠٩٤ جنيه) وعين شمس (٢٣٨١ جنيه) و الزقازيق (٢٤٠٤ جنيه) والاسكندرية (٢٩٧٧ جنيه) و المنوفية (٢٩٩٩ جنيه) واسيوط (٣٠٦٨ جنيه) أقل من المتوسط السنوي العام لتكلفة الطالب (أنظر جدول رقم (٢٩)) .

مما لا شك فيه أن التباين في المتوسط السنوي لتكلفة الطالب الجامعي من جامعة إلى أخرى إنما يرجع في حقيقة الأمر إلى التباين بين ما خصص لكل جامعة من موارد مالية وإلى التباين فيما بينها بالنسبة لأعداد الطلبة بكل منها ، كما أن التباين بين المتوسط السنوي لتكلفة الطالب بكل جامعة لا يعكس في واقع الحال تمايزا إقليميا بين الجامعات لدى مقارنة المتوسط العام لتكلفة الطالب بمتوسط تكلفة الطالب الجامعي سنويا إقليميا من الأقاليم الأربعة المستخدمة محورا للتحليل : الجامعات الأم الثلاث ، جامعات محافظة القاهرة ، جامعات الصعيد، جامعات الدلتا (أنظر الجدول رقم (٢٩)) .

وبمقارنة الأرقام القياسية لمتوسط نصيب الطالب الجامعي من إجمالي ميزانية كل جامعة والواردة بالجدول رقم (٣٠) بأرقام المتوسط السنوي لنصيب الطالب الجامعي من إجمالي ميزانية كل جامعة والواردة بالجدول رقم (٢٩) نجد أن اتجاه الأرقام الواردة بالجدولين متكافئة بالنسبة لجامعات القاهرة وعين شمس واسيوط و طنطا و المنصورة والزقازيق والمنوفية في حين أن الأرقام بهذين الجدولين والخاصة بجامعات الاسكندرية والمنيا وقناة السويس وحلوان قد أخذت اتجاها معاكسا لذلك .

جدول رقم (٢٩)
تطور متوسط النصيب السنوى للطلاب الجامعى من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(القيمة بالجنيه)

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	المتوسط ٩٤/٩٣-٩١/٩٠
القاهرة	٩٢٩	٢٤٧٥	٤٥٦٧	٤٤٠٤	٣٨١٥	
الاسكندرية	٨٩٨	٢١٤٥	٣٢٨٥	٣٥٠١	٢٩٧٧	
عين شمس	٨٠٢	١٨١٩	٢٥٩٨	٢٧٢٦	٢٣٨١	
اسيوط	١١٧٥	٢٢٥٣	٣٧٥٦	٣١٩٤	٣٠٦٨	
طنطا	٩٣٣	١٦٦٣	٢٤٣٣	٢١٨٥	٢٠٩٤	
المنصورة	١٢٠٠	٣٢٧٠	٤٦٥٥	٤٤٥١	٤١٢٥	
الزقازيق	٧٥٣	١٩٤١	٢٥٧٤	٢٦٩٦	٢٤٠٤	
المنيا	١٥٠١	٣١٦٥	٤٦٢٤	٤٦٦٨	٤١٥٢	
المنوفية	١٠٧٤	٢٢٤٨	٣٦٦٦	٣٠٨٤	٢٩٩٩	
قناة السويس	١٨٨٩	٤٥٧١	٥٩٨٨	٦٠٧٨	٥٥٤٥	
حلوان	٩٩٩	٢٧١٩	٣٥١٨	٣٢٥٢	٣١٦٣	
متوسط نصيب الطلاب من اجمالى ميزانية الجامعات	٩٥٨	٢٢٩٨	٣٥٣٠	٣٤٥٥	٣٠٩٤	

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج قسمة كل خلية من خلايا الجدول رقم (١)
على الخلية المناظرة لها بالجدول رقم (٢٢).

وعن مدى حصانة تكلفة الطالب الجامعي من اجمالي الميزانية ضد عوامل التضخم نجد ان متوسط تكلفة الطالب من اجمالي الميزانية قد اصبحت مستواه (فى عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥) محصنا ضد عوامل التضخم بجامعة القاهرة (٤,٧ مرة) ، الاسكندرية (٣,٩ مرة) ، عين شمس (٣,٤ مرة) ، المنصورة (٣,٧ مرة) ، الزقازيق (٣,٦ مرة) ، حيث كانت تلك هي مستويات الزيادة فى تكلفة الطالب الجامعي من اجمالي ميزانية جامعة من حيث ان الرقم القياسي لتكلفة المعيشة فى عام ١٩٩٤ اصبحت ٣,٣ مرة قدر مستواه عام ١٩٨٦ بالحضر و ٣,١ مرة قدر مستواه عام ١٩٨٦ بالريف (انظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٠)) .

الا أن متوسط نصيب الطالب من اجمالي ميزانية الجامعة لم يتحسن ضد عوامل التضخم بجامعة اسبوط وطنطا و المنوفية حيث ان مستوى تكلفة الطالب الجامعي فى عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ فى تلك الجامعات اصبحت على التوالى: ٢,٧ مرة و ٢,٣ مرة و ٢,٩ مرة (انظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٠)) .

اما متوسط تكلفة الطالب بجامعة المنيا (٣,١ مرة) فى عام ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بمتوسط تكلفته فى عام ١٩٨٦/٨٥ فقد جرى الارتفاع فى تكلفة المعيشة بالريف وجاري الارتفاع فى متوسط تكلفة الطالب بجامعة حلوان (٣,٣) تكلفة المعيشة بالحضر بجامعة حلوان (٣,٣ مرة) اما الارتفاع فى تكلفة الطالب بجامعة تلة تيس فى عام ١٩٩٤/٩٣ بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ (٣,٢ مرة) فقد وقع بين مستوى الارتفاع فى نفقة المعيشة بالريف (٣,١ مرة) و مستوى الارتفاع فى تكلفة المعيشة بالحضر (٣,٣ مرة) (انظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٠)) .

ومن ثم نجد ان تطور متوسط نصيب الطالب من ميزانية جامعة قد تحسن ضد عوامل التضخم أى ضد الارتفاع فى تكلفة المعيشة بل وتزايدت القدرة الشرائية لهذا النصيب بالجامعات الام الثلاث : القاهرة والاسكندرية وعين شمس بينما أن تزايد القدرة الشرائية لنصيب الطالب من ميزانية جامعته لم تتزايد بجامعة الدلتا الا فقط بجامعة المنصورة والزقازيق فى حين ان القدرة الشرائية لنصيب الطالب من ميزانية جامعته قد تناقصت بجامعة الدلتا : طنطا والمنوفية ، كما فقد هذا النصيب القدرة الشرائية بجامعة اسبوط (انظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٠)) .

٢- تطور نصيب الطالب الجامعي من تكلفة إثابة عنصر العمل الجامعي :

يوضح الجدول رقم (٣١) أن المتوسط السنوي لنصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل الجامعي اكبر بجامعة الاسكندرية واسبوط والمنيا وقناة السويس من المتوسط العام السنوي لنصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل على مستوى الاحدى عشرة جامعة ، اما المتوسط السنوي لنصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل الجامعي يماثل بجامعة القاهرة وحلوان والزقازيق ذلك المتوسط العام السنوي لنصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل على مستوى الاحدى عشرة جامعة ، فى حين أن قيمة هذا النصيب السنوي ، بجامعة عين شمس و طنطا و المنصورة والمنوفية فإن مستواه أقل من قيمة المتوسط العام السنوي للاحدى عشرة جامعة مجتمعة ، وهذه المقارنة تقود الى استخلص أن جامعتي الصعيد : المنيا واسبوط فإن متوسط نصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل الجامعي بكل منها يزيد عن المتوسط العام لهذا النصيب على مستوى إجمالى الاحدى عشرة جامعة مجتمعة فى حين أن نفس المقارنة تقود ايضا الى ملاحظة أن جامعات الدلتا الثلاثة طنطا و المنصورة والمنوفية فإن متوسط نصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل الجامعي بكل منها يقل عن المتوسط العام لهذا النصيب على مستوى إجمالى الاحدى عشرة جامعة مجتمعة .

جدول رقم (٣٠)

تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(١٠٠ = ١٩٨٦/٨٥)

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	٢٦٦	٤٩١	٤٧٤	
الاسكندرية	١٠٠	٢٣٩	٣٦٦	٣٩٠	
عين شمس	١٠٠	٢٢٧	٣٢٤	٣٤٠	
اسيوط	١٠٠	١٩٢	٣٢٠	٢٧٢	
طنطا	١٠٠	١٧٨	٢٦١	٢٣٤	
المنصورة	١٠٠	٢٧٣	٣٨٨	٣٧١	
الزقازيق	١٠٠	٢٥٨	٣٤٢	٣٥٨	
المنيا	١٠٠	٢١١	٣٠٨	٣١١	
المنوفية	١٠٠	٢٠٩	٣٤١	٢٨٧	
قناة السويس	١٠٠	٢٤٢	٣١٧	٣٢٢	
حلوان	١٠٠	٢٧٢	٣٥٢	٣٢٦	
الرقم القياسى لمتوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الجامعات	١٠٠	٢٤٠	٣٦٨	٣٦١	

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٢٩).

جدول رقم (٣١)
تطور متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الباب الاول لكل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(القيمة بالجنيه)

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	المتوسط ٩٤/٩٣-٩١/٩٠
القاهرة	٦٦٤	١٣٨٠	١٩٠٦	١٨٨٦	١٧٢٤	
الاسكندرية	٦١٩	١٦١٥	٢١٧١	٢٢٣٨	٢٠٠٨	
عين شمس	٤٦٧	١٢٦٢	١٧٠٧	١٨٠٩	١٥٩٣	
اسيوط	٦٦٤	١٣٥٧	٢٢٠٧	١٨٥٨	١٨٠٧	
طنطا	٤٥١	١٠٦٢	١٣٦٩	١٢٥٧	١٢٢٩	
المنصورة	٥٦١	١٥٠٤	١٨٨١	١٦٥٧	١٦٨٠	
الزقازيق	٤٩٧	١٤٤٣	١٨١٥	١٩٣٢	١٧٣٠	
المنيا	٨٤٠	١٨٢٥	٢٣٢٨	٢٥٣٨	٢٢٤٧	
المنوفية	٥٨٥	١١٤١	١٦٧٠	١٥٠٤	١٤٣٩	
قناة السويس	٨٦٧	١٨٢٥	٢٣٠٤	٢٦٣٨	٢٢٥٦	
حلوان	٦٦٥	١٣٨٨	١٨٥٧	١٨٦٢	١٧٠٢	
متوسط نصيب الطائب من اجمالى ميزانية الباب الاول	٥٨١	١٣٩٦	١٨٨٥	١٨٦٦	١٧١٦	

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج قسمة كل خلية من خلايا الجدول رقم (٧)
على الخلية المناظرة لها بالجدول رقم (٢٢).

اما جامعات: القاهرة وحلوان والزقازيق فإن متوسط النصيب السنوي للطالب الجامعي بكل منها من ميزانية الباب الاول يساثل المتوسط العام السنوي لنصيب الطالب من إجمالي ميزانية الباب الاول للاحدى عشرة جامعة مجتمعة (انظر الجدول ارقام (٣١)) .

وبوضح الجدولين ارقام (٤) ، (٣٢) أنه في الوقت الذي استجاب فيه المتوسط العام السنوي لنصيب الطالب الجامعي من ميزانية الباب الاول لمقتضيات التضخم بالريف فإنه قد عجز عن مواجهة مقتضيات التضخم بالحضر وذلك من حيث ان هذا المتوسط أصبح ٣,٢ مرة في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ في حين ان الرقم القياسي لتكلفة المعيشة أصبح بالريف ٣,١ مرة وبالحضر ٣,٣ مرة وذلك في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ .

وكذلك يتضح ان نصيب الطالب من ميزانية الباب الاول بجامعات القاهرة وحلوان واسيوط وطنطا والمنصورة والمنيا والمنوفية وقناة السويس لم يباري في زيادته ما طرأ من زيادة على الرقم القياسي في تكلفة المعيشة في كل من الريف والحضر ومن ثم فإن الزيادة التي طرأت على نصيب الطالب الجامعي من مخصصات الباب الاول بكل جامعة من تلك الجامعات لم تؤدي الى تمتع هذا النصيب بالمناعة التحصينية ضد عوامل التضخم ومن ثم فإن الزيادة النقدية في هذا النصيب إنما تعبر عن نقص حقيقي في القدرة الشرائية له (انظر الجدول ارقام (٤) ، (٣٢)) .

إلا أن الامر يختلف شأنًا فيما طرأ من زيادة على نصيب الطائفتين الجامعيتين من مخصصات إثابة عنصر العمل الجامعي بجامعات الاسكندرية وعين شمس والزقازيق حيث أصبح هذا النصيب على التوالي ٣,٦ مرة و ٣,٩ مرة و ٣,٩ مرة في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ مما يدعو الى التأكيد الى تمتع تلك الزيادات ليس فقط بزيادة في القيم النقدية الجارية ولكن ايضا بزيادة في القوى الشرائية الحقيقية لتلك الانصبة كل على حده .

٣- تطور نصيب الطالب الجامعي من تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية :

يوضح الجدول رقم (٣٣) انه على مستوى الأحدى عشرة جامعة فإن المتوسط السنوي لتكلفة الطالب الجامعي من المستلزمات السلعية والخدمية يبلغ ٦٠٤ جنيه ويزيد أو يقل هذا المتوسط بكل جامعة على حده عن ذلك المتوسط العام ، إذ أن هناك أربع جامعات : القاهرة والمنصورة والمنيا وقناة السويس يزيد فيها متوسط النصيب السنوي للطالب الجامعي من تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية عن هذا المتوسط العام (٨٦٦ جنيه ، ١١٠٨ جنيه ، ٧٩٠ جنيه ، ٦٦٣ جنيه على التوالي) بينما أن هذا المتوسط السنوي يقل عن المتوسط العام وذلك بجامعات الإسكندرية وعين شمس وطنطا والزقازيق والمنوفية وحلوان (٥٤٥ جنيه ، ٤٥٩ جنيه ، ٤٣٩ جنيه ، ٣٥٧ جنيه ، ٥٠٢ جنيه و ٣٢٣ جنيه على الترتيب) ، وذلك في حين أن ذلك المتوسط بجامعة أسيوط (٦١٩ جنيه) بما يعادل تقريبا المتوسط العام لتكلفة الطالب الجامعي من هذا الباب بالاحدى عشرة جامعة .

ومما يلفت النظر أن متوسط تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية للطالب بجامعة المنصورة يبلغ ضعف متوسط تلك التكلفة على مستوى الأحدى عشرة جامعة بينما أن متوسط تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية سواء للطالب بجامعة الزقازيق أو للطالب بجامعة حلوان يبلغ نصف متوسط تكلفة الطالب من هذا الباب على مستوى الأحدى عشرة جامعة (انظر الجدول رقم (٣٣)) .

جدول رقم (٣٢)

تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الباب الاول لكل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(١٠٠ = ١٩٨٦/٨٥)

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	٢٠٨	٢٨٧	٢٨٤	
الاسكندرية	١٠٠	٢٦١	٣٥١	٣٦١	
عين شمس	١٠٠	٢٧٠	٣٦٦	٣٨٨	
اسيوط	١٠٠	٢٠٤	٣٣٢	٢٨٠	
طنطا	١٠٠	٢٣٥	٣٠٣	٢٧٨	
المنصورة	١٠٠	٢٦٨	٣٣٥	٢٩٥	
الزقازيق	١٠٠	٢٩٠	٣٦٥	٣٨٩	
المنيا	١٠٠	٢١٧	٢٨٣	٣٠٢	
المنوفية	١٠٠	١٩٥	٢٨٦	٢٥٧	
قناة السويس	١٠٠	٢١١	٢٦٦	٣٠٤	
حلوان	١٠٠	٢٠٩	٢٧٩	٢٨٠	
الرقم القياسى لمتوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الباب الاول	١٠٠	٢٤٠	٣٢٤	٣٢١	

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٣١).

جدول رقم (٣٣)
تطور متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الباب الثانى لكل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(القيمة بالجنيه)

الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	المتوسط ٩٤/٩٣-٩١/٩٠
القاهرة	٢١	٤٠١	١٠٢٩	١١٦٧	٨٦٦
الاسكندرية	١٦٥	٣١٦	٥٢٤	٧٩٦	٥٤٥
عين شمس	١٨٢	٣٢١	٤٨٥	٥٧١	٤٥٩
اسيوط	٢٦١	٤٤٣	٦٨١	٧٣٤	٦١٩
طنطا	١٩١	٣٣٣	٤٦٣	٥٢٠	٤٣٩
المنصورة	٢٦٤	٦١٢	١٢٧٩	١٤٣٤	١١٠٨
الزقازيق	١٣٧	٢٥٦	٣٦٦	٤٤٩	٣٥٧
المنيا	٢٦٨	٥٣٦	٨٢٣	١٠١٢	٧٩٠
المنوفية	١٩٦	٣٥٠	٥٥٤	٦٠١	٥٠٢
قناة السويس	٣٠٤	٥٢٧	٥٩٩	٨٦٢	٦٦٣
حلوان	١٧١	٢٦٠	٣٥١	٣٥٨	٣٢٣
متوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الباب الثانى	١٦٢	٣٦٧	٦٥٨	٧٨٧	٦٠٤

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج قسمة كل خلية من خلايا الجدول رقم (١٠) على كل خلية مناظرة لها بالجدول رقم (٢٢).

ومن ناحية مجازاة تطور ارتفاع المتوسط العام للتكلفة السنوية للطلاب الجامعي من هذا الباب للتطور في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة حضرا وريفا فان الزيادة في المتوسط العام لتكلفة الطالب على مستوى الأحدى عشرة جامعة قد اكتسب مناعة في قدراته الشرائية من حيث أن مستواه في عام ١٩٩٤/٩٣ يمثل ٤,٩ مرة قدر مستواه في عام ١٩٨٦/٨٥ في حين أن متوسط تكلفة المعيشة في عام ١٩٩٤/٩٣ قد أصبح ٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١ بالريف قدر مستواه في عام ١٩٨٦/٨٥ (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٤)) .

وقد استطاعت الزيادة في نصيب الطلاب الجامعي من تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية (في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥) بجامعات القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنيا أن تفوق الزيادة في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة سواء بالريف أو بالحضر ، حيث أصبح متوسط تكلفة الطالب من هذا الباب في كل جامعة من تلك الجامعات الخمسة على الترتيب ٥,٦ مرة و ٤,٨ مرة و ٣,٨ مرة و ٥,٤ مرة و ٣,٨ مرة ، مما يدعو إلى القول أن ما خصص للطلاب الجامعي لشراء المستلزمات السلعية والخدمية بكل جامعة من الجامعات الخمسة المذكورة قد اخذ في اعتباره تدعيم القوة الشرائية بل و زيادتها لتحسين هذا المخصص ضد عوامل التضخم الذي يتجسد في الارتفاع المضطرد في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٤)) .

أما ما خصص للطلاب الجامعي بجامعات طنطا والمنوفية وقناة السويس وحلوان من نصيب لشراء المستلزمات السلعية والخدمية فلم تستطع الزيادة في مخصصاته في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ أن تباري الزيادة في التضخم في الأسعار والمتمثل في تجاوز الزيادة في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة حضرا وريفا لزيادة فيما خصص للطلاب خلال الفترة المذكورة حيث أن ما خصص في عام ١٩٩٤/٩٣ للطلاب من هذا الباب بكل جامعة من تلك الجامعات الأربع قد أصبح على الترتيب : ٢,٧ مرة ، ٣ مرات ، ٢,٨ مرة و مرتان قدر ما خصص للطلاب من هذا الباب بكل جامعة من الجامعات الأربعة المذكورة في عام ١٩٨٦/٨٥ (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٤)) .

أما المخصص للطلاب من هذا الباب بجامعة الزقازيق فقد استطاعت الزيادة فيه أن تثبت من قدراته الشرائية دون زيادة فيها حيث تكاد تتماثل الزيادة في هذا المخصص خلال عامي المقارنة المذكورين مع الزيادة في تكلفة المعيشة التي حدثت خلال هذين العامين .

أما المخصص للطلاب من هذا الباب بجامعة عين شمس فان الزيادة فيه خلال الفترة محل المقارنة لم تستطع أن تحاكي الزيادة في تكلفة المعيشة بالحضر وان ثابته تلك الزيادة قد تكافأت وبالكاد مع الزيادة في ارتفاع تكلفة المعيشة بالريف وهو الأمر الذي يدعونا إلى القول أن زيادة نصيب الطالب بجامعة عين شمس من هذا الباب لم تستطع حتى أن تثبت من القدرة الشرائية لهذا النصيب نظرا لتوطن جامعة عين شمس في منطقة حضرية مثلها في ذلك تماما مثل توطن جامعتي القاهرة وحلوان (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٤)) .

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة التي لحقت بنصيب الطالب من هذا الباب بجامعتي الصعيد (أسيوط والمنيا) تماثلت تماما من ناحية قيمة الزيادة ومن ناحية تجاوز تلك الزيادة للزيادة التي حدثت في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة مما يؤكد أن الزيادة في نصيب الطالب من هذا الباب بكل جامعة من الجامعتين قد استطاعت دعم زيادة القدرة الشرائية لهذا المخصص .

جدول رقم (٣٤)

تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الباب الثانى لكل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(١٠٠=١٩٨٦/٨٥)

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	١٩٢٧	٤٩٤٢	٥٦٠٤	
الاسكندرية	١٠٠	١٩٢	٣١٨	٤٨٤	
عين شمس	١٠٠	١٧٦	٢٦٦	٣١٣	
اسيوط	١٠٠	١٧٠	٢٦١	٢٨١	
طنطا	١٠٠	١٧٥	٢٤٣	٢٧٣	
المنصورة	١٠٠	٢٣٢	٤٨٤	٥٤٣	
الزقازيق	١٠٠	١٨٧	٢٦٧	٣٢٨	
المنيا	١٠٠	٢٠٠	٣٠٧	٣٧٧	
المنوفية	١٠٠	١٧٩	٢٨٣	٣٠٧	
قناة السويس	١٠٠	١٧٣	١٩٧	٢٨٤	
حلوان	١٠٠	١٥٢	٢٠٥	٢٠٩	
الرقم القياسى لمتوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الباب الثانى	١٠٠	٢٢٧	٤٠٦	٤٨٦	

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٣٣).

٤- تطور نصيب المخصص للطلاب الجامعي من ميزانية الإنفاق الجاري (باب أول - + باب ثانى) :

تمثل المخصصات المدرجة بالبايين الأول والثانى معا ما يمكن اعتبارها محاسبيا واقتصاديا مخصصات للإنفاق الجاري على إثانة عنصر العمل الجامعي أساتذة و إداريين وعاملين بالأجهزة الجامعية المساعدة و الداعمة لوظائف إضفاء القيم المعرفية تشغيلًا من عمليات ونشاطات وواجبات تؤدي في نطاق تلك الوظائف وصفا وتوصيفا ومضمونا كفعاليات ادائية تؤدي على عناصر الموارد البشرية الممثلة في طلاب الجامعات موضوع ومحل تلك الفعاليات المؤداة معرفيا ، بالإضافة إلى ما يخصص بالباب الثاني (كما سبق توضيحه) من أموال للإنفاق على السلع والخدمات اللزوم استهلاكها بواسطة أليات المنظومة الجامعية بمختلف عناصرها الفاعلة داخل تلك المنظومة .

ومن ثم فإن اختلفت طبيعة الباب الأول من الموازنة عن طبيعة بابها الثاني من حيث مجال الاتفاق إذ أن المدرج بالباب الأول خاص بإثابة البشر عن عمل يؤدونه وإن المدرج بالباب الثاني لمقابلة الوفاء بالمشتري من سلع وخدمات مادية إلا أن المدرج بالبايين معا لهما سمة محاسبية - اقتصادية مشتركة إلا وهي أن ما ينفق من أي البابين إنما ينفق للحصول على السلع والخدمات من المفترض أنها تشتري وتستخدم وتستهلك أثناء نفس عام الإنفاق ومن هنا كان المسمى الذي أطلق على المدرج بالبايين معا من بنود إنفاق : "بالإنفاق الجاري".

والمبرر الثاني الذي يدعو إلى اخذ البابين معا كعنصر إنفاق متكامل هو مدى التأثير الذي يحدثه مستوى المخصص من أموال البابين على كفاية وكفاءة وجودة عمليات الإضفاء المعرفي وهو المبتغى النهائي من أداء كافة عناصر المنظومة الجامعية من سياسات وتوجهات وروى واتجاهات وبرامج ونشاطات وواجبات داخل إطار متكامل ومتسق وفعال .

ومن ثم فإن مبعث الاهتمام بتناول ما يدرج بهذين البابين معا كبنود متكاملة مكتملة من اعتمادات مالية هو موجات الآثار المتتالية التي تلحق بمخرجات المنظومة الجامعية من خريجين والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لتلك الآثار على مستوى الجودة المطلوب في عصر حلت فيه الميزة التنافسية القائمة على اعتبارات ضمان الجودة محل الميزة النسبية القائمة على اعتبارات رخص الأسعار .

والجدول رقم (٣٥) يوضح أن متوسط العام لنصيب الطالب من المجمع من البابين معا قد بلغ ٢٣٢٠ جنيه سنويا وذلك على مستوى الأحدى عشرة جامعة إلا أن هناك ست جامعات : القاهرة ، الإسكندرية ، أسيوط ، المنصورة ، المنيا ، قناة السويس يفوق في كل منها المتوسط السنوي لنصيب الطالب من هذين البابين معا على المتوسط السنوي العام لنصيب الطالب من الإنفاق الجاري على مستوى الأحدى عشرة جامعة (انظر جدول رقم (١٣٥)) .

جدول رقم (٣٥)

تطور متوسط النصيب السنوى للطلاب الجامعى من ميزانية الاتفاق الجارى (باب اول - باب ثانى) لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣ (القيمة بالجنيه)

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	المتوسط ٩٤/٩٣-٩١/٩٠
القاهرة	٦٨٤	١٧٨١	٢٩٣٥	٣٠٥٣	٢٥٩٠	
الاسكندرية	٧٨٤	١٩٣١	٢٦٩٥	٣٠٣٤	٢٥٥٣	
عين شمس	٦٤٩	١٥٨٣	٢١٩٣	٢٣٨٠	٢٠٥٢	
السيوط	٩٢٥	١٨٠١	٢٨٨٨	٢٥٩١	٢٤٢٧	
طنطا	٦٤٢	١٣٩٥	١٨٣٢	١٧٧٧	١٦٦٨	
المنصورة	٨٢٥	٢١١٦	٣١٦٠	٣٠٩٠	٢٧٨٩	
الزقازيق	٦٣٤	١٧٠٠	٢١٨١	٢٣٨٢	٢٠٨٧	
المنيا	١١٠٨	٢٣٦١	٣٢٠١	٣٥٥٠	٣٠٣٧	
المنوفية	٧٨٠	١٤٩٢	٢٢٢٤	٢١٠٥	١٩٤٠	
قناة السويس	١١٧١	٢٣٥٣	٣١٠٤	٣٥٠٠	٢٩١٩	
حلوان	٨٣٦	١٦٤٨	٢٢٠٨	٢٢٢١	٢٠٢٥	
متوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الاتفاق الجارى	٧٤٣	١٧٦٣	٢٥٤٣	٢٦٥٣	٢٣٢٠	

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج قسمة كل خلية من خلايا الجدول رقم (١٩) على الخلية المناظرة لها بالجدول رقم (٢٢).

وهناك خمس جامعات يقل في كل منها المتوسط السنوي لنصيب الطالب من المدرج ببابي النفقات الجارية عن المتوسط السنوي العام لنصيب الطالب من هذين العاملين على مستوى الأحدى عشرة جامعة وتلك الجامعات تشمل : عين شمس وطنطا والزقازيق والمنوفية وحلوان ، ومن الملاحظ أن المتوسط السنوي لنصيب الطالب من المدرج ببابي النفقات الجارية بجامعة طنطا يقل بمقدار الربع عن ذلك المخصص للطالب على مستوى الأحدى عشرة جامعة ، في حين أن المتوسط السنوي لنصيب الطالب من هذين البابين بكل جامعة من جامعتي الصعيد (المنيا و الأسىوط) يزيد عن المتوسط السنوي لنصيب الطالب من هذين البابين على مستوى الأحدى عشرة جامعة (انظر الجدول رقم (٣٥)) .

ولقد اكتسبت الزيادة في النصيب السنوي للطالب من هذين البابين حصانة ضد عوامل التضخم وذلك سواء بالنسبة للمتوسط العام لنصيب الطالب بالأحدى عشرة جامعة وعلى مستوى الجامعات الخمسة : القاهرة ، الإسكندرية ، عين شمس ، المنصورة ، الزقازيق حيث أصبح هذا المتوسط على الترتيب في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ حوالي : ٣,٦ مرة ، ٤,٥ مرة ، ٣,٩ مرة ، ٣,٧ ، ٣,٨ مرة و ٣,٨ مرة ، الأمر الذي يتضح منه جليا أن الزيادة في نصيب الطالب من المدرج بهذين البابين معا لم يؤدي فقط الى ثبات القوة الشرائية للقيم المدرجة بل أن تلك الزيادة النقدية ترتب عليها زيادة في القدرة الشرائية لها (انظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٦)) .

وعلى العكس من ذلك فإن الزيادة النقدية في متوسط نصيب الطالب من المدرج بهذين البابين بجامعات : أسىوط وطنطا والمنوفية وقناة السويس وحلوان (والتي كانت قيمها في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ على الترتيب : ٢,٨ مرة ، ٢,٨ مرة ، ٢,٧ مرة ، ٣ مرات ، ٢,٧ مرة لم يؤدي إلى تثبيت للقوة الشرائية لمتوسط نصيب الطالب من هذين البابين بالجامعات الخمسة المذكورة نظرا لتجاوز القوى التضخمية الناتجة عن ارتفاع الأسعار للقوى الشرائية لهذا النصيب (انظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٦)) .

أما الزيادة النقدية في نصيب الطالب من هذين البابين بجامعة المنيا فقد أوقعت القوة الشرائية لهذا النصيب في تأرجح بين الثبات الشرائي وعدمه من حيث أن الزيادة النقدية في نصيب الطالب من هذين البابين بكل جامعة في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة ١٩٨٦/٨٥ (٣,٢) مرة قد وقعت بين الزيادة التي حدثت في الرقم القياسي للأسعار بالحضر ٣,٣ مرة والزيادة التي حدثت في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة بالريف ٣,١ مرة (انظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٦)) .

ومن الملاحظ أن الزيادة النقدية في المتوسط السنوي لنصيب الطالب من هذين البابين بكل جامعة من الجامعات الأم الثلاثة : القاهرة ، الإسكندرية ، عين شمس ، قد استطاعت ليس فقط تثبيت القوة الشرائية لهذا النصيب وإنما أدت إلى زيادتها وبشكل ملموس (انظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٦)) .

جدول رقم (٣٦)

تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطلاب الجامعى من ميزانية الاتفاق الجارى
(باب اول + باب ثانى) لكل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(١٠٠ = ١٩٨٦/٨٥)

الجامعات	السنوات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	٢٦٠	٤٢٩	٤٤٦	
الاسكندرية	١٠٠	٢٤٦	٣٤٤	٣٨٢	
عين شمس	١٠٠	٢٤٤	٣٣٨	٣٦٢	
اسيوط	١٠٠	١٩٥	٣١٢	٢٨٠	
طنطا	١٠٠	٢١٧	٢٨٥	٢٧٧	
المنصورة	١٠٠	٢٥٦	٣٨٣	٣٧٥	
الزقازيق	١٠٠	٢٦٨	٣٤٤	٣٧٥	
المنيا	١٠٠	٢١٣	٢٨٩	٣٢٠	
المنوفية	١٠٠	١٩١	٢٨٥	٢٧٠	
قناة السويس	١٠٠	٢٠١	٢٤٨	٢٩٩	
حلوان	١٠٠	١٩٧	٢٦٤	٢٦٦	
الرقم القياسى لمتوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الاتفاق الجارى	١٠٠	٢٣٧	٣٤٢	٣٥٧	

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من راقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٣٥).

الخلاصة والتوصيات :

إذا كان اعتبار تطوير قطاع التعليم في مصر تنمية ونمو هو المشروع القومي لها يبتغى أولاً وأساساً ضمان جودة الاداء في العمليات التشغيلية التعليمية في إضافتها للقيم المعرفية المضافة على محور ومحل تلك العمليات ألا وهم طلبة الجامعات فإن الهدف النهائي من هذا الاعتبار إنتاج موارد بشرية ممثلة في خريجي المنظومة الجامعية تتوفر فيها مقتضيات الجودة لتتوفر فيها الميزة التنافسية سواء بسوق العمل الداخلي أو بسوق العمل الخارجي ولاسيما وأن إتفاقية الجات في منتهىها تجعل من أسواق الانتاج والتوزيع والاستهلاك والعمل بمختلف دول العالم سوقاً واحدة تبحث عن : إشباع حاجاتها من سلع وخدمات وعمالة موحدة فيما تتصف به منتجات تلك الدول سلعا كانت ام خدمات ام موارد بشرية من مواصفات .

إلا أن توفير اعتبار جودة الاداء للعمليات التشغيلية بالمنظومة الجامعية يتطلب إجدياً توفير التمويل اللازم سواء للإعفاق على إثابة عنصر العمل الجامعي أو لتدبير السلع والخدمات اللازمة لدوران اليات المنظومة الجامعية اداءً أو لتوفير الاصول الرأسمالية للمنظومة الجامعية من الات ومعدات وتجهيزات ومباني حيث يتطلب توفير ذلك الاخير اعتماد الاموال الإستثمارية اللازمة .

وقد أنطلق الجهد التحليلي التقويمي المبذول بهذا البحث من فرض إساسى ألا وهو: "أن تبني قطاع التعليم كمشروع قومي لمصر قد اقتضى أساساً توفير التمويل الحكومي اللازم الكافي والكفاء لتلبية متطلبات هذا التبنى" .

وأولي الاجدييات المحاسبية والاقتصادية الواجب إعتبارها لدى تقرير إعمادات التمويل الحكومي والتي يفرضها هذا التبنى هو ليس فقط زيادة إعمادات بنود ابواب موازنة المنظومة الجامعية في صورتها النقدية فقط وإنما لابد من ربطها اولا بمحور ومحل العملية التعليمية وهم الطلبة وربطها ثانياً وفي نفس الوقت بمقتضيات تحصين قدرتها الشرائية ضد عوامل التضخم ليس فقط بتثبيت القوة الشرائية لما يتم توفيره من اعتمادات بن وتعمل على زيادة تلك القوة الشرائية .

الا ان الجهد التحليلي المبذول بهذا البحث قد قاد يقينا الى استخلاص عدد من النتائج الاساسية فى هذا الشأن والذي تلخصه المصفوفة التالية للتقويم الموقفي لمدي متانة وصلابة المخصص من اموال للمنظومة الجامعية فى مواجهة عوامل التضخم التي تنهش عادة فى القدرة والقوة الشرائية للمخصص من اموال .

وأهم مضامين تلك المصفوفة كنتاج بحثية لا تؤكد فى واقع الامر صحة ما إنطلقنا منه من فرض اساس لتلك الدراسة الا وهو: "ان الزيادة النقدية فى بنود وأبواب ميزانية المنظومة الجامعية قد صاحبها ثبات وأيضاً زيادة حقيقية فى القدرة والقوة الشرائية للمخصص من كل باب ولكل جامعة على حدة " .

وتأكيد عدم توافر هذا الفرض يستدل عليه مما استخلص من نتائج على مستوى الجامعات من كون ان هناك جامعات خمسة إفتاب ما خصص لها من موازنة نقص فى القوة الشرائية لها نتيجة عدم لحاق ما طرأ على ميزانياتها من زيادة نقدية بما طرأ على تكلفة المعيشة من زيادة فى ارقامها القياسية كما ان هناك أربعة جامعات تراوحت بين الزيادة والنقص فى القوة الشرائية لما خصص لابيوابها من زيادة نقدية فى حين ان جامعتين فقط زادت القوة الشرائية لما اعترى ابيوابها من زيادة نقدية .

كما أن تأكيد عدم توافر الغرض الذي إنطلق منه الجهد البحثي يمكن يستدل عليه أيضا من النتائج المستخلصة على مستوى ما نال الطالب من نصيب من اجمالي ميزانية كل جامعة وما ناله الطالب من نصيب من كل باب من ابواب ميزانية منظومة التعليم الجامعي .

فبالنسبة لاجمالي ميزانية كل جامعة اتضح أن هناك خمسة جامعات لم تدرك الزيادة النقدية في نصيب الطالب منها الزيادة في تكلفة المعيشة (ممثلة في الزيادة المضطردة في الرقم القياسي للأسعار) بينما ان هناك جامعتين (تتابت الزيادة النقدية في نصيب الطالب من ميزانية كل منها نوع من الثبات في قدرتها الشرائية نتيجة أن الزيادة النقدية في نصيب الطالب من ميزانية جامعته قد استطاعت بالكاد اللحاق بالزيادة في تكلفة المعيشة ، وفي أربعة جامعات انتابت الزيادة النقدية لنصيب الطالب من اجمالي ميزانية جامعته زيادة حقيقية في قدرتها وقوتها الشرائية نتيجة تجاوز الزيادة النقدية هذه للزيادة في الرقم القياسي للأسعار .

وبالنسبة للزيادة النقدية لنصيب الطالب من الباب الاول للميزانية فإن هناك ثماني جامعات من الاحدى عشرة جامعة لم تجاري تلك الزيادة النقدية ما حدث من زيادة في الرقم القياسي للأسعار مما يعني إصابة القدرة والقوة الشرائية لنصيب الطالب من الباب الاول بتلك الجامعات الثمانية بالضعف والوهن ، في حين أن هناك ثلاثة جامعات أدت الزيادة النقدية في نصيب الطالب من الباب الاول لميزانيتها الى زيادة في القدرة والقوة الشرائية لهذا النصيب .

أما على مستوى الباب الثاني لموازنة المنظومة الجامعية فإن الزيادة النقدية في نصيب الطالب من هذا الباب لم تدرك الزيادة في تكلفة المعيشة في خمسة جامعات بينما ان الزيادة النقدية في هذا النصيب أدت الى ثبات القوة الشرائية له بجامعة واحدة إلا أن تلك الزيادة النقدية في هذا النصيب قد أدت الى تدارك بل وتجاوز الارتفاع في تكلفة المعيشة بأربعة جامعات مما يعني حدوث زيادة حقيقية للقوة والقدرة الشرائية لنصيب الطالب من الباب الثاني بتلك الجامعات كل على حدة .

أما على مستوى النفقات الجارية (أى مجموع البابين الاول والثاني) فإن الزيادة النقدية في نصيب الطالب منها قد قادت الى زيادة في القوة الشرائية لها بخمسة جامعات نتيجة لتجاوز الزيادة النقدية في نصيب الطالب منها للزيادة في تكلفة المعيشة ، بينما أن ستة جامعات اصيبت الزيادة النقدية في نصيب الطالب من مجموع هذين البابين بضعف في قوتها الشرائية نتيجة عدم ملاحقة الزيادة النقدية هذه للزيادة في تكلفة المعيشة .

وإذا كان الجهد البحثي المبذول قد ادي الى النتائج السابق تبيانها عن مدى قدرة التمويل الحكومي لميزانية المنظومة الجامعية للإستجابة الى مقتضيات تحصينها ضد عوامل التضخم و إذا ظل للدولة دورها المهم في تمويل التعليم باعتبارها أحد المستفيدين من التعليم إلا أن البحث عن مصادر تمويلية أخرى للتعليم العالي أمر لا بد من النظر فيه امعانا كتوصية أساسية لجهدنا البحثي الحالي وكفاتحة لمجالات بحثية قادمة .

مصفوفة

مقارنة التطور في القيم النقدية لبنود أبواب ميزانية المنظومة الجامعية
بالتطور في الرقم القياسى لتكلفة المعيشة

(الرقم القياسى لتكلفة المعيشة فى عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنا به فى عام ١٩٨٦/٨٥ = ٣,٣ بالحضر، ٣,١ بالريف)

مقارنة الوضع فى عام ١٩٩٤/٩٣ بالوضع فى عام ١٩٨٦/٨٥		التطور المقارن فى القيم النقدية المطلقة لكل باب من أبواب الميزانية				التطور المقارن فى قيم متوسط النصيب السنوى للطلاب الجامعى			
الجامعات	إجمالى ميزانية الجامعة	الباب الأول	الباب الثانى	الباب الثالث	إجمالى ميزانية الجامعة	الباب الأول	الباب الثانى	الباب الأول + الباب الثانى	تقويم موقفى عام على مستوى كل جامعة
القاهرة	زيادة عالية ٥,٠٥	نقص ٣,٠٣	---	زيادة عالية ٤,٠٥	زيادة عالية ٤,٧	نقص ٢,٨	---	زيادة عالية ٤,٥	بين الزيادة و النقص
الاسكندرية	ثبات ٣,٢	نقص ٢,٩٤	زيادة ٣,٩٢	زيادة ٣,٧٨	زيادة ٣,٩	زيادة ٣,٦	زيادة عالية ٤,٨	زيادة ٣,٩	زيادة عامة
عين شمس	نقص ٢,٨	نقص ٣,١٤	نقص ٢,٥٤	نقص ٢,٣٣	ثبات ٣,٤	زيادة ٣,٩	نقص ٣,١	زيادة ٣,٧	بين الزيادة والنقص
أسيوط	نقص ٣,١	نقص ٣,١٧	نقص ٣,١٨	نقص ٢,٤٦	نقص ٢,٧	نقص ٢,٨	زيادة ٣,٨	نقص ٢,٨	نقص عام
طنطا	نقص شديد ٢,٥	نقص ٢,٩٨	نقص ٢,٩١	نقص شديد جدا ١,٦	نقص شديد ٢,٣	نقص ٢,٨	نقص ٢,٧	نقص ٢,٨	نقص عام
المنصورة	زيادة ٣,٩	نقص ٣,١٢	زيادة عالية ٥,٧٣	نقص ٢,٦٩	زيادة ٣,٧	نقص ٣	زيادة عالية ٥,٤	زيادة ٣,٨	بين الزيادة و النقص
الزقازيق	نقص ٣,٠٤	ثبات ٣,٣	نقص ٢,٧٩	نقص ٢,٤٤	زيادة ٣,٦	زيادة ٣,٩	ثبات ٣,٣	زيادة ٣,٨	زيادة عامة
المنيا	نقص ٢,٩٧	نقص ٢,٨٨	زيادة محدودة ٣,٦١	---	نقص ٣,١	نقص ٣	زيادة ٣,٨	نقص ٣,٢	بين الزيادة و النقص
المنوفية	زيادة ٣,٧	ثبات ٣,٣٢	زيادة ٣,٩٧	زيادة عالية ٤,١٧	نقص ٢,٩	نقص ٢,٦	نقص ٣	نقص ٢,٧	نقص عام

انظر خلفه

(تابع)

مقارنة الوضع في عام ١٩٩٤/٩٣ بالوضع في عام ١٩٨٦/٨٥		التطور المقارن في القيم النقدية المطلقة لكل باب من أبواب الميزانية		التطور المقارن في قيم متوسط النصيب السنوي للطلاب الجامعي			
الجامعات	قناة السويس	حلوان	اجمالي ميزانية الجامعة	الباب الاول	الباب الثاني	الباب الثالث	اجمالي ميزانية الجامعة
زيادة	زيادة	زيادة	زيادة	زيادة	زيادة	زيادة	زيادة
٤,٢	٣,٩٤	٣,٦٨	٤,٧٥	٣,٢	٣	٢,٨	٣
نقص	نقص شديد	نقص شديد	زيادة عالية جدا	ثبات	نقص	نقص شديد	نقص
٢,٧٥	٢,٣٦	١,٧٦	٥,٤٥	٣,٣	٢,٨	٢	٢,٧
ثبات	نقص	زيادة عالية	نقص بسيط	زيادة طفيفة	نقص بسيط	زيادة عالية	زيادة
٣,٤	٣,٠٧	٤,٦٤	٣,٢٤	٣,٦	٣,٢	٤,٩	٣,٦
تقويم موفقي عام على مستوى كل باب من أبواب موازنة المنظومة الجامعية				٤ جامعات زيادة ٥ جامعات ثبات ٥ جامعات نقص	٣ جامعات زيادة ٨ جامعات نقص	٥ جامعات زيادة ٦ جامعات نقص ١ جامعة ثبات ١ جامعة غير معلوم موقفها	٥ جامعات زيادة ٥ جامعات نقص ٤ جامعات بين النقص و الزيادة

تعريف : (أولا) استخدمت الألفاظ: زيادة، وثبات، ونقص للوفاء بالمعاني التالية والمبينة قرين كل منها:

- ١- زيادة: المقصود بهذه اللفظة أنه حدث زيادة في القيم النقدية ترتب عليها زيادة في القوة الشرائية.
- ٢- ثبات: المقصود بهذه اللفظة أن الزيادة التي حدثت في القيم النقدية أدت فقط الى ثبات في القوة الشرائية.
- ٣- نقص: المقصود بهذه اللفظة أن الزيادة التي حدثت في القيم النقدية للميزانية لم تواكب الزيادة في تكلفة المعيشة وما يترتب على ذلك من نقص في القوة الشرائية للقيم النقدية.

(ثانيا) لم يتم إجراء تقويم موفقي للقيم النقدية المطلقة سواء على مستوى الجامعات أو مستوى الأبواب من حيث أن العبرة في تقويم القيم النقدية هو ربط القيم النقدية بمحور انفاقها وهو الطالب الذي يمثل وحدة التكلفة الأساسية بمنظومة التعليم، إذ أن استخدام التطور في القيم النقدية المطلقة قد يؤدي الى نتائج مضللة في هذا الشأن سعينا حثيثا الى تلافيه.

قائمة المراجع باللغة العربية

- (١) الأمم المتحدة، "الدراسة الدولية لبرامج الإنماء الاجتماعي"، ١٩٥٩، ص ٥٠٤.
- (٢) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، أعداد مختلفة.
- (٣) صليب روفانيل، "ترشيد الاتفاق على التعليم"، التربية الجديدة، العدد ١٤ إبريل ١٩٧٨.
- (٤) صليب روفانيل، "اقتصاديات برامج إصلاح المناهج التعليمية"، التربية الجديدة، العدد ١٦ ديسمبر ١٩٧٨.
- (٥) غانم سعيدى العبيدة - حنان عيسى، "التقويم والقياس فى التربية والتعليم"، مطبعة شفيق، ١٩٧٠، ص ٤٠٠.
- (٦) محمد محروس إسماعيل، "اقتصاديات التعليم - مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٩٠.
- (٧) المرسى السيد حجازى، "الاستثمار فى التعليم العالى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية - مع دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ١٩٧٦.
- (٨) المرسى السيد حجازى، "مذكرات فى اقتصاديات الخدمات العامة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٧.
- (٩) معهد التخطيط القومى، تمويل التعليم وتكلفته فى المراحل المختلفة، مذكرة خارجية، رقم ١٢٢، ١٩٦١.
- (١٠) اليونسكو، الكتاب الإحصائى السنوى، أعداد مختلفة.
- (١١) لطف الله امام صالح، "تقويم الاستثاء فى التميم بجمهورية كوريا الجنوبية (كفايته، كفاءته، فعاليته، عوانده)"، مركز دراسات وابحث التعليم العالى، وزارة التعليم العالى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، فبراير ١٩٩٤.
- (١٢) لطف الله امام صالح، "الاتفاق على مرحلة التعليم الاعدادى باقليم القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية)"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (عدد رقم ٩)، معهد التخطيط القومى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٤، ص ص ١٣٦-١٥٨.
- (١٣) لطف الله امام صالح، "تقويم عناصر مدخلات ومخرجات مرحلة التعليم الثانوى العام"، مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى، معهد التخطيط القومى، القاهرة، مايو ١٩٩٥.

- (١٤) سامية حسن ابراهيم، "الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور"، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.
- (١٥) سعيد إسماعيل على، محنة التعليم في مصر، كتاب الأهالي، "٤"، القاهرة، ١٩٨٤.
- (١٦) سعيد إسماعيل على، "الدراسات العليا التربوية الأربعة والأمن"، بحث مقدم الى مؤتمر تطوير التعليم، القاهرة، ١٩٨٧.
- (١٧) سعد مجاهد الراجحي، "علاقة الدراسات العليا بالتعليم الجامعي والمجتمع"، بحوث مؤتمر تطوير التعليم، القاهرة، ١٩٨٧.
- (١٨) حامد عمار، "في اقتصاديات التعليم"، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٤.
- (١٩) محمد منير مرسى، "تخطيط التعليم واقتصاديات"، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٧.
- (٢٠) شكرى عباس، "حول اقتصاديات التعليم الجامعي في مصر"، مؤتمر تطوير التعليم، القاهرة، يونيو ١٩٨٧.
- (٢١) صلاح الدين مرسى، "إعداد الكوادر العلمية واقتصاديات الدراسات العليا"، مؤتمر تطوير التعليم، القاهرة، يونيو ١٩٨٧.
- (٢٢) يسرية مغازى شعير، "اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.
- (٢٣) أماني قنديل، السياسة التعليمية، قراءة تحليلية للدراسات السابقة بروية سياسية لمجالات وقضايا جديدة، تحليل السياسات العامة في مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ١٥٠-١٨١.
- (٢٤) محمود محي الدين، "أفكار حول تمويل التعليم العالي"، جريدة الأهرام القاهرية اليومية، عددها المؤرخ ١٠ يونيو ١٩٩٦، ص ٢٤.
- (٢٥) محمود محي الدين، "ترشيد التعليم العالي ورفع كفاءته"، جريدة الأهرام القاهرية اليومية، عددها المؤرخ ٢٧ مايو ١٩٩٦، ص ١٩.
- (٢٦) وزارة التعليم، مركز دراسات وابحاث التعليم العالي، "ميزانية الجامعات ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٩٤/١٩٩٥".
- (٢٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، عدة إصدارات.

قائمة المراجع
باللغة الانجليزية

- (1) Andrew Noss, "Education and Adjustment A. Review of the Literature", The World Bank 4/835, June 1991.
- (2) Antoine Schwartz and Gail Stevenson, "Public Expenditure Review for Education, The Bank's Experience", The World Bank 4/675, October 1990.
- (3) Eliakim Katz and Adrian Ziderman "Shared Investment In General Training, The Role of Information", The World Bank 4/704, November 1990.
- (4) Estelle James, "Why is there Proportionately More Enrollment in Private Schools in Some Countries?" The World Bank, January 1993.
- (5) George Psacharopoulos & Ying chu Ng, "Earning and Education in Latin America, Assessing Priorities for schooling Investments" The World Bank 4/1222, December 1992.
- (6) Kalanidhi Subbarao & Laura Raney, "Social Gains From Female Education Across-National Study" The World Bank 4/185, November 1992.
- (7) Marlaine E. Lockheed and Alastair G. Rodd, "World Bank Lending for Education Research" 1982-1989, The World Bank 4/740, January 1991.
- (8) Martin Carnay & Carlos Torres, "Educational Change and Structural Adjustment: A Case Study of Costa Rica", Torres, Paris, The Unesco, 1179, 1992, 80 Pages.
- (9) Martin Weale, "Education Externalities, Fertility and Economic Growth", The World Bank-411175, November, 1992.
- (10) Philip H. Coomb, Sand Jacques Hallak, "Cost Analysis In Education, A Tool For Policy And Planning, EDI Series in Economic Development, Published For the World Bank, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1987, P.20.
- (11) Rosemary Bellew and Elizabeth M. King, "Promoting Girls and Women's Education Lessons from the Past", The World Bank 4/888, July 1991, Cups 715.
- (12) Shoshana Neuman & Adrian Ziderman, "Does A Woman's Education Affect Her Husband's Earnings?", The World Bank 4/426, August 1990.
- (13) UNESCO, "Statistical Yearbook", For Several Years, Paris.
- (14) The World Bank, "World Development Report" For Several Years, Washington,

الفصل الرابع

نظور التعليم الجامعي والعالي

دراسة عن المعاهد الخاصة

إعداد

د. شنفودة سمعان شنفودة

١. البداية : حقائق وبعض بوادر التطوير

أ. التعليم الجامعي

ب. في مجال التعليم العالي

ج. البعثات والإشراف المشترك والإتفاقيات الثقافية

٢. المعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعي والعالي

١. الكليات الجامعية

٢. المعاهد العالية الحكومية

٣. المعاهد المتوسطة الحكومية

٣. لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين المقبولين والمقيدين

١. المعاهد الخاصة العالية

٢. المعاهد الخاصة المتوسطة

٤. عوامل وأسباب التوسع غير المعهود في إنشاء المعاهد الخاصة

٥. بعض الإنتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة

٦. خاتمة وتوصيات

تطوير التعليم الجامعى والعالى دراسة عن المعهد الخاص

(١) البداية : حقائق وبعض بوادر التطوير :

هناك اعتراف صريح من وزارة التعليم بعدة حقائق مستمدة من دراسات كثيرة تم اعدادها فى أربعة وزارات مصرية (هى التعليم ، والتنمية الادارية ، والعمل ، والحكم المحلى) ، وكذا فى المجلس القومى للتعليم ، فضلا عن منظمة اليونسكو . ومن هذه الحقائق نذكر الآتى (١) :

١ - أرقام ونسبة التعليم الجامعى (والعالى) منخفضة فى مصر (٢) . هذا فى الوقت الذى هى فيه مرتفعة فى بلاد أخرى . وقد تم إتخاذ « القرارات السياسية » اللازمة فى تلك البلدان الاخرى لزيادة ذلك الى ٣٠ ٪ (بعد أن كانت ٢٢ ٪) بحلول عام ٢٠٠٠ ومن هذه البلاد ، النمر الاسيوية ، وكذا انجلترا .

٢ - التعليم الجامعى (والعالى) هو الوسيلة الوحيدة والمشروعة « لأبناء الفئات الفقيرة للارتقاء اجتماعياً (٣) ، واقتصادياً ، ومعيشياً . ويعتبر ذلك بمثابة « أمل الأسرة المصرية فى مستقبل أفضل » .

٣ - « التعليم الجامعى ليس مسئولا عن البطالة فى مصر » (٤) فنسبة البطالة بين خريجي الجامعات تقترب من ١٣ ٪ بينما مثلتها بين خريجي التعليم المتوسط والفنى وصلت الى ٨٠ ٪ .

٤ - التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الأصعدة العالمية والاقليمية والمحلية تتطلب « عقول » تستخدم لغات العصر ، وكذا لغات المستقبل وعلومه ، أى أنها تتطلب إتقان أمور ثلاث : الحاسبات ، والرياضيات ، وكذا اللغات الاجنبية (وعلى رأسها

(١) انظر مصر ، وزارة التربية والتعليم : انجازات التعليم فى ٤ أعوام ، أكتوبر ١٩٩٥ ، الفصل العاشر ، ص ١٨٩ .

(٢) ويرجع المصدر السابق فى ذلك الى كتاب مبارك والتعليم: نظرة الى المستقبل ، ص ٧٥ ، ٧٦ (راجع انجازات التعليم ٢٠٠٠ الخ : ص ١٨٩ بند ١ ، بداية الصفحة .

(٣) نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

(٤) نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

(٥) وهذه الحقيقة هى احدى ثمار بحث ٢ وزارات هى العمل ، والتنمية الادارية ، والحكم المحلى . (نفس المصدر ونفس

الانجليزية والفرنسية... بل وإن أمكن لغات أخرى حتى ولو كان من بينها اليابانية (.
ومثل هذه « القدرات » لا يمكن توافرها إلا في خريجي « الجامعات والمعاهد العليا » الذين
يتصفون بالتميز (١) .

وهناك من يضيف حقيقة أخرى ، تتلخص في أن نوعية خريجي الجامعات المصرية - بما
في ذلك الحاصلين على الدكتوراه - نوعية متدنية ، يتخلف بعضها عن مثيلاتها في الجامعات
بالبلاذ المتقدمة بنحو ربع قرن أو يزيد .. فيما عدا عدد محدود من التخصصات في المجال
النظري(ومنها الجزء الرياضى فى كليات الهندسة على سبيل المثال) (٢) .

وعن بواصر التطوير ، فإن الباحث الحالى يتذكر « هبة » أو « انتفاضة » حدثت فى النصف
الأول من الستينات إبان كان د . على السيد وزيرا للتعليم (العالى) ، إذ صدرت التعليمات بفتح
الكليات من الصباح الى المساء ، وتم تعيين عدد كبير من المعيدىن عن طريق التكليف .. فضلا
عن تزايد عدد البعثات .. وما الى ذلك .

ومنذ ذلك الحين ، وعلى امتداد أكثر من ثلاثة عقود ، ومع تزايد عدد التلاميذ والطلاب ،
عاما بعد عام ، ونحن فى انتظار مثل هذه « الهبة » أو « الانتفاضة » . فلقد ساءت العملية
التعليمية لأسباب عديدة ، وتدنت أحوال أعضاء الهيئة العلمية سواء بالتعليم الجامعى والعالى أم
بالتعليم قبل الجامعى ، الخ . غير أن هذا لا يمنع من وجود وميض التطوير هكذا تقول
التقارير الحكومية - فى المجالات الآتية(٣) :

١ - التعليم الجامعى:

١ - حدث توسع أفقى فى التعليم، إذ تمت إضافة كليات جديدة. كما حدث توسع رأسى
(خاصة مع قبول طلاب الدفعة المزدوجة الحاصلين على الثانوية العامة دور يونيو ١٩٩٥).

(والتساؤل الذى يثيره الباحث الحالى هو: هل هذا التوسع بجناحيه الأفقى والرأسى كان

كافيا ؟

(١) نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

(٢) انظر جزئيا فى ذلك د . أسامة زكى : التعليم العالى الخاص ، مار ١٩٩٦ ، ص ٥ .

(٣) انظره انجازات ... الخ) ، ص ص ١٩٢ - ٢١١ .

- ٢ - العودة الى نظام الفصلين الدارسين .
- ٣ - اتباع نظام التعليم المفتوح ، وكذا نظام الانتساب الموجه .
- ٤ - اتاحة الدراسة ببعض الكليات النظرية (التجارة والحقوق) باللغتين الانجليزية والفرنسية .
- ٥ - انشاء كليات ومعاهد جديدة وفق حاجة بعض المحافظات .
- ٦ - الاهتمام بعلوم المستقبل فى عدد من الكليات .
- ٧ - الاهتمام بالتعليم لرياض الأطفال ، وكذا التعليم العالى الصناعى .
- ٨ - دراسة سياسة القبول بالجامعات .

ب - فى مجال التعليم العالى :

- سنفرد عدة صفحات بالدراسة الحالية للمعاهد الخاصة .
- ج - البعثات والاشراف المشترك : والاتفاقيات الثقافية :
- وهناك اشارة فى بعض التقارير الى حدوث انجازات فى تلك المجالات (١) .

(ف) المعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعى والعالى :

- نود ، بادىء ذى بدء ، التفرقة بين :
- ١ - الكليات الجامعية : وهى حكومية ، وتتبع السلم التعليمى ، والقبول بها عن طريق مكتب التنسيق .
 - ٢ - المعاهد العالية الحكومية : وهى حكومية ايضا ، وتتبع السلم التعليمى ، كما وأن القبول بها عن طريق مكتب التنسيق .
 - ٣ - المعاهد المتوسطة الحكومية : وهى تشبه فى خواصها البند السابق رقم ٢ .

(١) لتفصيل اكثر ، نفس المصدر ، ص ٢١٥ ومابعدها .

- ٤ - المعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة) : وهذه غير حكومية بالتعريف . وهى تتبع السلم التعليمى ، حيث تصدر قرارات وزارية بشأن انشائها .
- ٥ - مراكز خاصة (وليست معاهد) للتدريب : وهذه لا تتبع السلم التعليمى ، وليست لها أية صلة بمكتب التنسيق ، وكانت مثل هذه المراكز « خدعة » للعديد من أولياء^{الأسر} والطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والدبلومات وكذا راسبي الثانوية العامة والدبلومات ، لقد تفجرت قضية هذه المراكز مؤخرًا .

وسنقصر دراستنا الحالية على المعاهد الخاصة (وهى غير حكومية كما أشرنا من قبل) ، وتصدر قرارات وزارية بإنشائها .

وإذا أردنا أن نلقى بعض الاضواء على كل من التعليم الجامعى وكذا العالى (بالمعاهد) ، فنلاحظ أن هناك اقبال متزايد عليهما (وبخاصة التعليم بالكليات الجامعية) من قبل الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة ، عاما بعد عام . وإذا أخذنا عام ١٩٩٤/١٩٩٥ كمثال ، فنجد أن عدد الطلاب المستجدين ، أى المقبولين ، بالجامعات حوالى ١٤٨ ألف طالب ، كما هو موضح بالجدول رقم (١) وهم موزعون بين الكليات العملية ، وكذا الكليات النظرية (انتظام وانتساب) ، على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) .

وواضح من الجدول رقم (٢) أن عدد الطلاب المستجدين ، المقبولين بالكليات العملية ، عدد متدنٍ (٤٠ ألف طالب فقط) ، وتبلغ نسبة هؤلاء أقل قليلا من ٢٧ ٪ من جملة عدد الطلاب المقبولين بالجامعات فى ذلك العام . وهذا يعنى - بعبارة أخرى - أن ربع الطلاب المستجدين قد قبلوا بالكليات العملية (أقل من ٢٧ ٪) ، أما حوالى الثلاثة أرباع (٧٣ ٪) فقد قبلوا بالتعليم النظرى (راجع جدول رقم ٢) .

وإذا أردنا الوقوف على نسبة الطلاب المقبولين بالكليات العملية الى جملة الطلاب المقبولين بكل من الجامعات وكذا المعاهد العالية (الحكومية والخاصة) فسنجدها - كما هو موضح بالجدول رقم (٣) - نسبة منخفضة (أقل من ١٨ ٪) .

جدول رقم (١)

عدد كل من الطلبة المقبولين وكذا المقيدين
فى كل من التعليم الجامعى والمعاهد العليا

المقيدون بالآلاف		المقبولين بالآلاف		بيان
٢٠٦,٥	١٦٥,٥	٣٩,٨	٢٧,٦	أولا : بالجامعات
				١/١ بالكليات العملية
				٢/١ بالكليات النظرية انتظام
٣٩٥,٥	٣٥٤,٥	٧٣,٧	٧٦,٤	٣/١ بالكليات النظرية انتساب موجه
٣٥,٠	٣٥,٠	٢٧,٠	٢٧,٠	
٦٠٢,٠	٥٢٠,٠	١٤٩,٠	١٣١,٠	الجملة بالجامعات
٣٢,٧	٣٧,٧	٨,٥	٨,٢	ثانيا : بالمعاهد العليا (الرسمية والخاصة)
				١/٢ تعليم نوعى
				٢/٢ معاهد فنية رسمية (تجارية
٧٨,٦	٨٦,٧	٣٣,٨	٣٧,٧	وصناعية وصحية وخدمة اجتماعية
٨٦,٤	١٢٧,٢	٢٥,٠	٢٥,٠	٣/٢ معاهد فنية خاصة
٢٦,٦	١٩,٣	١٢,٥	٩,٢	أ - عالية خاصة
				ب - متوسطة خاصة
٢٢٦,٠	٢٦٩,٠	٨٠,٠	٨٠,٠	الجملة بالمعاهد العليا (الرسمية والخاصة)
٨٢٨,٠	٧٨٨,٠	٢٢٨,٠	٢١١,٠	الجملة بالتعليم والمعاهد الفنية الرسمية وبالمعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة)

المصدر : الجدول من إعداد الباحث الحالى ، أما البيانات فهى مستقاه من مصر ،
ووزارة : التقرير المبدئى عن متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة
الثالثة ١٩٩٥/١٩٩٤ من الخطة الخمسية (١٩٩٣/١٩٩٢ - ١٩٩٧/١٩٩٦) ، جدول

جدول رقم (٧)
عدد المقبولين بالجامعات (لأقرب ألف)
وتوزيعاتهم على الكليات العملية والنظرية
بالعام الدراسة ١٩٩٤/١٩٩٥

بيان	عدد المقبولين (لأقرب ألف)	%
١ - بالكليات العملية	٤٠ ألفا	٢٧%
٢ - بالكليات النظرية	٧٤ ألفا	٤٩,٥%
١/٢ انتظام	٣٥ ..	٢٣,٥%
٢/٢ انتساب		
المجموع بالكليات النظرية	١٠٩ ألف	٧٣%
المجموع الكلى	١٤٩ ..	١٠٠%

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والأرقام من الجدول السابق

جدول رقم (٢)

عدد المقبولين بالكليات العملية (لأقرب ألف)
ونسبتهم الى جملة المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة
(الرسمية والخاصة لأقرب ألف عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥)

بيان	عدد المقبولين (لأقرب ألف)	%
١ - بالكليات العملية	٤٠ ألفا	١٧,٦ %
٢ - بالكليات والمعاهد الفنية (الرسمية والخاصة)	١٨٨ ,,	٨٢,٤ %
المجموع الكلى	٢٢٨ ألف	١٠٠ %

المصدر : الجدول من اعداد الباحث ، والبيانات من الجداول الموضحة بعاليه

ولاشك أن الأرقام المطلقة ، وكذا النسب المئوية ، الموضحة بالجدولين رقم (٢) و (٣) تشير علامات استفهام عديدة عن هيكل كل من التعليم الجامعى والعالى وتوجهاته فى مصر .

وإذا ما انتقلنا الى الاحصاءات عن عدد الطلاب المستجدين المقبولين بالمعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) ، ونسبتهم الى المجموع الكلى لجميع الطلاب المقبولين بالتعليم (جامعى ، ومعاهد حكومية وخاصة « عالية ومتوسطة ») ، والمبينة بالجدول رقم (٤) ، فإننا نلاحظ الآتى :

أ - نسبة المقبولين بالمعاهد الخاصة العالية بلغت ١١ ٪ (أى أكثر من العشر) .

ب - نسبة المقبولين بالمعاهد الخاصة العالية والمتوسطة معاً بلغت ١٦.٥ ٪ ، أى حوالى السدس . وهذه مسألة لا يستهان بها .

(٣) لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين المقبولين والمقيدين :

ان المتتبع للمعاهد الحكومية العالية ، بجدول رقم (٥) ، يجد أنها تتمثل فى ٢٣ معهداً (وعدد من الكليات النوعية) ، التحق بها فى العام الدراسى ١٩٩٤/١٩٩٥ أكثر قليلاً من ٨ الاف طالب ، بينما كان عدد المقيدين بها أكثر قليلاً من ٢٥ الفا .

أما عن المعاهد الحكومية المتوسطة ، فقد بلغ عددها ٤٧ معهداً ، فى نفس العام ٩٤/١٩٩٥ . وقد التحق بها - فى نفس العام ٩٤/١٩٩٥ - عدداً من الطلاب أكثر قليلاً من ٢٥ الفا ، بينما كان عدد الطلاب المقيدين بها أكثر قليلاً من ٧٦ الفا (بنفس الجدول رقم ٥) .

وهكذا يكون مجموع المعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) ٧٠ معهداً ، التحق بها فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ أكثر من ٤٣.٥ الفا ، بينما كان عدد المقيدين بتلك المعاهد الحكومية ١١١.٥ الفا (جدول رقم ٦) .

وفيما يتعلق بالمعاهد الخاصة فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ، فنجد الآتى : (جدول رقم ٦) .

١ - المعاهد الخاصة العالية : بلغ عددها ٣١ معهداً ، والتحق بها ٢٥ الفا . هذا بينما

كان عدد المقيدين بها أكثر قليلاً من ٨٦ الفا .

جدول رقم (٤)

عدد المقبولين بالمعاهد الفنية الخاصة

(العالية والمتوسطة) لأقرب ألف

ونسبتهم الى كل من المقبولين بالمعاهد العالية (الرسمية والخاصة)

وكذا الى جملة المقبولين بالجامعات والتعليم العالي (الرسمى والغنى)

بيان	بالاعداد المطلقة	%
١ - المقبولين بالمعاهد الفنية الخاصة		
١/١ عالية خاصة	٢٥ ألفا	%١١
٢/١ متوسطة خاصة	١٢,٥ ..	%٥,٥
-----	-----	-----
جملة بالمعاهد الفنية الخاصة (عالية ومتوسطة)	٣٧,٦ ..	%١٦,٥
٢ - بقية جملة المقبولين بكل من التعليم الجامعى العالى	١٩٠,٥ ..	%٨٣,٥
	٢٢٨,٠	%١٠٠

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من الجداول الموضحة بعاليه

جدول رقم (٥)

الطلاب المستجدون والمقيدون

بالكليات والمعاهد التابعة والخاضعة لإشراف وزارة التعليم عام ١٩٩٥/١٩٩٤

الطلاب المقيدون	الطلاب المستجدون	عدد المعاهد	بيان
٢٥,٢١٤	٨,١١٤	٢٢	أولا : كليات ومعاهد عالية حكومية
٥١,٤٨٠	١٤,٧٣٨	٩	ثانيا : معاهد عالية خاصة
٢,١٦٣	٥١٤	٥	١/٢ خدمة اجتماعية
٤,٨٤٦	١,٨٦٩	٥	٢/٢ تكنولوجيا
٢١,٤٧٥	٦,٧٩٥	٢	٣/٢ سياحة وفنادق
٣٢٤	٢٢٤	٢	٤/٢ تعاون زراعى وإدارى
٦,٠٧٧	٧٨١	٦	٥/٢ لغات
			٦/٢ إدارة واقتصاد
			واعلام وحاسبات
٣٦٥ ٨٦	٢٥ ٠٢١	٢١	جملته المعاهد العالية الخاصة
٢٨٧ ٧٦	٤٥٠ ٣٥	٤٧	ثالثا : جملته المعاهد المتوسطة الحكومية
			رابعا : المعاهد المتوسطة الخاصة
٤ ٧٧٨	٢٢٦٢	٥	١/٤ خدمة اجتماعية
٨٥٦ ٢١	١١٦٤١	٦	٢/٤ إدارة سكرتارية وحاسبات
٦٢٤ ٢٦	٨٠٤ ١٣	١١	جملته المعاهد المتوسطة الخاصة
٢٢٤ ٥٠٠	٨٢ ٤٨٩	١١٢	المجموع الكلى

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من مصر ، وزارة التربية والتعليم ، انجازات التعليم فى ٤ أعوام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٥ جدول رقم ٤٦ ص ٢١٤

٢ - المعاهد الخاصة المتوسطة : بلغ عددها ١١ معهدا ، والتحق بها ١٣.٩ ألفا . وقد بلغ عدد المقيدين بها ٢٦.٦ ألفا .

ويمكننا القول بأن عدد المعاهد الخاصة (العامة والمتوسطة) قد بلغ ٤٢ معهدا فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ . وقد التحق بها فى ذلك العام أكثر قليلا من ٢٨.٩ ألفا ، وكان عددا الطلاب المقيدين بها ١١٣ ألفا (جدول رقم ٦) .

وعن المجموع الكلى لكل من المقيدين بالمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) وكذا بالمعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة كذلك) نجد أن عددهم وصل الى ٢٢٤.٥ ألفا ، نصفهم مقيدون بالمعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة) ، وهم حوالى ١١٣ ألفا ، بنسبة ٥٠.٣ ٪ ، بينما المقيدون بالمعاهد الحكومية ١١١.٥ ألفا (بنسبة ٤٩.٧ ٪) ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٧) . وفى الإمكان مقارنة اعداد ونسب الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ (وهى موضحة تفصيلا بالجدول رقم ٨) ، بنظائراهم المقبولين بالمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) وكذا بالمعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة كذلك) . وهذا كله موضح بالجدول رقم (٩) ، حيث نجد أن جملة الطلاب المقبولين بالمؤسسات العلمية الثلاثة : جامعات ، ومعاهد حكومية (عالية ومتوسطة) ، ومعاهد خاصة (عالية ومتوسطة) قد بلغ عددهم حوالى ٢٣١ ألفا . هذا وكان نصيب الجامعات من هذه الثلاثية ١٤٨.٤ ألفا (بنسبة ٦٤.٣ ٪) . أما نصيب المعاهد الحكومية فكان ٤٣.٦ ألفا (١) ، (بنسبة ١٨.٩ ٪) . غير أن نصيب المعاهد الخاصة فكان ٣٨.٩ ألفا (٢) ، (بنسبة ١٦.٨ ٪) .

وهكذا لا يمكن انكار نصيب المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) ، والتي استحوذت على سدس جملة المقبولين فى ذلك العام (١٦.٨ ٪) . وكان نصيب المعاهد الخاصة العالية أكثر قليلا من العشر (١٠.٨ ٪) ، كما سبق أن أشرنا الى ذلك من قبل .

-
- (١) منها ٨.١ ألف كان من نصيب المعاهد الحكومية العالية (بنسبة ٣.٥ ٪) .
وكذا ٣٥.٥ ألفا كان من نصيب المعاهد الحكومية المتوسطة (بنسبة ١٥.٤ ٪) .
(٢) منها ٢٥.٠ ألفا كان من نصيب المعاهد الخاصة العالية (بنسبة ١٠.٨ ٪) .
وكذا ١٣.٩ ألفا كان من نصيب المعاهد الخاصة المتوسطة (بنسبة ٦ ٪) .

جدول رقم (٦)
الطلاب المستجدون والمقيدون
بالكليات التابعة والخاضعة لإشراف الوزارة
عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥

الطلاب المقيدون	الطلاب المستجدون	عدد المعاهد	بيان
٢٥,٢١٤	٨,١١٤	٢٣	أولا : الكليات والمعاهد الحكومية
٧٦,٢٨٧	٢٥,٤٥٠	٤٧	١/١ الكليات والمعاهد العالية
			٢/١ المعاهد المتوسطة
١١١,٥٠١	٤٣,٥٦٤	٧٠	مجموع المعاهد الحكومية (عالية ومتوسطة)
٨٦,٣٦٥	٢٥,٠٢١	٣١	ثانيا : المعاهد الخاصة
٢٦,٦٣٤	١٣,٩٠٤	١١	١/٢ المعاهد العالية
			٢/٢ المعاهد المتوسطة
١١٢,٩٩٩	٣٨,٩٢٥	٤٢	مجموع المعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة)
٢٢٤,٥٠٠	٨٢,٤٨٩	١١٢	المجموع الكلى للمعاهد الحكومية والخاصة (عالية ومتوسطة)

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالي ، وانبائات من الجدول السابق

جدول رقم (٧)

نسبة الطلاب المستجدين والمقيدين

بالكليات والمعاهد التابعة والخاضعة

عام ١٩٩٥/١٩٩٤

بيان	نسبة المعاهد	نسبة الطلاب المستجدين	نسبة الطلاب المستفيدين
أولا : الحكومية			
١/١ الكليات والمعاهد العالية	%٢٠,٥	%٩,٨	%١٥,٧
٢/١ " " المتوسطة	%٤٢,٠	%٤٣,٠	%٣٤,٠
النسبة لكل من المعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة)	%٦٢,٥	%٥٢,٨	%٤٩,٧
ثانيا : الخاصة			
١/٢ النسبة لكل من المعاهد العالية	%٢٧,٧	%٣٠,٣	%٣٧,٥
٢/٢ النسبة لكل من المعاهد المتوسطة	%٩,٨	%١٦,٩	%١١,٨
النسبة بالمعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة)	%٣٧,٥	%٤٧,٢	%٥٠,٣
النسبة الكلية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالي ، والبيانات من الجدول السابق .

جدول رقم (٨)

اعداد المقبولين بالجامعات المصرية (بالآلاف)

(لأقرب ألف) فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤

الجامعات	العدد	%
١ - القاهرة	٢١,٥ ألفا	٪١٤,٥
٢ - الاسكندرية	١٧,٦ ..	٪١١,٩
٣ - عين شمس	١٧,٩ ..	٪١٢,٠
٤ - أسيوط	١٧,٢ ..	٪١١,٦
٥ - طنطا	١٢,٦ ..	٪٨,٥
٦ - المنصورة	١٥,٠ ..	٪١٠,٠
٧ - الزقازيق	١٨,٣ ..	٪١٢,٣
٨ - حلوان	٩,٨ ..	٪٦,٦
٩ - المنيا	٤,٩ ..	٪٣,٣
١٠ - المنوفية	٨,٣ ..	٪٥,٦
١١ - قناة السويس	٥,٢ ..	٪٣,٥
المجموع	١٤٨,٤ ألفا	٪١٠٠

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من "انجازات التعليم فى ٤ أعوام (مرجع ورد ذكره) ، جدول رقم (٤٠) ص ١٩٧ . وقد قام الباحث الحالى بحساب العمود الأخير الذى يوضح النسب المئوية .

جدول رقم (٩)

أعداد ونسب الطلاب المقبولين عام ٩٥/٩٤

لكل من الجامعات المصرية والمعاهد الحكومية (عالية ومتوسطة)

والمعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة)

بيان	لأقرب ألف	%
أولا : المقبولين بالجامعات المصرية	١٤٨,٤ ألف	٪٦٤,٣
ثانيا : المقبولين بالمعاهد الحكومية	٨,١ ألف	٪٣,٥
١/٢ المقبولين بالمعاهد الحكومية العالية (والكليات السنوية)	٢٥,٥ ..	٪١٥,٤
٢/٢ للمقبولين بالمعاهد الحكومية المتوسطة	٤٣,٦ ..	٪١٨,٩
مجموع المقبولين بالمعاهد الحكومية (عالية ومتوسطة)		
ثالثا : المقبولون بالمعاهد الخاصة	٢٥,٠ ..	٪١٠,٨
١/٣ بالمعاهد الخاصة العالية	١٣,٩ ..	٪٦,٠
٢/٣ بالمعاهد الخاصة المتوسطة	٣٨,٩ ..	٪١٦,٨
مجموع المقبولين بالمعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة)		
المجموع الكلى	٢٣٠,٩ ..	٪١٠٠,٠

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من جداول سابقة • وقد قام

الباحث بحساب النسب المئوية •

(٤) عوامل وأسباب التوسع غير المخطط في إنشاء المعاهد الخاصة :

اقتصرت التعليم العالي الخاص على مدى العقدين الأخيرين في عدد محدود من المعاهد الخاصة في مجالات محدودة وهي (١) :

- ١ - الخدمة الاجتماعية (معاهد خاصة عالية ومتوسطة) .
- ٢ - الدراسات التعاونية (إدارية وزراعية) ، وهي معاهد عالية .
- ٣ -سكرتارية (معاهد متوسطة) .

غير أن هناك العديد من العوامل والأسباب التي دفعت الى التوسع الكبير في إنشاء المعاهد الخاصة . ويمكن تلخيص بعضها في الآتي :

- ١ - تزايد عدد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وكذا الدبلومات الثانوية الفنية بمختلف أنواعها (تجارية ، وزراعية ، وصناعية) ، عاما بعد عام ، وريغبة أعداد كبيرة من هؤلاء في الالتحاق بالتعليم الجامعي والعالي . وقد صاحب ذلك قصور من جانب الجامعات الحالية (الأصلية والاقليمية) وكذا المعاهد الخاصة القائمة عن استيعاب كل ذلك .

هذا وكانت تلوح في الأفق مشكلة اقتراب الدفعة المزدوجة من طلاب الثانوية العامة وذلك في يونيو ١٩٩٥ .

- ٢ - تطلعات العديد من العائلات وعلى مختلف مستوياتها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية - الى إلحاق أبنائهم بالتعليم الجامعي ، أيا كانت المشقة والتكلفة ، ومن هؤلاء الأثرياء ، والفقراء الجدد ، والطفيليون .. بواثرياء الانفتاح .

- ٣ - إصرار عدد من الطلاب (وتشجيع أولياء أمورهم) على الدراسة في مجالات معينة (كالهندسة ، والسياحة الفنادق ، والكمبيوتر ... الخ) ، ومنهم من أنهى دراسته قبل الجامعية بمدارس خاصة لغات ، ويريدون الاستمرار في الدراسة الجامعية والعالية .

- ٤ - إقبال عدد كبير من راسبي الثانوية العامة وكذا راسبي الدبلومات الفنية على الالتحاق بالمعاهد الخاصة المتوسطة (ومنهم من يأمل - في حالة حصوله على تقدير مرتفع في الدبلوم المتوسط - الدراسة للحصول على البكالوريوس من تلك المعاهد الخاصة) .

- ٥ - ارتفاع تكلفة الدراسة الجامعية والعالية بالخارج^(١) (فضلا عن التغرب وخلافه) والتي قد تمتد الى ٥ سنوات (أو أكثر ، بسبب دراسة اللغات الاجنبية) . وهذا يحفز أولياء الأمور على إلحاق ابنائهم بالتعليم بالمعاهد الخاصة (بل وحتى بالجامعة الأهلية إن وجدت بمصر) .
- ٦ - المشاكل التي اثيرت بصدد دراسة الطلبة المصريين بكليات جامعة بيروت العربية ، وكذا بالخرطوم (جامعة القاهرة فرع الخرطوم) ، سواء بسبب الحرب الأهلية التي استمرت لعدة سنوات في لبنان ، أو لتغير أحوال العلاقات السياسية مع السودان . ومثل هذه المشاكل تحد من عدد الطلاب الدارسين بمثل هذه الكليات .
- ٧ - وقفة الوزارة بحزم ازاء دخول بعض الطلاب الى كليات القمة من الابواب الخلفية ، خاصة أولئك الحاصلون على الثانوية العامة بدرجات منخفضة ثم يقومون بالتسجيل والدراسة لمدة عام واحد بالخارج^(٢) ويعودون للكليات المناظرة في مصر .
- ٨ - عدم تنفيذ فكرة انشاء الجامعة الأهلية في مصر حتى الآن .
- ٩ - تشجيع وزارة التعليم انشاء المعاهد الخاصة ، خاصة منذ بداية التسعينات .
- ١٠ - استقادة القطاع الخاص من انشاء المدارس الخاصة (خاصة اللغات) ، ومن هنا أراد ولوج باب المعاهد الخاصة .
- ١١ - توافر فرص حقيقية أمام القطاع الخاص بصدد انشاء المعاهد الخاصة ، نظرا للاعفاء من الضرائب في الفترة الأولى من انشاء تلك المعاهد ، وتوافر أراضى البناء بأسعار معقولة (خاصة في المدن الجديدة مثل ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والمناطق الخاصة بالخدمات بالمحافظات الأخرى) ، وسهولة تدب اساتذة الجامعات للتدريس بتلك المعاهد ، فضلا عن تشجيع الوزارة للقطاع الخاص لانشاء مثل هذه المعاهد ، كما أوردنا بعاليه .

(١) خاصة بجامعات غرب أوروبا وجامعات الولايات المتحدة .

(٢) ببعض بلدان أوروبا الشرقية .

١٢ - استشعار وزارة التعليم وطأة زيادة اعداد الحاصلين على الثانوية العامة ، وكذا تفجر هذه القضية بشكل واضح بالنسبة للدفعة المزدوجة . ومن هنا تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى لإرساء الضوابط اللازم توافرها بصدد انشاء معاهد خاصة (عالية ومتوسطة) ، تخضع لإشرافها . وقد درست هذه اللجنة قانون سبق صدوره ^(١) من قبل ، ودراسة عما احتواه من قواعد وأسس تختص بإنشاء مثل هذه المعاهد الخاصة ، وكذا دراسة اللائحة التنفيذية لذلك القانون . وقد انتهت جهود هذه اللجنة الى صدور قرار وزاري ^(٢) يتضمن الشروط التي يلزم توافرها بصدد انشاء معاهد خاصة أخرى تخضع لإشراف الوزارة ^(٣) وكان من جراء ذلك انشاء بعض المعاهد الخاصة العالية لتبدأ الدراسة فيها من العام الاكاديمي ١٩٩٤/١٩٩٥ ، بقرارات وزارية ، بعضها صدر في يوم واحد من ذلك :

أولا : معاهد خاصة عالية ^(٤) ، في ١٨ أكتوبر ١٩٩٤ .

ثانيا : معهدان عاليان ^(٥) ، في ٢٢ مارس ١٩٩٥ .

ثالثا : معهد صدر قراره في آخر أغسطس ١٩٩٤ ، (وهو المعهد العالي للسياسة والفنادق بالإسكندرية) .

-
- (١) وهو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ . راجع : انجازات ... الخ ، ص ٢١ ومابعدها .
- (٢) وهو القرار الوزاري رقم ١٠٧ في فبراير ١٩٩٥ .
- (٣) وقد أورد قانون عام ١٩٩٥ عدة أمور منها : أ - الشروط الواجب توافرها في مبنى المعهد وأثاثاته وتجهيزاته ، وفي إدارة المعهد ، وفي أعضاء هيئة التدريس ، وما يتم وضعه من خطط دراسية - ب - مراجعة التقارير العملية التي تعدها هذه المعاهد عن كل عام دراسي جد قيام لجان معينة مشكلة من اساتذة الجامعة بالوقوف على مدى جدية أنشطة تلك المعاهد ، والنظر في مناهجها الدراسية ، ومدى كفاية الاجهزة اللازمة للأنشطة التعليمية ، وإشراف بعض الاساتذة على امتحانات تلك المعاهد ، ورقابة الوزارة اداريا على تلك المعاهد نفس المصدر . صفحات متفرقة .
- (٤) وهي :
- | | |
|---------------------------------------|---------------------------------|
| ١ - الاقتصاد والبيئة بمدينة ٦ أكتوبر | ٦ - علوم الحاسب ٦ أكتوبر . |
| ٢ - الخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر | ٧ - العلوم الادارية ٦ أكتوبر . |
| ٣ - اللغات بمدينة ٦ أكتوبر | ٨ - الفنون التطبيقية ٦ أكتوبر . |
| ٤ - الهندسة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر | ٩ - اللغات بالزيتون . |
| ٥ - الاعلام . | |
- راجع انجازات ... الخ ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .
- (٥) وهما المعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة ، والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة (نفس المصدر ونفس الصفحات) .

وقد شهدت الساحة بعد ذلك انشاء معاهد خاصة عالية أخرى ، لتطوّل قائمة المعاهد الخاصة عاما بعد الآخر . وهى تضم الآن (فى اغسطس ١٩٩٦) عدد ٤٧ معهدا خاصا (منها ٣٥ معهد عالى ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات أو أكثر) ، وعدد ١٢ معهد متوسط ، (ومدة الدراسة بها سنتان) ، وذلك كما هو موضح بالقائمتين التاليتين رقم (١) ، ورقم (٢) .

هذا وقد واجت تلك المعاهد مجالات متعددة . فلم تعد تقتصر على الخدمة الاجتماعية ، ومعاهد التعاون ، والسكرتارية فقط ، وانما دخلت الى :

- ١ - السياحة والفنادق .
- ٢ - الحاسبات الآلية ونظم المعلومات .
- ٣ - الاقتصاد وإدارة الأعمال .
- ٤ - اعلام .
- ٥ - اللغات .
- ٦ - التكنولوجيا وبعض القطاعات الهندسية .

(٥) بعض الانتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة :

ويمكن تلخيصها فى الآتى :

- ١ - قبولها طلاب حصلوا على درجات منخفضة فى شهادة الثانوية العامة ، وبذلك فان مستوى تحصيلهم العلمى يكون متدنيا .
- ٢ - بعض هذه المعاهد يقبل طلابا لديه للدراسة بالانجليزية لجميع المواد ، بينما ان عددا كبيرا من هؤلاء الطلاب ذوو مجاميع منخفضة ، بما فى ذلك اللغات ، وعلى رأسها درجات اللغتين الانجليزية والفرنسية .
- ٣ - بعض هذه المعاهد تطلب مصروفات مرتفعة جدا قد تصل احيانا الى ٥ الاف جنيه سنويا (بخلاف الكتب والمواصلات .. وما الى ذلك) .

- ٤ - ان كان عدد من هذه المعاهد الخاصة لديها تجهيزات كافية وجيدة ، فإن عددا اخرها منها يعاني من قصور واضح فى مثل هذه التجهيزات .
- ٥ - مشكلة عدم الاعتراف بشهادات هذه المعاهد .
- ٦ - عدم تعيين أعضاء الهيئة العلمية (خاصة الاساتذة والاساتذة المساعدون) ، والاكتفاء بالانتدابات من الجامعات والمعاهد الأخرى .

ولاشك أن مسألة أعضاء هيئة التدريس لها وزنها . والجدول القالى رقم (١٠) يوضح عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعات مصر ومعاونيهم فى العام الدراسى ١٩٩٤/١٩٩٥ . والسؤال الذى يفرض نفسه على الذهن : كم عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالمعاهد الخاصة ، وللأسف لا توجد بيانات عن ذلك .

وتجدر الإشارة الى اندساس بعض المراكز التدريبية الى هذا المجال الخاص . وقد تفجرت قضية بعض هذه المراكز التى ادعت أنها معاملة لتلك المعاهد العالية وقامت بخداع عدد كبير من الطلاب ، مستغلة فى ذلك حصولها على تصريح من الوزارة^(١) لأن تقوم هذه المراكز باعطاء كورسات محددة الزمن (بالساعات أو الشهور) . كما ادعت أنها تؤجل التجنيد للطلاب الملتحقين بها . وقد حصلت على مصاريف دراسية عالية . وهكذا خرجت علينا التحقيقات الصحفية فى مارس ١٩٩٦ توضح أن هذه المراكز إنما هى « مراكز للنصب » نتاجر بمستقبل الابناء » . وكان لكل طرف من الاطراف رؤيته المحددة ونظرتة نحو هذه المراكز ، ابتداء من الطلاب وأولياء الأمور ، الى المديرية العامة للمعاهد العالية الخاصة ، ووكيل أول الوزارة ، وزير التعليم . هذا وقد اعتبرت كل الاطراف أن الأمر سلوك غير سوى ، ويعتبر بمثابة جريمة يعاقب عليها القانون . وقد قامت وزارة التعليم من جانبها باحالة الأمر الى الجهات الأمنية المختصة ، الا وهى وزارة الداخلية .

(١) فضلا عن أن بعضها يحمل اسماء افرنجية .

جدول رقم (١٠)
عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم
(مدرسون ، ومعيدون) بجامعة مصر
(أقرب ألف) عام ١٩٩٤/١٩٩٥

الجامعات	عدد أعضاء هيئة التدريس بألاف	%	عدد معاونين بألاف	%	المجموع بألاف	%
١ - القاهرة	٥,٦ ألف	٢٢,٧%	٤,٠ ألف	٢٥%	٩,٦ ألف	٢٣,٦%
٢ - اسكندرية	٣,٦ ..	١٤,٦%	١,٦ ..	١٠%	٥,٢ ..	١٢,٨%
٣ - عين شمس	٣,٦ ..	١٤,٦%	٢,٣ ..	١٤,٤%	٥,٩ ..	١٤,٥%
٤ - أسيوط	١,٨ ..	٧,٣%	١,٢ ..	٧,٥%	٣,٠ ..	٧,٤%
٥ - طنطا	١,٥ ..	٦,٠%	١,٢ ..	٧,٥%	٢,٦ ..	٦,٤%
٦ - المنصورة	١,٦ ..	٦,٥%	٠,٨ ..	٥,٠%	٢,٥ ..	٦,١%
٧ - الزقازيق	٢,٠ ..	١٢,١%	٢,٠ ..	١٢,٥%	٥,٠ ..	١٢,٣%
٨ - حلوان	١,٢ ..	٥,٣%	٢,١ ..	٧,٥%	٢,٥ ..	٦,١%
٩ - المنيا	٠,٩ ..	٣,٦%	٠,٦ ..	٣,٧%	١,٥ ..	٣,٧%
١٠ - المنوفية	٠,٩ ..	٣,٦%	٠,٦ ..	٣,٧%	١,٦ ..	٣,٩%
١١ - قناة السويس	٠,٨ ..	٣,٢%	٠,٦ ..	٣,٧%	١,٣ ..	٣,٥%
المجموع الكلى	٢٤,٧ ..	١٠٠%	١٦,٠ ..	١٠٠%	٤٠,٧ ..	١٠٠%

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى . والبيانات من مصر ، وزارة التعليم
(انجازات ٢٠٠٠ الخ) جدول رقم ٤٤ ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١ . وقد قام الباحث
الحالى بحساب العواميد الثلاثة التى تحوى النسب المئوية .

(٦) خاتمة وتوصيات :

بعد أن وقفنا على بعض جوانب المعاهد الخاصة ، والانتقادات الموجهة الى بعض هذه المعاهد ، فيعين لنا اقتراح بعض التوصيات التي تضمن تجنب بعض السلبيات التي تحول دون تأدية تلك المعاهد الخاصة لرسالتها المكتملة للجامعات ، والتي تضمن تطوير بعض هذه المعاهد . ويمكن تلخيص بعض هذه التوصيات في الآتي :

١ - ضرورة اشراف وزارة التعليم على المعاهد الخاصة اشرافا فعليا (وليس مجرد اشراف على الورق) . . . هذا مع ضرورة الفصل بين الملكية والادارة فصلا تاما . . وأن تدار تلك المعاهد بالطريقة التي تدار بها الكليات الجامعية .

٢ - أن يراعى المسئولون عن هذه المعاهد الخاصة إتاحة الامكانيات اللازمة لدفع العملية التعليمية وتقدمها وتطويرها . وهذا يتأتى عن طريق :

أ - تعيين الجهاز العلمى (المتمثل فى الاساتذة وبقية الهيئة العلمية والمعاونين) لمثل هذه المعاهد وذلك وفق قانون تنظيم الجامعات ، وعدم الاكتفاء بالانتداب .

ب - تكملة ما يلزم من مبانى وتجهيزات ووسائل تعليمية . . . وما الى ذلك .

٣ - أن تعمل هذه المعاهد على عدم المبالغة فى المصروفات الدراسية . وتبحث هذه المعاهد فى منح قروض لعدد من الطلبة غير القادرين مقابل العمل فى المصطلات الصيفية أو أن يتم السداد بعد التخرج .

٤ - ولكسر احتكار المعاهد الخاصة فى هذا المجال ، على الدولة ان تقوم بإنشاء كليات متوسطة Community Colleges خاصة لخدمة المناطق الريفية ، فى جميع المحافظات وفق احتياجات كل محافظة ، ويتم إلحاق الفتيات بها خاصة فى مجال الرعاية الصحية والاجتماعية والتدريس وتكون الدراسة لمدة عامين بعد الثانوية العامة . ويمكن للممتازين من الخريجين والخريجات إلحاقهم بالجامعات الاقليمية . وننصح بأن تتغلغل هذه النوعية من الكليات المتوسطة فى الوجهين البحرى والقبلى .

ومن جانبنا نرى أنه يلزم على الجامعات القائمة (التقليدية القديمة ، والجامعات الاقليمية) الاستفادة الى أقصى حد من امكانياتها القائمة الكامنة ، والمتمثلة في هذا العدد الكبير من الهيئة العلمية لديها ، ومن الابنية المتوافرة ، وأية ابنية أخرى متاحة في كل محافظة ، لاستيعاب أكبر عدد من الحاصلين على الثانوية العامة ،

الفصل الخامس
مستقبل التعليم العالى وسوق العمل
إعداد
د. محمد نصر فريد

مقدمة

أهداف سياسية التعليم العالى فى مصر
دلالات تطور أعداد الخريجين خلال السنوات الأولى من الخطة (٩٢/١٩ - ١٩٩٢/٩٦)
الأوضاع المتغيرة لسوق العمل فى مصر

مستقبل التعليم العالى وسوق العمل

مقدمه

يعتبر التعليم العالى بمثابة القوة الدافعه وراء تقدم المجتمعات فى السباق نحو التقدم والتطور الحضارى ، ومصر تحتل بشكل نسبى مركزا متقدما بين دول المنطقة العربية من حيث تطوير المؤسسات العلمية والتعليمية . إلا أن واقع التعليم العالى فى مصر يحتاج الى مزيد من الدراسة والتحليل للوقوف على الهدف منه ، فالتعليم العالى يأتى فى نهاية مراحل التعليم المعروفة فى مصر ، ويفترض أن يؤدى الى تراكم معرفى لدى المتعلم من ناحيه ، كما ينبغى أن تتاح له اساليب متعددة لتنظيم المعرفة والخبرات واسلوب تراكمها ، بهدف تنمية المهارات والانشطة الابداعية لدى المتعلم ، حتى يمكن للمجتمع المصرى ان يعظم الطاقات المحتملة والقدرات الانسانية نحو التقدم والرخاء ، "والابداع يمثل مستوى فذا من مستويات الانتاجية فى جانبها الكيفى ويتجسد فى خلق أمر جديد فى صناعة الاشياء والافكار والنظم أو السياسات أو العلاقات أو المعاملات (١)" . أن إعادة صياغة قدرات الطالب فى مرحلة التعليم العالى نحو التجديد والابتكار والابداع سوف يكون بمثابة الأولويات اللازمة نحو تحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

* اهداف سياسة التعليم العالى فى مصر :

استندت الخطة الخمسية (٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦) لتطوير التعليم بمكوناته المختلفة على ثلاثة ركائز اساسية ، من بينها - التوسع فى التعليم المهنى والفنى بما يتمشى مع احتياجات سوق العمل - أى أن الخطة قد افترضت بناء على دراسات مسبقة ان هناك حاجات متزايدة للعماله الفنيه فى سوق العمل . وعلى ضوء هذا التصور استهدفت الخطة خفض نسبة المقبولين بالتعليم الثانوى العام والتوسع فى القبول بالتعليم الثانوى الفنى ، اذ من المتوقع ان تبلغ نسبة المقيدين بالتعليم الثانوى العام حوالى ٢٩٪

(١) حامد عمار (دكتور) . تقديم لمحور القيم الاجتماعية والثقافية : الانتاجية والابداع فى الوطن العربى ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، أغسطس ١٩٩٥ ص ٣-٥ .

من إجمالي المقيدین فی المرحلة الثانوية وذلك فی عام ١٩٩٧/٩٦ وهو العام القادم والاخیر من الخطة الخمسية .

وبالتبعية فقد استهدفت الخطة تقلص نسبة الاعداد التي تلتحق بالتعليم الجامعی بین من يلتحقون بالتعليم الجامعی والمعاهد العليا ، بحيث يصل عدد المقبولين فی عام ١٩٩٧/٩٦ الى حوالي ٢٠٠ ألف منهم ٨١ ألف فقط بالجامعات ، أي بنسبة تبلغ نحو ٤٠٪ من إجمالي عدد المستهدف قبولهم ، ومن الجدير بالذكر ان الخطة قيدت عدد المستهدف التحاقهم بالكليات العملية بما لا يتجاوز ٢٨٪ من المقبولين بالجامعات ای الا يزيد عددهم عن ٣٠ ألف طالب وطالبة ، أي ان نسبتهم لا تتعدى ١٥٪ فقط من اجمالي المتوقع التحاقهم بالجامعات والمعاهد العليا فی العام القادم ١٩٩٧/٩٦ .

وبصرف النظر عن الصعوبات التي ستواجه وزارة التعليم فی تنفيذ هذا الهدف بسبب ما عرف بالدفعات المزدوجة من طلاب الثانوية العامة نظام حديث ، ونظام قديم حيث بلغ اجمالي المتقدمين لامتحانات الثانوية العامة نظاميين نحو ٢٤٠ ألف . تتوقع الوزارة نجاح حوالي ٢٤٠ ألف طالب منهم . وبصرف النظر عن تلك المشكلة المعقدة ، إلا انه من اللافت للنظر ان هدف الخطة السابق الاشارة اليه هو اتجاه نحو تخفيض نسبة من سيلحقون بالكليات العملية وهو على عكس ما يجب ان تستهدفه عملية تطوير التعليم وتهيئة المجتمع للبحث العلمی وتنمية القدرات الابتكارية والمعرفية . كما أن هذا الهدف لا يتفق مع الحقائق الموجودة فی سوق العمل فی مصر ، وفي مقدمتها ارتفاع نسبة البطالة بین حملة شهادات الثانوی الفنی . فلقد اشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الى نسبة البطالة حسب المستوى التعليمی فی عام ١٩٨٦ فبلغت نحو ٢٨٪ للثانوی ، ونحو ٢٧٪ للجامعی ، ونحو ٣٪ لمن هم دون الثانوی .

* دلالات تطور اعداد الخريجين خلال السنوات الاولى من الخطة (٩٢/٩١) - (٢٩٧/٩٦)

إذا أفترضنا ان نمو قدره على الابتكار والتطوير والتجديد وتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا تكون مرتبطة بتخصصات الخريجين من التعليم العالي ، حيث تعتبر من القوى العاملة العاليه الكفاءات والمواهب ، باعتبارها المصدر الذي يتوقع المرء ان يتولد فيه التجديد والتطوير الى ما هو افضل ومرغوب فيه . فإنه بالنظر الى الجدول رقم ١ اعداد الخريجين من انخليات المختلفة ونسبهم الى إجمالي

إعداد الخريجين في السنوات ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٤/٩٣ ، نجد أنه ليس من السهل الخروج من هذا الجدول بخلاصات واضحة . ذلك أن أرقام اعداد الخريجين والنسب يكاد أن يظهر منها بصعوبة أربعة اتجاهات هامة نعتقد انها خطوط عريضة لسياسات الحكومة بالنسبة للتعليم العالي وهي :

١ - هناك تقلص في العدد الاجمالي للخريجين من نحو ٩٤ الف في عام ١٩٩١/٩٠ ، الى حوالي ٩١ الف في عام ١٩٩٢/٩١ ، الى ٨١ الف في عام ١٩٩٤/٩٣ . وهو اتجاه يتمشى مع اهداف الخطة الخمسية ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦ فيما يتعلق بتطوير التعليم والتي سبق الاشارة اليها .

٢ - هناك ثبات الى حد ما في نسبة خريجين كل كلية الى اجمالي الخريجين في كل سنة ، وهو امر يعكس تخفيض عدد الخريجين بنسب ثابتة تقريبا مع تخفيض العدد الاجمالي للخريجين وذلك لا ينطوي على سياسة واضحة المعالم نحو الاتجاه الى مهارات أو خبرات أو تخصصات معينة يحتاجها سوق العمل ، فيما عدا زيادة اعداد الخريجين من بعض الكليات بالرغم من تخفيض الاجمالي . فقد ارتفع عدد الخريجين من كليات العلوم من ٣,٤ الف في عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالي ٤ الاف في عام ١٩٩٤/٩٣ . بنسبة بلغت ١٨٪ ، كما ارتفع خريجي كليات الطب من نحو ٤,٥ الف في عام ١٩٩١/٩٠ الى نحو ٣,٥ الف عام ١٩٩٤/٩٣ بنسبة زيادة قدرها ٢٢٪ . ولذلك زاد اعداد خريجي كليات التربية من نحو ١٢,٧ الف في عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالي ١٦ الف في عام ١٩٩٤/٩٣ بزيادة نسبتها ١٧٪ . كما ارتفع خريجي الخدمة الاجتماعية من ٦٦٦ الى ٩١١ لنفس الفترة بنسبة قدرها ٣٧٪ ، وكذا التربية الرياضية للبنين والبنات من ٨٢٧ الى ١٣٠١ بنسبة زيادة قدرها ٥٥٪ ، ومن ٥١٧ خريجه الى ٦٢٢ خريجة بزيادة نسبتها ٢٢٪ ، على الترتيب لنفس السنوات المشار اليها . ونفس الشيء بالنسبة لخريجي التمريض حيث ارتفع العدد من ٦٠٧ خريج في عام ١٩٩١/٩٠ الى ٨١٨ خريج في عام ١٩٩٤/٩٣ بنسبة ٣٤٪ . وليست هناك أدلة مباشرة على حاجة سوق العمل المتزايد لتلك التخصصات ، لكنه هناك شواهد غير مباشر ومؤشرات الى ان خريجي الكليات المشار اليها لا يجدون صعوبات كبيرة في الحصول على عمل وهي كليات العلوم والطب والتربية والخدمة الاجتماعية والتربية الرياضية والتمريض ، وفي حين ارتفعت اعداد ونسب الخريجين من هذه الكليات ، نلاحظ انخفاض الخريجين من بعض

الكليات الأخرى مثل الآداب والحقوق والتجارة والهندسة والتخطيط العمرانى ، بنسب متفاوتة تراوحت بين ٢٥% الى ٥٥% . ففى كليات الآداب انخفض عدد الخريجين من ١٤ ألف فى عام ١٩٩١/٩٠ الى نحو عشرة آلاف فقط فى عام ١٩٩٤/٩٣ أى بنسبة قدرها ٣٠% ، وبالنسبة لكلية الحقوق انخفض العدد من ١٤,٥ ألف الى حوالى ٩,٨ ألف فقط فيما بين العامين ١٩٩١/٩٠ . ١٩٩٤/٩٣ أى بنسبة بلغت ٢٢% ، وكان الانخفاض فى اعداد الخريجين ملحوظا بالنسبة لخريجي كلية التجارة ، اذ كان العدد فى عام ١٩٩١/٩٠ نحو ٢١,٣ ألف خريج انخفض الى نحو ١٥,٧ ألفا فى عام ١٩٩٤/٩٣ بنسبة قدرها ٢٦% ، اما خريجي كليات الزراعة فقد تراوح العدد بين ٥,٧ ألف فى عام ١٩٩١/٩٠ الى نحو ٢,٦ ألف فقط فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، أى بنسبة قدرها ٥٥% .

كما انخفض عدد الخريجين من كليات الهندسة والتخطيط العمرانى من نحو ٧ الاف الى حوالى ٥,٣ ألف ، أى بنسبة بلغت ٢٥% . ويتبين من الجدول ان هناك خفض فى اعداد الخريجين من معظم الكليات الأخرى ولكن بنسب قليلة . ان مؤشرات البطالة بين الخريجين بين ارتفاع نسبتها من معظم التخصصات التى انخفضت على النحو المشار اليه . لكن المشكلة تبقى فى البحث عن اجابة للسؤال هل يعتبر نظام التعليم اداه من ادوات التطوير وطاقة محركة له فى أى مجتمع ؟ وإلى أى مدى يعكس نظام التعليم فى مصر هذا التوجه ؟ ان الربط بين نوعية التعليم وسوق العمل فى مصر خاصة مخرجات التعليم الثانوى والعالى تعتبر أحد منهما ، وهو ما يتفق واهداف الخطه الخمسية لتطوير التعليم .

٣ - ملاحظ ان التناقص الذى حدث فى العدد الكلى للخريجين فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٤/٩٣ قد صاحبه ايضا تناقص فى نسبة خريجي الكليات العملية مجتمعه من نحو ٢٣,٤% فى عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالى ٢١,٧% فى عام ١٩٩٤/٩٣ كما هو مبين بالجدول رقم (٢) . وإذا افترضنا ان اهداف التطوير الفنى والتكنولوجى مرتبط بتخصصات الخريجين من الكليات العملية مثل العلوم ، والطب والزراعة والهندسة والتخطيط العمرانى ، والصيدله ، والاسنان ، والطب البيطرى والعلاج الطبيعى ، فإن التخفيض فى هذه التخصصات النوعيه يعتبر على عكس اهداف خطة تطوير التعليم (١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦) ، أى

تطور أعداد الخريجين من كليات الجامعات
من عام ١٩٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٤/٩٣

جدول رقم (١) :

١٩٩٤/٩٣		١٩٩٣/٩٢		١٩٩١/٩٠		الكليات
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
١٠١٨٧	١٢,٦	١١٥١٠	١٢,٧	١٢٥١٠	١٤,٤	الآداب
٩٧٨١	١٢,١	٩,٩٨٩	١١,٠٣	١٤,٤٨٩	١٥,٤	الحقوق
١٥٦٧٧	١٩,٣	١٩,٣٨٩	٢١,٤	٢١,٣٠٨	٢٢,٦	التجارة
٢٨٣	٠,٤	٣٧٥	٠,٤	٢٢٧	٠,٣	الاقتصاد
٣,٩٥٣	٤,٩	٣,١٣٩	٣,٥	٣,٤٧٣	٣,٧	العلوم
٣,٥٣٢	٤,٤	٣,٣٥٢	٣,٧	٣,٤٤٩	٣,٧	الطب
٢٥٨٠	٣,٢	٣٢٢٣	٣,٦	٥٦٦٣	٦,٠	الزراعة
٥,٢٩٤	٦,٥	٥,٦١٩	٦,٢	٦,٩٥١	٧,٤	الهندسة والتخطيط العمراني
٢٧٣	٠,٣٤	٢٨٩	٣٢,٥	٢٧٧	٠,٣	الاعلام
٩١٣	١,١٢	٩٦١	١,١	١٠٦٣	١,١٣	الصيدلة
٤٤٧	٠,٥٥	٢٨٧	٠,٤	٣٩٤	٠,٤	الأسنان
١٥٩٥٧	١٩,٧	١٨١٨٧	٢٠,١	١٣٦٩٧	١٤,٦	التربية
٧٢٦	٠,٩	٨٩٤	٠,٩٩	٧٩٣	٠,٨٤	الطب البيطري
٣٠١	٠,٤	٢٩٠	٠,٣٢	٢٧٥	٠,٣	الاثار
٥١٩	٠,٦٤	٤٩٥	٥٥,٥	٤٨٧	٠,٥٢	الآلسن
١٧٤٥	٢,٢	٢٣٠٢	٢,٥	١٨٠٧	١,٩٢	دار العلوم
٩١١	١,١٢	٩٦٩	١,١	٦٦٦	٠,٧١	الخدمة الاجتماعية
٣٨٠	٠,٥	٣٣٧	٠,٤	٤٢٢	٠,٤٥	الضنون التطبيقية
٦٦٥	٠,٨٢	٦٥٢	٠,٧	٥٦٩	٠,٦	الفنون الجميلة
١٩٥	٠,٢٤	٢١٢	٠,٢٣	٢٢٢	٠,٢٥	التربية الفنية
١١٥	٠,١٤	١٣٠	٠,١٤	١٥١	٠,٢	التربية الموسيقية
١٣٠١	١,٦	١٣٢٧	١,٥	٨٣٧	٠,٨٩	تربية رياضية
٤٥٧	٠,٦	٥٢٢	٠,٦	٢٦٨	٠,٣	سياحة وفنادق
٥٥٤	٠,٧	٤٨٢	٠,٥	٣٣٩	٤,٥	الاقتصاد المنزلي
١٦٣٠	٢,٠١	١٦٠٦	١,٨	١١٢٣	١,٢	النبات
٣١١	٠,٤	٨١٢	٠,٩	٣٧١	٠,٤	الدراسات العربية
٦٣٣	٠,٨	٦٣٦	٠,٧	٥١٧	٠,٥٥	تربية رياضية
٩٨	٠,١٢	١٣٦	٠,٢	١٦٦	٠,٢	العلاج الطبيعي
٨١٨	١,٠١	٧٢٥	٠,٨	٦٠٧	٠,٦٤	التمريض
١٦٧٣	٢,١	١٥٩١	١,٨	-	-	معهد الكفاية الانتاجية
٨١١٩٨	١٠١,٣	٩٠٥٣٦	١٠٠	٩٤١٤١	١٠٠	اجمالي

جدول رقم (٢)
تطور الأهمية النسبية للكليات العملية فيما بين
عامي ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٤/٩٣

الكليات	٩١/٩٠	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
العلوم	٢,٧	٣,٥	٤,٩
الطب	٢,٧	٣,٧	٤,٤
الزراعة	٦,٠	٣,٦	٣,٢
الهندسة	٧,٤	٦,٢	٦,٥
الصيدلة	١,١٣	١,١	١,١٢
الأسنان	٠,٤	٠,٤	٠,٥٥
الطب البيطري	٠,٨٤	٠,٩٩	٠,٩
العلاج الطبيعي	٠,٢	٠,٢	٠,١٢
إجمالي	٢٣,٣٧	١٩,٦٩	٢١,٦٩

المصدر : محسوب من الجدول رقم (١) -

ان هناك تناقص بين اهداف السياسة التعليمية فى هذا المجال وبين ما يتم تنفيذه منها . ومن ثم يصيح هناك حاجة لاهمية الاتصال فيما بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لغرض تنسيق خطط وسياسات التعليم مع احتياجات سوق العمل الفعلية ، وكذلك ايجاد وسيلة مناسبة لتلخيص نتائج ومعطيات البحوث الاقتصادية والسكانية وبحوث التخطيط التعليمى وتوصيلها الى متخذى القرار التعليمى .

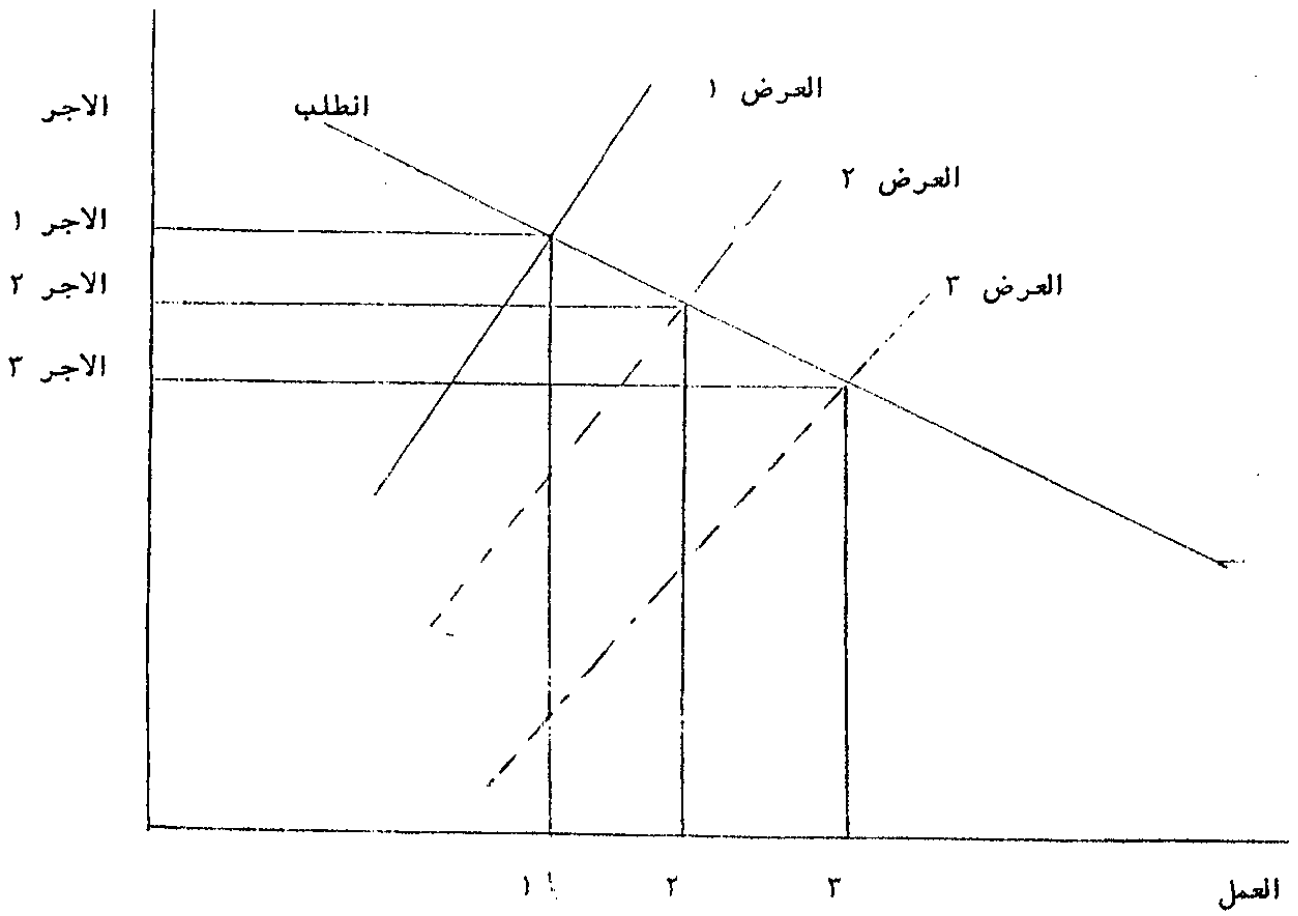
٤ - ان التغيرات فى إعداد الخريجين الكلية أو النوعية انما جاءت لتتفق وتقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا^(١) حول ربط التعليم باحتياجات سوق العمل ، حيث أوضحت وجود فائض كبير بين المتخرجين من كليات الآداب والتجارة والحقوق والزراعة ، وقدر عدد الخريجين لتلك بنحو مائة الف سنويا تعادل ٦٠٪ من جملة الخريجين - كما أوضح التقرير ان هناك عجز بين تخصصات مثل السياحة والفندقة واقسام اللغات الاجنبية ، والاقتصاد السياسى ، والتدبير المنزلى ، وخريجي كليات التربية والتربية النوعية والفنون التطبيقية والفنون الجميلة . ويمتد هذا العجز ليشمل تخصصات التمريض ، والفنيين المساعدين فى المجالات الطبية ، وفى نوعيات معينة من العمالة الزراعية ، وفى الخدمات الاجتماعية ، وفى مدرسات رياض الاطفال .

والباحث يرى ان التقرير المشار اليه انما توصل الى مظاهر الخلل بين التعليم العالى واحتياجات سوق العمل بناء على ارقام البطالة السافره والمتنعه بين التخصصات المختلفة .

* الاوضاع المتغيره لسوق العمل فى مصر

اهتم عدد من الدراسات بالتغيرات الهيكلية التى طرأت على سوق العمل فى مصر خلال عقدى السبعينات والثمانينات وأوائل التسعينات ، ومعظمها يتفق بدرجة

(١) الدور الثامن عشر ١٩٩٠ - ١٩٩١ .



شكل (١)

اثر الزيادة في عرض العمل على مستوى الاجور

كبيرة على ان الاقتصاد المصرى يستمر فى الابداع عن حالة العماله الكامله بصفه عامه ، بعد ان طورت تركيبه قوة العمل خلال وبعد فتره الانفتاح الاقتصادى ، وخلال فترة العوده الى التخطيط مع بدأ الخطه الاولى واستمرارا حتى الخطه الخمسيه الحاليه ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦ والتي واكبها عمليات الاصلاح الاقتصادى واعاده الهيكله ، ومن ثم انخفضت المكاسب الحقيقيه للعماله كما ارتفعت معدلات الفقر ، وان ظروف سوق العمل قد استمرت فى التدهور فى مصر على مدى نحو ثلاثه عقود سابقه أو أكثر ، وهناك عدد من المؤشرات التى يمكن استخدامها للحكم على مدى التغيرات فى سوق العمل المصرى منها - معدل البطاله ، وتركيب هيكل العماله ، ومتوسط الاجور الحقيقيه ، وتفاوت الاجور فيما بين تخصصات العمل المختلفه ، ومقاييس الفقر أو الحرمان البشرى ، وغيرها . ونظرا للزيادة المستمره فى عرض العمل من مختلف التخصصات فانه يمكن تمثيل الاثر الناتج عن تلك الزيادات المتتاليه للعماله على مستوى الاجور على النحو المبين بالشكل (١) حيث ينخفض مستوى الاجور مع افتراض ثبات الطلب على قوة العمل خلال فترة زمنية معينه .

وتتوقع بعض الدراسات (١) ان معدل انخفاض اعداد المقبولين بالجامعات سوف يستمر فى السنوات القادمه ، وان ذلك يرجع فى بعض اسبابه الى انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى مصر من ما يصاحب من ارتفاع متوسط التكلفة التعليميه بالإضافة الى تقلص فرص العمل فى سوق العمل وفقا للتخصصات العلميه المختلفه . وخاصة فيما يتعلق بطالبي الفرصه التعليميه من الفئات الاجتماعيه ذات الدخل المنخفض والمتوسطه . أى أن سوق العمل فى غضون سنوات سوف يغلب عليه العاملين ممن لا يتجاوز مستوى تعليمهم التعليم الاساسى وذلك فى حالة إذا امكنه الحصول على فرصه عمل ، كما ان نسبة خريجي الجامعات الى إجمالى قوة العمل سوف لا تتعدى ١٢٪ وهم كما اسلفنا فى مقدمه هذا الجزء الفئة التى يعول عليها للإبداع والتطور للمجتمع المصرى .

(١) محمد نعمان نوفل (دكتور) ، بعض الاثار المتوقعة لسياسة التكييف الهيكلى على التعليم ، المجله المصريه للتنمية والتخطيط ، يونيو ١٩٩٥ .

المراجع

- (١) حامد عمار (دكتور) ، تقديم لمحور القيم الاجتماعية والثقافية - الانتاجية والابداع فى الوطن العربى ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، اغسطس ١٩٩٥ ص ٣ - ٥ .
- (٢) مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ .
- (٣) ابراهيم عصمت مطاوع (دكتور) ، السياسه التعليميه فى إطار الإصلاح الإقتصادي ، ندوة الابعاد الاجتماعيه لسياسات الاصلاح الاقتصادي ، معهد التخطيط القومى ، اكتوبر ١٩٩٤ .
- (٤) محمد نعمان نوفل (دكتور) ، بعض الآثار المتوقعه لسياسات التكيف الهيكلى على التعليم ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، يونيو ١٩٩٥ .
- (٥) المجالس القومية المتخصصة ، تقريرى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا دوره الثامن عشر ١٩٩١/٩٠ ، والدوره العشرون ٩٣/٩٢ .
- (٦) Bent Honsen, Samir Radwan; employment opportunities and equity in Egypt; International labour office, Geneva, 1982 .

"تطوير التعليم العالى فى مصر من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة"

تقع هذه الدراسة فى خمسة فصول ، الأول يحمل عنوان "إتجاهات تطوير التعليم العالى" يشير فيه كاتبه إلى أن إعداد القوى البشرية من الوظائف الأساسية للجامعة والمعاهد العليا ، وأن عليها تقع المسؤولية الرئيسية فى تدريب العاملين المهنيين فى الدولة ، وبوجه عام فإن التعليم الجامعى فى مصر قد ساعد فى رفع المستوى الإجتماعى والإقتصادى والثقافى والحضارى للبلاد بصفة خاصة ، وللدول العربية بشكل عام. ومع ذلك فإن الجامعة قد فشلت فى الإرتفاع بالمجتمع المصرى للمستوى المنشود من التطور ، والتحديث ، والوصول به لعصر الانفجار المعرفى ، والمساهمة فى الثورة التكنولوجية التى وصل لها العالم الغربى المتقدم. ومما يؤكد فشل الجامعة فى تحقيق العديد من أهدافها ظهور مشكلة البطالة بشكل حاد فيما بين خريجها ، ويذكر تقرير البنك الدولى أن نسبة البطالة فى مصر فيما بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا قد إرتفع من ٩,٦ ٪ عام ١٩٦٦ إلى ١٦ ٪ عام ١٩٨٦ بالرغم من الممارسات الحكومية فى إمتصاص جميع الخريجين فى القطاع الحكومى والواقع "أن عدم المزاوجة الكفئة فيما بين المقررات التعليمية المقدمة للطلاب الملتحقين ومتطلبات سوق العمل ، يعكس النوعية الرديئة للخريجين ، ويزيد من الأمر سوءاً أن التحول لإقتصاديات السوق سيؤدى لتخفيضات كبيرة فى عدد الوظائف فى المشاريع المملوكة للدولة وزيادة سريعة فى البطالة ، ويزيد من حدة المشكلة دعم الحكومة للدراسات الجامعية ، مما ساعد على جعل التعليم العالى جذاباً من الناحية الإقتصادية حتى عندما لا تكون الوظائف متوفرة فى الإقتصاد الأوسع عقب التخرج. ويصاحب كل ذلك زيادة الإقبال على التعليم الجامعى بسبب:

١. الزيادة المستمرة في عدد السكان.
٢. زيادة إقبال المرأة على التعليم.
٣. إرتفاع مستوى المعيشة
٤. تطلع الشباب للتعليم العالي باعتباره الطريق لتحقيق مستويات أفضل ، إقتصادياً وإجتماعياً

ومن أهم المشكلات التي تواجهها الجامعة والتعليم العالي ما يأتي:

١. يعتبر ضعف التمويل المخصص للبحوث ، والإعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي من الأسباب الرئيسية في فشل جامعاتنا في تحقيق أهدافها، ولقد أدى ضعف التمويل أيضا لعدم قدرة الجامعة على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس مما أدى لتدهور نوعية التدريس بشدة في مؤسسات هذه المرحلة ، كما أن مديري مؤسسات التعليم العالي يركزون بصورة متزايدة على مواجهة حاجات التشغيل ، كما ضاعف من نقص الموارد الإستخدام غير الكفء للعديد من الخدمات، فالكثير من مكتبات الجامعة على سبيل المثال تغلق أبوابها عند الظهيرة أو في المساء والعطلات الأسبوعية، كما أن إرتفاع معدلات التسرب والإعادة ، وإنخفاض معدلات التخرج ترفع من تكلفة الخريج ، كما أن جزءاً كبيراً من ميزانية التعليم العالي مخصصة لإنفاق لا تعليمي مثال ذلك دعم المنح الطلابية والخدمات المدعومة للطلاب كالكتاب الجامعي وتقديم المعونات المالية، وإمداد الطلبة بالأطعمة والملابس..... الخ

كذلك أدى ضعف التمويل لعدم تفرغ الطلبة للدراسات العليا ، وغياب البرامج المقننة للإتصال بمراكز البحوث العلمية وعقد الإتفاقات وتبادل الأساتذة

٢. كذلك يعتبر سوء حالة المكتبات من الأسباب الهامة في تدهور الأداء الجامعي ، إذ أن عدم تحديث المكتبة بما يواكب التطورات الحديثة من ثورة المعلومات يعتبر عقبة تعيق الجامعة عن تأدية وظيفتها .

٣. كما أنه لا يوجد إرتباط فيما بين الشركات الصناعية والجامعة، وبالتالي فإن البحث العلمي لا يوجه لخدمة الإقتصاد القومي

٤. إستراتيجيات التدريس : بالرغم من الزيادة الرهيبة فى أعداد الطلاب الذين إلتحقوا بالجامعة ، فإن الجامعة ظلت على إستراتيجيتها فى التدريس، فإستخدمت الطرق المناسبة للتدريس للأعداد الصغيرة، فى الوقت الذى يتطلب فيه العمل على التدريس للأعداد الكبيرة، وقد يرجع ذلك لضعف إمكانياتها.

٥ . مازالت الجامعة بعيدة عن إستخدام الإدارة العلمية فى شئونها

وبناء على ما سبق وجب أن تستخدم الجامعة إستراتيجيات لإصلاح نفسها ، وهذا هو ما قدمه الفصل الأول حيثوضع اربع إستراتيجيات يمكن الأخذ بها وهى :

١. التمايز : وهو يهدف لزيادة التمايز فيما بين مؤسسات التعليم العالى .
٢. التمويل : وتوضح هذه الإستراتيجية الأساليب المختلفة لتنويع مصادر التمويل
٣. الحكومة: وفى هذا المجال يقدم البحث تعريفاً جديداً لدور الحكومة فى مساندة ودعم التعليم العالى، دون أن يكون مسؤولاً بشكل كلى عن تمويله.
٤. السياسات: والهدف منها تصميم سياسات من أجل إعطاء الأولوية للعدالة والأهداف النوعية.

وتناول الفصل الثانى والخاص بواقع التعليم أهمية التعرف على الواقع الكمى والكيفى للتعليم الجامعى فى ضوء الوضع القائم فى التعليم ما قبل الجامعى نظراً للعلاقة بينهما والتي تجعل من الواقع الكيفى بصفة خاصة للتعليم الجامعى ثماراً لمثيله فى التعليم ما قبل الجامعى

أستعرض هذا الجزء من البحث وضع الجامعات فى جمهورية مصر العربية، والبالغ عدده ١٢ جامعة إلى جانب جامعة الأزهر وتطور أعداد الطلاب بها فيما بين عامى ١٩٨٩/٨٨

١٩٩٥ / ٩٤ ، كما اشار إلى توزيع أعداد الطلاب على الجامعات المختلفة الذي تطور من ٥٠٠٢٨٣ إلى ٥٩٧٨٠٧ .

واستعرضت الدراسة أيضا تطور المعاهد الخاصة، وتطور أعداد الطلاب بها مما يظهر دور المجتمع المدني في تحمل أعباء التعليم وهو ما يتفق مع الخصخصة.

وبعد إستعراض كليات ومعاهد كل جامعة ، خلصت الدراسة إلى وجود ١١٠ كلية تقبل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة علمي فقط مقابل ١٨٩ كلية تقبل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة علمي وأدبي.

وبالرابط بين هذه الكليات وعدد الطلاب بها وجد أن هناك تزايداً كبيراً في أعداد الطلاب بالكليات النظرية مقابل الطلاب بالكليات العملية. ففي الوقت الذي تزايد فيه أعداد طلاب الكليات النظرية في الفترة من ١٩٨٩/٨٨ إلى ١٩٩٥ / ٩٤ بحوالي ٨٪، حدث إنخفاض في أعداد طلاب الكليات العملية في نفس الفترة بحوالي ٨٪، وهو ما يتعارض مع التعليم للمستقبل والذي يركز على دراسة العلوم والرياضيات بصفة خاصة.

كما خلصت الدراسة عند إستعراض تطور أعداد الخريجين إلى وجود تزايد في أعداد خريجي بعض الكليات في الوقت الذي أوضح فيه حصر القوى العاملة لبطالة الخريجين أن نفس هذه الكليات تعاني خريجوها من البطالة مما يتطلب الحد من أعداد الطلاب بها وليس زيادتها، وعلى التعليم الخاص يقع عبء فك هذا الإشتبك إذا إستطاع المساهمة بكليات ومعاهد تجذب الأعداد الكبيرة عن الكليات النظرية.

أما فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فلقد وصلت الدراسة إلى وجود ٣٨٣٧٤ عضو هيئة تدريس عام ١٩٩٤/٩٣ ثم زاد هذا العدد إلى ٤٠٦١٥ عام ١٩٩٥/٩٤ أي بزيادة قدرها ٦ ٪ .

تناقش الجزئية المتعلقة بالمعاهد الخاصة خمسة نقاط كالتالى :

- (١) الحقائق وبعض بؤادر التطوير .
- (٢) المعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعى والعالى .
- (٣) لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين المقبولين والمقيدين بها .
- (٤) عوامل وأسباب التوسع غير المخطط فى انشاء المعاهد الخاصة .
- (٥) بعض الانتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة .

وفى النهاية الخاتمة وعرض لبعض التوصيات ، فضلا عن نبذة والتعريف بالمعاهد الخاصة القائمة .

وفى البداية اشار الى بعض الحقائق عن التعليم الجامعى والعالى ، منها أن ارقام ونسبة هذا النوع من التعليم فى مصر منخفضة بمقارنتها بما هى عليه فى بلدان أخرى ، وأن هذا النوع من التعليم هو الأمل الذى يرمى عليه الأسرة المصرية فى مستقبل أبنائها ، وأنه ليس المسئول عن البطالة فى مصر . هذا فضلا عن أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الأصعدة العالمية والاقليمية والمحلية تتطلب خريجي جامعات متميزين فى علوم العصر والمستقبل (وليس مجرد خريجي مدارس اعدادية أو ثانوية) .

ويشير الباحث الى ما تنشره التقارير الرسمية من وجود بؤادر فى تطوير التعليم من فتح كليات جديدة ، والعودة الى نظام الفصلين الدراسيين ، واتباع لنظام التعليم المفتوح ، والاهتمام بعلوم المستقبل فى عدد من الكليات ٠٠٠ وما الى ذلك .

وبالنسبة للمعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعى والعالى ونصيبها من الطلاب المستجدين والمقيدين بها ، فقد قام الباحث فى البداية بالترقية بين الكليات الجامعية ، والمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) ، وكذا المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) . كما أشار الى "مراكز التدريب" ، وهى تختلف عن المجموعات الثلاث

الأولى (١) .

وقد أدمأ الباحث الى أن الدراسة الحالية انما تقتصر على المعاهد الخاصة فقط
(العالية والمتوسطة) .

وفيما يتعلق بهذه المعاهد الخاصة ، فقد بلغ عددها ٤٧ معهداً ، قابلت في
العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ عدد ٣٩ ألف طالب ، كما بلغ عدد الطلاب المقيدين بها ١١٢
ألف طالب . وتبلغ نسبة المعاهد الخاصة ٣٧,٥% من جملة عدد المعاهد (الحكومية
والخاصة) ، كما تبلغ نسبة الطلاب المستجدين بها في العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ أكثر
قليلاً من ٤٧% من جملة الطلاب المستجدين في جميع المعاهد في ذلك العام . أما عن
نسبة الطلاب المقيدين بتلك المعاهد الى جملة المقيدين بجميع المعاهد ، فقد بلغت
أكثر قليلاً من ٥٠% .

وعن نسبة المستجدين المقبولين بالمعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) الى جملة
عدد المستجدين المقبولين بالجامعات والمعاهد الحكومية الخاصة فقد بلغت ١٦,٨% (أى
السدس) بينما بلغ نصيب المعاهد الحكومية ١٨,٩% ، والجامعات ٦٤,٣% ، وذلك في
العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ .

وعن عوامل وأسباب التوسع غير المفهوم في إنشاء المعاهد الخاصة فهي
مختلفة وعديدة وقد لخصها الباحث في ١٢ سبباً على رأسها زيادة الحاصلين على
شهادة الثانوية عاماً بعد عام ، وإقبال العائلات المصرية على التعليم الجامعى والعالى
وتطلع بعض الطلاب الى دراسة علوم معينة منها السياحة والفنادق ، والكومبيوتر .
الخ (ولها معاهدها العالية المتخصصة) ، وإقبال عدد كبير من رساى الثانوية العامة
وراسين الدبلومات الفنية الثانوية على الدراسة بالمعاهد الخاصة المتوسطة (بأمل
استكمال الدراسة حتى البكالوريوس بالمعاهد العالية الخاصة) ، وارتفاع تكلفة الدراسة
الجامعية والعالية بالخارج ، والمشاكل التى أثيرت بصدد دراسة المصريين بكليات جامعة
بيروت وكليات جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، وعدم انشاء الجامعة الأهلية في مصر

(١) قد أثارت بعض "مراكز التدريب" هذه مشكلة ، اذ كانت بمثابة خدعة للعديد من الطلاب
وأولياء الأمور عندما أعلنت هذه المراكز عن نفسها أنها تمنح شهادات معتمدة ، وتؤجل
التجديد . وقد اتخذت وزارة التعليم عنها موقفاً حاسماً حالياً .

وشعور القطاع الخاص بأرباحية أنشطته في التعليم بالمعاهد الخاصة ، وتوافر فرص حقيقية للقطاع الخاص لإنشاء مثل هذه المعاهد (كإعفاء من الضرائب لفترة معينة في البداية ، ورخص أراضي البناء في المدن الجديدة ، وسهولة الاستعانة بأساتذة الجامعات في التدريس بالانتداب ، وتشجيع وزارة التعليم على إنشاء معاهد خاصة جديدة لأسباب عديدة منها قصور الجامعات عن استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي التعليم الثانوي عاما بعد عام ، وكارثة "دفعة المزدوجة") . وهكذا صدرت قرارات وزارية عديدة خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بإنشاء معاهد خاصة جديدة .

وعن الانتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة ، فقد لخص الباحث الحالي بعضها في نقاط محددة ، منها قبول هذه المعاهد لطلاب حاصلين على درجات منخفضة في الثانوية العامة ، وأن عددا من هذه المعاهد يقوم بتدريس المواد العلمية باللغة الانجليزية وغالبية طلاب تلك المعاهد ضعاف في تلك اللغة ، وارتفاع المصاريف الدراسية في عدد من هذه المعاهد ، ومشكلة الاعتراف بشهادات التخرج منها ، واقتصار تلك المعاهد على انتداب بعض أساتذة الجامعات للتدريس وعدم تعيين طاقم علمي متكامل بهذه المعاهد .

وفي الخاتمة يقترح الباحث بعض التوصيات لتجنب الانتقادات الموجهة لتلك المعاهد الخاصة وتطوير العمل بها . ومن هذه التوصيات ضرورة إشراف وزارة التعليم على تلك المعاهد إشرافا فعليا (وليس مجرد إشراف على الورق) ، وضرورة قيام المسؤولين عن هذه المعاهد بتعيين "طاقم" متكامل من الهيئة العلمية (أساتذة ، وأساتذة مساعدون ١٠٠ الخ) واستكمال مايلزم هذه المعاهد من مباني مختلفة وتجهيزات ووسائل تعليمية ، والحد من غلواء المصروفات الدراسية .

وللحد من غلواء هذه المعاهد الخاصة ، اقترح الباحث ضرورة قيام الدولة بإنشاء عدد كبير من الكليات المتوسطة لخدمة المجتمع Community colleges خاصة في المناطق الريفية والصحراوية النائية ، في جميع المحافظات وفق احتياجات كل محافظة ، والاهتمام بالحاق العديدين بها خاصة الفتيات في تخصصات تحتاجها بتلك المجتمعات (صحة عامة ، ومحو أمية ، مشروعات إنتاجية صغيرة ١٠٠ ومالي ذلك) وعلى صعيد آخر ، يقترح الباحث على الجامعات الأم وكذا الجامعات الإقليمية الاستفادة بأقصى مايمكن من الامكانيات المتاحة بها (من مباني وأساتذة وأجهزة

٠٠٠ الخ) طوال اليوم (فترة صباحية ومساءية)، لزيادة استيعاب خريجي الثانوية العامة ، وذلك وفق اقتراحه المعلق في بريد الأهرام في الرابع من سبتمبر عام ١٩٩٥ .

سلسلة من القضايا صدر منها:

- (١) دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية.
(نيسبر ١٩٧٧)
- (2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.
- (٣) الدراسات الاقتصادية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر
(ابريل ١٩٧٨)
- (٤) دراسة استباكية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر
(يونيو ١٩٧٨)
- (٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥.
(ابريل ١٩٧٨)
- (٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية.
(اكتوبر ١٩٧٨)
- (٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، مشاكله وتأقلم العجز الخارجى وسليات مواجهة (١٩٧٥-١٩٧٠/٦٩).
(اكتوبر ١٩٧٨)
- (8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.
- (٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠-١٩٧٦)
(اوسس ١٩٧٩)
- (١٠) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين.
(فبراير ١٩٨٠)
- (١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) (يوليو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيح الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة اجزاء) (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على

السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)

- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ونيو غوسلافيا (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليه - ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوضات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليه - ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليه - ١٩٨٦)
- (35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

- والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبر ١٩٨٦)
- (٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان في مصر (مارس ١٩٨٨)
- (٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية (مارس ١٩٨٨)
- (٣٩) تقدير الايجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)
- (٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيو ١٩٨٨)
- (٤١) بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته (أكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٢) نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والأغناء (أكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٣) دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها في الاستيعاب العمالي. (أكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة. (أكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبراير ١٩٨٩)
- (٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة في مصر. (فبراير ١٩٨٩)

- (٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر . (سبتمبر ١٩٨٩)
- (٤٨) دراسة تحليلية لاثـر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى . (فبراير ١٩٩٠)
- (٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر . (مارس ١٩٩٠)
- (٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية . (مارس ١٩٩٠)
- (٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايو ١٩٩٠)
- (٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر . (سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية . (اكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة . (أكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى . (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٧) بنوك للتنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى . (نوفمبر ١٩٩٠)

- (٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)
- (٦١) الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)
- (٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)
- (٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

- (٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٨) ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٩) ادارة الطاقة في مصرفى ضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٧٠) واقع وافاق التنمية في محافظة الوادى الجديد. (يناير ١٩٩٢)
- (٧١) انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (يناير ١٩٩٢)
- (٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايو ١٩٩٢)
- (٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليو ١٩٩٢)
- (٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٥) تطور مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات 'المرحلة الاولى' ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبر ١٩٩٢)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط
واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأسيرى -
المرحلة الأولى.

(يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجياى (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)

(٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات
ميزان المدفوعات المصرى (مايو ١٩٩٣)

(82) The Current development in the methodology and
applications of operations research obstacles and prospects
in developing countries, Nov. 1993.

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة
العربية. (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى "المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة
ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات
المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

- (٨٩) استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى
بمصر (مجلدان) (سبتمبر ١٩٩٤)
- (٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره
(نوفمبر ١٩٩٤)
- (٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وفاق
تطويرها. (ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى
(ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى
المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى. (يناير ١٩٩٥)
- (٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى (المرحلة الثانية) (فبراير ١٩٩٥)
- (٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى
(ابريل ١٩٩٥)
- (٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى
(يونيو ١٩٩٥)
- (٩٧) المستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على
تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية
(دراسة حالة مصر). (اغسطس ١٩٩٥)
- (٩٨) تقييم البدائل الاجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال
العام (يناير ١٩٩٦)
- (٩٩) أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة
(يناير ١٩٩٦)
- (١٠٠) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد
التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايو ١٩٩٦)

- (١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية
بمحافظة الحدود.
(مايو ١٩٩٦)
- (١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله وأتجاهات
تطويره.
- (١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية:
المتطلبات والسياسات
(سبتمبر ١٩٩٦)
- (١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات.
(أكتوبر ١٩٩٦)
- (١٠٥) تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات
المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)
(نوفمبر ١٩٩٦)
- (١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر
(دراسة حالات)
(ديسمبر ١٩٩٦)
- (١٠٧) الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة فى مصر
(ديسمبر ١٩٩٦)